جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء النفوذ الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص:دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالبتان:

دايخة عسال

سارة مريم

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية
محمود دريدي	رئيسا	أستاذ مساعد –أ–
رقية بلقاسمي	مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر –ب–
إيمان دني	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر –أ–

الموسم الجامعي : 2020/2019

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا إلى هذا و الذي لم نكن لنصل إليه لو لافضله علينا أولا و أخرا

نتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذتنا الكريمة المشرفة على عملنا هذا

" الأستاذة بلقاسمي رقية "

تحية شكر و تقدير إليك استاذتنا العزيزة على كل ما بذلته من جهد و ما قدمته لنا من نصح و إرشاد في سبيل إتمام هذا العمل .

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل اساتذتنا الكرام الذين درسونا و على كل مجهوداتهم المبذولة لتكويننا خلال هذا المسار الدراسي

و أيضا لجنة المناقشة الكرام

نسال الله أن يجازيكم خير الجزاء على كل ما بذلتموه من جهد

و يوفقكم إلى ما فيه الخير

إن شاء الله

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أمي و أبي الغاليين , و أسال الله أن يرعاهما و يحفظهما من كل شر , و الذي لولاهما لما وصلت إلى هذا المستوى بفضل نصحهما و إرشادهما و محبتهما و دعائهما للسير في طريق النجاح و الفلاح

إلى إخوتي الأعزاءحفظكم الله لي عونا

إلى صديقاتي و دعمهم الكبير لي

إلى زملائي الطلاب

و إلى كل طالب علم متفان.

مريم سارة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أبي الغالي رحمه الله

إلى أمي أطال الله عمرها وأدامها فوق رؤوسنا

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجـــي المحتـــــــرم

إلى أبنائي وبناتي كل بإسمه

إلى زميلتي الخلوقة والراقية سارة مريم

إلى كل الأساتذة الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع متمنية النجاح للجميع

عسال دايخة

ملخص المذكرة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تفسير أهم الإستراتيجيات المتخذة من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في إقليم جنوب شرق أسيا , و بالتحديد في منطقة بحر الصين الجنوبي , االمتنازع عليه من قبل البلدان الإقليمية في هذا الإقليم , و تدخل الولايات المتحدة لحماية مصالحها فيه , فمع بروز الصين كقوة إقليمية كبرى , و صعودها الذي تحقق في وقت قصير , في إقليمها و كذلك نمو إرتباطاتها الإقتصادية القوية مع دول الجوار , بما في ذلك دول جنوب شرق أسيا , و طموحها لتوسيع هذا النفوذ على نطاق عالمي , ما دفع بالولايات المتحدة إلى مراجعة حساباتها , و إعادة تركيز إهتماماتها على إقليم أسيا و المحيط الهادي وتعزيز إرتباطاتها الإقتصادية أكثر مع دول جنوب شرق أسيا , أيضا تكثيف حضورها العسكري لردع الصين الصاعدة في سباق تنافسي حاد بين القوة المهيمنة و القوة الصاعدة.

Summary of The Note :

The aim of this study is to analyse and explain the most important strategies taken by the United States of America and China in the Southeast Asian Regions ,specifically in the South China Sea Region, that diputed by the regional countries in this region , and the United States intervenes to protect its interests in it.

With the emergence of China as a Major Regional Power and its recent rise in its region , as well as its strong economic ties with neighboring countries , and its ambitio to expend this influence on a global scale , prompted the United States to audit and refocus its interests on the region of Asia and the Pasific and strengthenits economic ties more with southeast Asian countries , as well as intensifyits military presence to deter China base in a sharply competitive contex between Dominant Power and Base Power.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول :التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة.

المبحث الأول:التأصيل المفاهيمي للإستراتيجية.

المطلب الأول:مفهوم الإستراتيجية .

المطلب الثاني :نشأة و تطور مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الثالث :الإستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة.

المبحث اثاني :أهداف و مبادئ الإستراتيجية .

المطلب الأول :مبادئ الإستراتيجية .

المطلب الثاني :أنواع الإستراتيجية .

المطلب الثالث :مستويات ووسائل الإستراتيجية .

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي–الصيني .

المطلب الأول:النظريات المفسرة للتنافس الإقتصادي .

المطلب الثاني :نظرية تحول القوة .

الفصل الثاني :العلاقات الأمريكية–الصينية .

المبحث الأول:طبيعة العلاقات الأمريكية– الصينية.

المطلب الأول :دراسة جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

المطلب الثاني :خصائص العلاقات الأمريكية –الصينية.

المطلب الثالث :قضايا و إشكاليات العلاقات الأمريكية–الصينية .

المبحث الثاني :أبعاد العلاقات الأمريكية –الصينية .

المطلب الأول:البعد الإقتصادي.

المطلب الثاني: البعد العسكري.

الفصل الثالث:التنافس الأمريكي–الصيني على منطقة بحر الصين الجنوبي .

المبحث الأول:ازمة منطقة بحر الصين الجنوبي.

المطلب الأول:جيوبوليتيك منطقة بحر الصين الجنوبي.

المطلب الثاني: الدول المتنازعة على منطقة بحر الصين الجنوبي .

المبحث الثاني:أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الأمريكي .

المطلب الأول :جذور الإهتمام الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي .

المطلب الثاني :دوافع الإهتمام الأمريكي بالمنطقة و أهم الإستثمارات فيها.

المطلب الثالث :الإستراتيجية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

المبحث الثالث :أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الصيني.

المطلب الأول:الأهمية التاريخية و الثروات الطبيعية في المنطقة .

المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الصينية في المنطقة.

المطلب الثالث :الإستراتيجية الصينية لمواجهة التهديد الأمريكي.

المبحث الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا المستجد.

المطلب الأول : العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا .

المطلب الثاني : سيناريوهات العلاقات الأمريكية–الصينية بعد فيروس كورونا.

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة

مقدمة

لقد أفضت نهاية الحرب الباردة –أوائل العقد التاسع من الألفية السابقة– إلى جملة من النتائج التي رسخت في مجملها نظاما دوليا أحادي القطبية , تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منفردة , عقب خروجها منتصرة من هذه الحرب , لكن هذه الحال لم تدم طويلا و أخذت الطموحات و التوقعات المتفائلة بشأن "القطب الأمريكي العظيم" تتراجع شيئا فشيئا بفعل عوامل متعددة يتعلق بعضها بالولايات المتحدة تارة و التفاعلات خارجها تارة أخرى .

كانت المحصلة النهائية لهكذا عوامل هي تراجع المكانة الأمريكية و زعزعة الثقة في القطب الأمريكي المهيمن إذ شهد النظام الدولي مع مطلع القرن الحادي و العشرين تحولات في ميزان القوى الدولي و ظهور قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية بعدما منيت الولايات المتحدة بالفشل في حربها على كل من أفغانستان و العراق, و قد تأكد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية , و قد أدى ذلك إلى تغيرات في طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسية في هذا النظام , و في مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و هي القوة المهيمنة و الصين التي هي القوة الصاعدة الرامية إلى الهيمنة.

فمع بروز الصين كقوة كبرى على الساحة الدولية , مطلع العقد الأول من القرن الحالي , تحول اهتمام الولايات المتحدة بسياستها الدبلوماسية , الاقتصادية و العسكرية إلى منطقة أسيا–المحيط الهادي , إذ أن النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين في المنطقة و المقاربة التي تنتهجها للعب دور الفاعل من خلال المنظمات الاقتصادية الإقليمية و أنشطتها العسكرية و تمسكها بمطالبها الخاصة بحقوقها في عدة جزر في بحر الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي أيضا , قاد إلى حصول خلل واضح في ميزان القوة الإقليمي , و دفع بالولايات المتحدة إلى إعادة التوازن مع الثقل المتنامي للصين و تركيز جل اهتماماتها على منطقة أسيا–المحيط الهادي و تكثيف حضورها الدبلوماسي و الاقتصادي و العسكري هناك.

تعد منطقة جنوب شرق أسيا مكونا هاما من المكونات الجيوسياسية لإقليم أسيا–المحيط الهادي , لأسباب جيوإقتصادية هامة , إذ تعتبر هذه المنطقة ساحة للمنافسة الإستراتيجية بين القوتين , فلأمريكا علاقات أمنية و استثمارات اقتصادية عميقة مع هذه الدول , أما الصين فتوسع من نطاق نفوذها الإقليمي في ظل تخوف دول المنطقة من فرض هيمنتها و سيطرتها عليه.

لذلك تسعى الصين إلى خلق مجال نفوذ في جنوب شرق أسيا و الحد من الهيمنة الأمريكية , و العمل على تعزيز قوتها العسكرية و الإقتصادية بغرض تحقيق هيمنتها على المدى الطويل , حيث إشتد التنافس بين الولايات المتحدة و الصين في إقليم حنوب شرق أسيا , فكلتا القوتين وضعتا إستراتيجية للتفوق على منافستها بغض النظر عن التعقيد و التباين الذي يميز العلاقات بينهما ,ونظرا لترابط و تضارب المصالح بينهما في آن واحد, و قد كان لحدة التنافس الإقتصادي بين القوتين تأثير كبير , ليس على دول جنوب شرق أسيا فقط بل على أجزاء عديدة من العالم.

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع كونه:

- قضية بحر الصين الجنوبي باتت اليوم و بعد التطورات الكبيرة التي أعقبت قرار هيئة التحكيم الدولي بشأن بحر الصين الجنوبي من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي .

- تصاعد التوترات بشكل كبير خصوصا و أن الولايات المتحدة التي تنافسها الصين تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة من أجل تأمين مصالحها الخاصة .

- السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و انعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة من أهم القضايا الإقليمية الحساسة و التي هي محور أجندة كل الدول الكبرى و الإقليمية ضمن القضايا ذات الأولوية .

- زيادة شدة التنافس بين دول جنوب شرق أسيا على بحر الصين الجنوبي و الراجع إلى النمو الإقتصادي المتسارع الذي تشهده المنطقة.

- التنافس الأمريكي- الصيني الإقتصادي و العسكري.

أهداف الموضوع:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في ناحيتين علمية(نظرية)و عملية (تطبيقية), كالأتي :

الأهداف العلمية :

- تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه يتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الصعود الصيني في منطقة جنوب شرق أسيا و خاصة في بحر الصين الجنوبي, حيث يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الإستراتيجية التي برزت أهميتها كموضوع رئيسي في الآونة الأخيرة.

– أصبح الموضوع يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات البحثين و السياسيين خاصة في الولايات المتحدة و الصين.

– كذلك التعرف على أهم الإستراتيجيات المنتهجة من طرف كل من الولايات المتحدة و الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي .

الأهمية العملية :

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي :

–التعرف على الوضعية الإقتصادية و العسكرية لكل من الولايات المتحدة و الصين .

أيضا دراسة الإستراتيجيات الإقتصادية و العسكرية للولايات المتحدة و الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي.

كذلك تقييم مدى أهمية بحر الصين الجنوبي و جنوب شرق أسيا , و أهم الرهانات التي يمثلها لكل من الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى في العالم , و بإعتبار الصين المنافس الإقتصادي الوحيد لها بحكم الإختلافات في الأيديولوجيات و كذلك التشابه في مناطق المصالح.

أسباب إختيار الموضوع :

تبرز الأسباب في اختيار هذا الموضوع في أسباب ذاتية و أخرى موضوعية تتمثل في مايلي :

الأسباب الذاتية : و التي تتمثل في :

– حكم التخصص الأكاديمي المتعلق بالدراسات الإستراتيجية و الأمنية و أيضا الميل الخاص للدراسات الإستراتيجية , خاصة الإستراتيجيات العالمية للدول الكبرى و المسيطرة على النظام الدولي.

–تقديم صورة كاملة عن قضية بحر الصين الجنوبي و التنافس الحاد الأمريكي–الصيني على هذه المنطقة الإستراتيجية , و حجم التأثير الذي تمارسه الصين في النظام الإقليمي , و إختبارات النظريات المفسرة لسلوك الصين كقوة إقليمية و عالمية.

الأسباب الموضوعية :و هي كمايلي:

– دراسة الإستراتيجيات الإقتصادية و العسكرية و كذلك الأمنية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة والصين في جنوب شرق أسيا و بحر الصين الجنوبي و ما تحتويه هذه المنطقة من ثروات , و سبب إثارتها لإهتمام هاتين القوتين , و أيضا الوقوف على إستراتيجية الو.م.أ التي إنتهجتها لكبح جماح الصعود الصيني , و كذلك الرد الصيني على هذه الإستراتيجية , ما أدى إلى تصاعد التوترات بينهما خاصة في ظل الظروف المستجدة و أزمة فيروس كورونا.

أدبيات الدراسة :

لأجل البحث في هذا الموضوع تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا في بعض النقاط و الجوانب , و من أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع نذكر:

1- عبد الكريم وجيه أحمد, القطب القادم"الصراع الصيني الأمريكي",(القاهرة:المكتب العربي للمعارف ,2016). و يطرح هذا الكتاب العديد من التساؤلات حول حتمية الصدام الحضاري و الصراع الدولي في شرق أسيا , في ضوء الرؤية الصينية للصعود أو القطبية أو التنافس أو الصراع من الجانب الأمريكي , و تحديدا في منطقة شرق أسيا التي تمثل بؤرة إنفجار الشرق الأسيوي كما يكشف الكتاب عن طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية كونها متارجحة ما بين الصراع و التعاون , إذ لا يمكن وصفهما على أنهما عدوين , و كذلك لا يمكن وصف علاقتهما على أنهما علاقة صداقة في ظل التطورات و التغيرات في الأحداث و الظروف التي تشهدها البيئة الدولية التي تتسم بالتعقيد و الفوضى الديناميكية .

2- نبيل الشعراوي سالي, العلاقات الصينية الأمريكية و أثر التحول في النظام الدولي,(دار العربي للنشر و التوزيع,2018).و يعرض هذا الكتاب مدى تأثير العلاقات الأمريكية –الصينية على الساحة الدولية بدرجة كبيرة خاصة في ظل عصرنا الحالي , إضافة إلى العوامل الحاكمة و المحددات للعلاقات الثنائيةبين البلدين , و تأثير الصعود الصيني على تلك العلاقات وصولا إلى تحديد الوسائل لتطوير العلاقات الثنائية المستقبلية بين البلدين .

3- مولود خدايش,السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و إنعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة , مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية ,2017. حيث تطرق إلى الإشكالية التالية:

هل تشكل السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي تهديدا للأمن الإقليمي للمنطقة أم أنها تساهم في إستقرار المنطقة و صد القوى الخارجية ؟,وقسم دراسته إلى ثلاث فصول و هي :

الفصل الأول الخاص بالتأصيل النظري و المفاهيمي للدراسة , حيث قام بالتطرق إلى نظرية القوة البحرية و نظرية المهيمن الإقليمي و المنهج الوصفي التحليلي .

الفصل الثاني تعرض فيه لدور السياسة العسكرية في بحر الصين الجنوبي , و الذي تحدث فيه عن القوات البحرية الصينية و النزاع حول جزر بحر الصين الجنوبي و تطور مراحل هذا النزاع .

الفصل الثالث و تناول فيه واقع الأمن الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي في ظل السياسة العسكرية الصينية , بالإضافة إلى توضيح طبيعة الترتيبات الأمنية في المنطقة .

حيث قدم دراسة تحليلية للسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و إنعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة , و دراسة سلوك المؤسسة العسكرية الصينية من خلال القوات البحرية لها في بحر الصين الجنوبي باعتباره بحرا إستراتيجيا , و ما لذلك من إنعكاسات على الأمن الإقليمي للمنطقة , حيث لعبت السياسة الصينية العسكرية دور المهيمن و التي أدت بدورها إلى التسابق نحو التسلح و عسكرة بحر الصين الجنوبي و تنازع دوله على سيادة جزره, حيث ركز في دراسته على الجانب الإقليمي لبحر الصين الجنوبي , و الامن الإقليمي لهذه المنطقة , و لم يتم ذكر التهديدات الخارجية , و التنافس الخارجي على إمتلاك هذه المنطقة الإستراتيجية , خاصة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين لفرض السيطرة عليه و التي تم التطرق إليها بإسهاب في دراستنا .

إشكالية الموضوع:

مع التنامي المستمر لمختلف عناصر القوة الصينية , و العمل على توسيع نطاق نفوذها في القارة الأسيوية أولا ثم العالم , ما أدى إلى زعزعة الولايات المتحدة التي تعمل جاهدة على إبطاء الصعود الصيني و تحقيق الهيمنة , تبعا لذلك أصبح جنوب شرق أسيا مسرحا للتنافس الأمريكي–الصيني , خاصة بحر الصين الجنوبي بإعتباره غني بالثروات و الذي يشكل مخرجا للصين إلى العالم ,لذلك فالإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة تتمحور حول دوافع التنافس الإقتصادي الأمريكي–الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي , و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى نجحت الإستراتيجية الأمريكية في تطويق الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي؟

الأسئلة الفرعية:

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية , التي نوجزها في مايلي :

1- ماهي خلفيات التواجد الأمريكي ببحر الصين الجنوبي.

2- يما تتمثل الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة بحر الصين الجنوبي؟

3- ماهي أليات التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي؟

4- كيف جاء الرد الصيني على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي ؟

5- ما هي أفاق العلاقات الأمريكية – الصينية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين :

- تأتي الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة بحر الصين الجنوبي لمواجهة الصعود الإقتصادي الصيني.

- كلما زاد مستوى التدخل الأمريكي في منطقة بحر الصين الجنوبي كلما تراجع النفوذ الصيني في المنطقة.

- تزايد النفوذ الصيني في المنطقة يؤدي إلى فشل الإستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي.

المناهج المعتمدة في الدراسة :

– المنهج التاريخي :و هو المنهج الذي يبحث و يدرس الأحداث التاريخية الماضية, و يتعرف على ماضي الظواهر و تحليلها و تفسيرها في المكان و الزمان التي حدثت فيه ,تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال معرفة الظروف التي مرت بها العلاقات الأمريكية–الصينية من تطورات و منعرجات تاريخية .

– المنهج الوصفي :و يستخدم هذا المنهج لوصف الظاهرة المراد دراستها كما هي عليه و يهتم بوصفها وصفا دقيقا كميا و كيفيا, للإحاطة بجميع جوانب الظاهرة المدروسة, و تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإستراتيجية , و أيضا لإستراتيجية كلا من الولايات المتحدة و الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي .

– المنهج المقارن : هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة ظاهرة ما بإبراز أوجه التشابه و الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر , و تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال المقارنة بين المقدرات و الإمكانات الإقتصادية و العسكرية بين الولايات المتحدة و الصين .

هيكل تقسيم الموضوع:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة هي كمايلي:

في الفصل الأول تم التطرق للتأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة , حيث يتناول المبحث الأول الذي يضم التأصيل المفاهيمي للإستراتيجية , و الذي تضمن المطلب الأول الذي يتناول مفهوم الإستراتيجية و المطلب الثاني الذي يتكلم عن نشأة و تطور مفهوم الإستراتيجية , أما المطلب الثالث الذي يضم علاقة الإستراتيجية بالمفاهيم الأسياسية الأخرى .أما المبحث الثاني الذي تضمن أهداف و مبادئ الإستراتيجية , الذي جاء فيه المطلب الأول الذي تكلم عن مبادئ الإستراتيجية و المطلب الثاني الذي تناول أنواع الإستراتيجيات , أما المطلب الثالث فتضمن مستويات أهم الوسائل المستخدمة في الإستراتيجيات .و في المبحث الثالث الذي تضمن أهم النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي الصيني و الذي ضم المطلب الأول الذي تكلم عن أهم النظريات المفسرة لهذا التنافس و التي تمثلت في كل من النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية , أما المطلب الثاني و الذي تناول نظرية تحول القوة التي عالجت إمكانية تحول القوة إلى الصين و إمكانية استيلائها على الهيمنة العالمية في ظل بعض المؤشرات المدروسة من خلال هذه النظرية.

أما في الفصل الثاني الذي خصص للعلاقات الأمريكية الصينية و الذي تضمن المبحث الأول الذي وصف طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية من خلال المطلب الأول الذي تناول دراسة جيواستراتيجية لكل من الولايات المتحدة و الصين , أما المطلب الثاني الذي حدد خصائص هذه العلاقات و المطلب الثالث الذي أشار إلى القضايا و الإشكاليات التي تميز العلاقات الأمريكية الصينية و أهم المصالح المشتركة التي تجمعهما,أما المبحث الثاني الذي درس أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية من خلال المطلب الأول الذي تضمن البعد الإقتصادي و المطلب الثاني , البعد العسكري لهذه العلاقات .

و في الفصل الأخير الذي تخصص في دراسة التنافس الأمريكي الصيني على منطقة بحر الصين الجنوبي و هي الجزئية الأهم في هذه الدراسة و ذلك من خلال المبحث الأول الذي تناول أزمة منطقة بحر الصين الجنوبي من خلال مطلبين : الأول تضمن دراسة جيوبوليتيكية لهذه المنطقة أما المطلب الثاني فتكلم عن الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي , أما المبحث الثاني الذي بين أهمية منطقة بحر الصين الجنوبي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي من خلال ثلاث مطالب , المطلب الأول الذي تناول جذور الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة أما

المطلب الثاني الذي حدد أهم دوافع الإهتمام الأمريكي و إستثماراتها في المنطقة , و المطلب الثالث الذي بين أهم الإستراتيجيات الأمريكية لردع النفوذ الصيني و تطويقها في هذه المنطقة.

أما المبحث الثاني الذي أبرز أهمية المنطقة من المنظور الإستراتيجي الصيني من خلال المطلب الأول الذي بين الأهمية التاريخية لمنطقة بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين و المطلب الثاني , الذي بين أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه المنطقة , و المطلب الثالث الذي أبرز الإستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي للحد من التهديد الأمريكي لمصالحها في المنطقة , أما المبحث الرابع و الأخير , الذي تناول مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد و كيف أثرت على علاقاتهما من خلال المطلب الأول , أما المطلب الثاني فقدم أهم السناريوهات المتوقعة للعلاقات الأمريكية الصينية بعد أزمة كورونا و ما ستؤول إليه هذه العلاقات مستقبلا.

صعوبات الدراسة :

و الذي تمثلت في مايلي :

-تميز الدراسات الإستراتيجية و الأمنية بالتشابك و الغموض أحيانا , خاصة فيما يتعلق بإستراتيجيات الدول الكبرى .

- الموضوع ذاته طرح صعوبة حصره و الإحاطة به, حيث يجب الإحاطة بكل الجوانب الأمنية و الإستراتيجية الإقليمية و العالمية للموضوع.

- قلة المراجع المتخصصة في الموضوع , خاصة الكتب.

الفصل الأول

الفصل الأول :التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة.

تعتبر الدراسات الإستراتيجية مجالا أكاديميا متداخل التخصصات , يركز على دراسة إستراتيجيات الصراع و السلام , و غالبا ما يولي إهتماما خاصا بالعلاقة بين السياسة الدولية و الإستراتيجية الجغرافية ، الدبلوماسية الدولية , الإقتصاد الدولي و القوة العسكرية .

إنطلاقا من هذا تم التطرق لهذا الفصل , الذي يركز على ماهية الإستراتيجية و تطورها عبر التاريخ, إضافة الى مبادئها , أنواعها , الأهداف و أهم النظريات المفسرة لها .

المبحث الأول :التأصيل المفاهيمي للإستراتيجية.

يعتبر مصطلح "الإستراتيجية " من المصطلحات السياسية والذي يعتبر وليد البيئة العسكرية من العصور القديمة و الذي تميز بعدم إتفاق الباحثين و المفكرين السياسيين و العسكريين على تعريف جامع له لانه مصطلح يتغير مع تغير التكنولوجيات و بيئة العلوم العسكرية.

المطلب الأول :مفهوم الإستراتيجية .

يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة و المتداولة , إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي .حيث إنشقت كلمة 'إستراتيجية ' من الكلمة اليونانية 'strategos' ومعناه الحرفي "قائد" .[1] و كانت تعني أيضا فن قيادة القوات , و عرفت لمدة طويلة من الزمن على أنها "فن كبار القادة العسكريين ", ثم إنتقلت معرفتها من جيل إلى أخر بحدود ضيقة , و بما أن القائد العسكري كان في الغالب الأمبراطور أو الملك , فمفهوم الإستراتيجية تباين لدى كل قائد أو مفكر تبعا لتباين التكوين الفكري و الفلسفي لكل منهم .[2]

فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى الذي إنسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة فيعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزو sun tzu الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه "فن الحرب" إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر و قد صاغ رأيه في الإستراتيجية بعبارة ذات

---

[1] إسماعيل صبري مقلد, **الإستراتيجة و السياسة الدولية**,(لبنان :مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م , 1985) , ص 98.

[2] أكرم ديري ,**اراء في الحرب :الإستراتيجية و طريقة القيادة** ,(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر, 1981), ص 15.

دلالات :**"تظاهر في الشرق و إضرب في الغرب "** , كما و عرف الإستراتيجية في كتابه الشهير بأنها : **"فن تنظيم الجيوش و تنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة و هي الخطة الشاملة ".**[1]

أما كارل فون كلاوزفتز Karl fon Clausewitz فعرف الإستراتيجية بأنها :**"إستخدام الإشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب".**[2]

فأصبح من الصعب تقديم تعريف شامل للإستراتيجية لأن الدلالات و المعطيات الظرفية متغيرة حسب المستجدات السياسية و العسكرية و الإقتصادية في العالم , وما تحكمه ساحة الصراع , و تشير أحد تعاريف الإستراتيجية إلى أنها:**"علم و فن توظيف القوى السياسية , الإقتصادية و النفسية , كذلك قوات الدولة العسكرية أو مجموعة الدول لتقديم اقصى دعم للسياسات المتبناة او المتخذة سواء في السلم أم في الحرب."**[3]

كما ويشير تعريف أخر لها بأنها :**"فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة ".**

في مايلي تعريف الاستراتيجية لمفكرين سياسيين و عسكريين من المدرستين الغربية و الشرقية و كذلك لمفكرين عرب:

المدرسة الغربية:

في هذا الشأن يعرف **كلاوزفيتز Clausewitz** الإستراتيجية بأنها :**"فن إستخدام الإشتباك من أجل هدف الحرب".**[4] حيث حقق كلاوزفتز –بهذا التعريف – التواصل بين الوسائل و الأهداف في نظرته إلى الإستراتيجية ,إلا أنه جعل الإستراتيجية حكرا على ميدان القتال بوسائلها و أهدافها.

أما الفرنسي **ليزيه** فذهب بتعريف الإستراتيجية بكونها: **"فن إعداد خطة الحرب و توجيه الجيش في المناطق الحاسمة و التعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك "** حيث أغرق ليزيه الإستراتيجية في تفاصيل الإستعداد للحرب و الخوض فيها لإدراك النصر فيها و بذلك ضيق ليزيه مساحة الهدف الإستراتيجي بالمعركة دون الحرب , كما لم يخرج ليزيه من بزته العسكرية في نظرته للإستراتيجية , و جاء **فون مولتكه Von Moltke** –المفكر العسكري الفرنسي– بنقلة نوعية في تعريف الإستراتيجية على أنها :**"إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق**

---

[1] سان تزو ,**فن الحرب** ,ترجمة:رؤوف شبايك ,(يناير 2007),ص 13.

[2] كارل فون كلاوزفتز , **عن الحرب** ,ترجمة : سمير شاكر الإمامي , (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,1997), ص175.

[3] داود أحمد سليمان,**نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة** ,(بغداد :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,1981), ص 42.

[4] كلاوزفتز,**مرجع سابق** ,ص175.

الغرض المقصود". [1] فنجد أنه أوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل و الغايات , و أخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية , و بذلك أطلق العنان للإستراتيجية بجعلها توظف وسائل غير حربية لخدمة أغراض واسعة .

كما نجد أن **ليدل هارت Lliddel hart** يعرف الإستراتيجية على أنها : **" فن توزيع و إستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة "** ,[2] و ميزة هذا التعريف , أنه أسبغ على الإستراتيجية صفة فنية في تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية و الأهداف السياسية , فجعل الإستراتيجية تصب في محصلتها لتحقيق أهداف سياسية –إلا أنه في المقابل –أبقى الإستراتيجية في قوقعتها العسكرية من منظور الوسائل , و تناسى الوسائل الأخرى غير العسكرية التي تعمل أيضا في خدمة السياسة,أما **ريمون أرون Aron Raymon** فقد عرفها على أنها :**" قيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية , أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية و الدبلوماسية تابعيين للسياسة "** و الذي ربط الإستراتيجية أيضا بالعمل العسكري و فصل بينها و بين الدبلوماسية التي تختص بالعلاقات بين الدول و فقط.

أما بالنسبة للمفهوم الأمريكي , فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام **1959** الإستراتيجية بأنها :**"فن و علم إستخدام القوات المسلحة للدول لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها ".**[3] فمثلما أكسب هذا التعريف الإستراتيجية بعدا فنيا و علميا و شموليا , فإنه أيضا أكسبها بعدا عدوانيا بإخضاع الخصم و التحكم في سلوكه , فليس كل الفاعلين الدوليين خصوم و ليست علاقات الأمم مع بعضها علاقات صراع ,كما و أن **أندريه بوفر Aandree bovre** الذي سار على خطى ليدل هارت في تعريفه للإستراتيجية عرفها على أنها : **" فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة "**. و أيضا على أنها : **"تنسيق و إستعمال القوى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و النفسية و العسكرية ضمن مخطط منظم و هادف إلى**

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ,**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ,(بغداد:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ,2009),ص 38.

[2] ليدل هارت , **نظرة جديدة إلى الحرب**,ترجمة :اكرم ديري ,(القاهرة:القومية للطباعة و النشر ,1967), ص 44.

[3] عبد القادر محمد فهمي , **مرجع سابق**, ص 40.

تحقيق المصلحة القومية ." [1] فيلاحظ على هذا التعريف الأخير , أن بوفر هو أول من أخرج الإستراتيجية القومية الشاملة التي تتفرع منها جميع الإستراتيجيات القطاعية في السياسة و الإقتصاد و الجيش و الإجتماع .

بعدما تم إستعراض جملة من التعاريف الغربية للإستراتيجية سيتم تناول تعاريف المفكرين من :

المدرسة الشرقية :

حيث عرف **لينين Vladimir lenin** الإستراتيجية على أنها : **"الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم , للضربة المميتة بأن تكون سهلة و ممكنة "**.و هنا قام لينين بربط النجاح المؤكد للإستراتيجية بالعامل النفسي و المعنوي للخصم , الذي يساهم بشكل كبير في تدميره بطريقة سهلة , أما **ماوتسي تونك Mao zedong** فعرفها : **" أنها دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب "**.[2] حيث ربط هذا الأخير الإستراتيجية بالقواعد الحربية و دراستها و التي تعتمد على الإمكانات البشرية الهائلة و كذلك إمكانيات التقنية المحدودة في الحروب .

كما و عرف **كوزلوف Kozlov على انها : " عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على الأهداف "**.[3] و الذي عرف الإستراتيجية على أنها عبارة عن جملة من الوسائل عسكرية– لم تخرج عن الجانب العسكري – و لكنه ربطها بالسياسة و التي تحقق أهدافها الإستراتيجية.

أما من **المدرسة العربية** فسيتم عرض تعاريف كل من :

المدرسة المصرية : والتي عرفت الإستراتيجية على أنها : **"مجال في فن الحرب ,تدرس طبيعة و تخطيط و اعداد و إدارة الصراع المسلح و هي أسلوب علمي نظري و عملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة و إستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية , كما انها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو "**.[4]

أما المدرسة العراقية :فتعرفها على أنها :**" فن إعداد و توزيع القوات المسلحة و إستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة "**.[5]

---

[1] أندريه بوفر , **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**, ترجمة: أكرم ديري و الهيثم الأيوبي , (بيروت :دار الطليعة, ط2, 1970), ص 60.

[2] ماو تسي تونغ ,**ست مقالات عسكرية** ,(بكين :دار النشر للشعب ,1968), ص 9.

[3] أكرم ديري , **مرجع سابق** ,ص 27.

[4] عبيد حسين و خليل حسين ,**الإستراتيجيا التفكير و التخطيط الإستراتيجي** ,(بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية ,2013), ص 24

[5] **المرجع نفسه** , ص 26.

من خلال ما سبق , يمكن ملاحظة أن كل من الدارس الثلاث تم التركيز في تعاريفهم**"للإستراتيجية"**على الجانب العسكري بطريقة واضحة , و إستعمال القوة لتنفيذ الإستراتيجيات المخطط لها فيما تم إغفال الجوانب الأخرى للإستراتيجية كالجانب السياسي , الإقتصادي , الإجتماعي ... الخ

كما و يمكن تحديد مفهوم الإستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر :

1-أنه يرتبط بأمن الدولة و المجتمع.

2-يعنى بتعبئة موارد المجتمع و تنظيمها و توجيهها.

3-هو متغير و متطور بتغير الظروف و الموارد و الخيارات المتاحة.

4-يتضمن في ثناياه عدد من الإستراتيجيات المتخصصة التي تترابط و تتكامل فيما بينها لتحقيق , كل في مجالها , من أغراض اللإستراتيجية العامة وصولا إلى الأغراض التي حددتها السياسة , و تميزت الإستراتيجية المعاصرة بتلاؤمها مع تغير طبيعة الحرب في أثر دخول الأسلحة النووية و الصاروخية في ميدان الصراع المسلح ما أدى إلى ظهور تغيرات جذرية في طرائق الحرب و في تحديد الأغراض الإستراتيجية .[1]

المطلب الثاني : نشأة و تطور مفهوم الإستراتيجية .

يعتبر مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات التي شملت العديد من الميادين , فقد يوصف موقع أو جزء من دولة بأنه موقع إستراتيجي و قد يوصف قرار سياسي أو إقتصادي هام بأنه إستراتيجي كذلك إذا كان يؤثر على السياسة و الإقتصاد في الدولة , كما و يطلق وصف إستراتيجي على بعض الأسلحة ذات التأثير الحاسم في الحرب مثل معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية 'SLT' Strategy Arms Limitation Treaty , و قد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير إستراتيجي أو دراسات إستراتيجية و هكذا .

إن مصطلح "الإستراتيجية " مصطلح ذو أصل عسكري , و من الناحية التاريخية إرتبط لفظ الإستراتيجية بالحرب و إدارتها , و عند ظهور علم الحرب أصبحت الإستراتيجية الحرب فرعا من فروعه , و بدأت الجهود الجادة لتدوين فن الحرب مع نيكول ميكيافليي الذي ألف كتابا بعنوان "فن الحرب",حيث ترجع بداية الدراسات العلمية لموضوع الإستراتيجية إلى منتصف القرن الثامن عشر , عندما قام المفكر الإنجليزي هنري لويد Henry Loyd في مقدمة كتابه عن تاريخ "حرب السنوات السبع' بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة و أسس الإستراتيجية الحربية , و يقصد بالإستراتيجية في المجال العسكري , إستخدام القوة

[1] عبيد حسين و خليل حسين, **مرجع سابق** ,ص 30.

المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها , و يمكن الإشارة إلى إضافات فكرية ساهمت في تطوير المفهوم و تحديد معناه , ففي البداية سادت مفاهيم حصرت مفهوم الإستراتيجية في كيفية إستخدام القوة المسلحة عموما لتحقيق الأهداف السياسية . فيلاحظ من مختلف التعاريف و المفاهيم التي تم التطرق اليها مسبقا أنها تحد من نطاق مفهوم الإستراتيجية و تم ربطها ربطا وثيقا بالمعارك و الحروب و مختلف المعارك العسكرية و التي تعتبر آنذاك الأسلوب الوحيد لتحقيق الإستراتيجية , كما و يلاحظ أيضا أن الإستراتيجية لم تخرج من الدائرة العسكرية أو المجال العسكري بصفة عامة , و تعتبر الإستراتيجية بمستواها الأعلى –أي الإستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السياسة , أن السياسة هي التي ترسم و تحدد الهدف الذي تسعى الأمة أو الدولة لتحقيقه سواء بالسبل العسكرية أو سواها, و لا يعني هذا أن الحل العسكري هو الحل الوحيد أو الوسيلة اليتيمة أمام الإستراتيجية لتحقيق هدف السياسة بل ثمة وسائل و سبل أخرى سياسية , إقتصادية نفسية و دبلوماسية تسلكها الإستراتيجية للوصول للهدف و أن كان سبيل القوة العسكرية هو الأكثر قوة و حسما و الذي تلجأ إلية في نهاية المطاف عادة, فالإستراتيجية العسكرية هي التي تحدد الأهداف السياسية.

كما و بدأ إنتقال مفهوم الإستراتيجية من العلوم العسكرية إلى مجالات إدارة الأعمال (المجال الإقتصادي) بصفة عامة بعد الحرب العالمية الثانية , و بالتحديد عام 1947و من أول المحاولات هي تلك التي بدأها الباحثان Von Neuman & Morgensten في مؤلفهما عن" نظرية المباريات و السلوك الإقتصادي " الذي حددا فيه العلاقة بين تحركات المنظمة و الموقف الذي تواجهه و التي تدعوها بالتحرك , فإن إتخذت مجموعة من هذه التحركات وجهة معينة فهي تعتبر إستراتيجية , و لقد إعتبرت الإستراتيجية بعدا مهما في مجال الإدارة و النظم , حيث أخذت المنظمات تعتمدها لتحقيق أهدافها الأساسية و أنها تمثل الفهم الأفضل حول كيفية جعل المنظمة تنجح و تتميز أيا كانت الأعمال التي تمارسها , و عليه فالإستراتيجية تلعب دورا مهما و حيويا في تحديد الإتجاه الذي ينبغي على المنظمة أن تسلكه بما يحقق لها التفوق على غيرها من المنظمات .

كما و أن الدراسات الإستراتيجية توسعت من موضوع بحثها عن السبل الكفيلة لتحقيق الأمن لتهتم بالجانب العسكري و الإقتصادي و السياسي و الدبلوماسي فحسب , بل أصبح الجانب الاإجتماعي جزءا من الدراسات الإستراتيجية , فقضايا الجريمة و المخدرات و الهجرة غير الشرعية و جميع المشاكل التي تمس المجتمعات بمختلف أنواعها و أجناسها , هي في الأساس مشاكل إجتماعية لا يمكن محاربتها و إستئصالها من الإستراتيجية العسكرية التقليدية .

لقد تراجعت أهمية الاخطار الأمنية العسكرية و الذي نتج عنه بدوره تراجع أهمية الإستراتيجية العسكرية في تحقيق الأمن في الجو الإستراتيجي الجديد , فالأخطار العسكرية التقليدية مازالت قائمة , و لكنها في الظرف الحالي تراجعت إلى مكانة ثانوية بالنسبة للدول الكبرى فقط , فلقد عرف العالم الكثير من الحروب منذ نهاية الحرب الباردة , حروب إشتركت فيها الدول الكبرى الغربية كطرف أساسي , كما اشتعلت الحروب الداخلية و الحروب الأهلية عبر العالم منذ نهاية الحرب الباردة , و أينما وجدت هذه الحروب وجد شبح الحروب الدولية التقليدية في شكلين أساسيين :

1-التدخل المباشر من قبل قوى أجنبية و تصعيد هذه الحروب و إنتشارها لتشمل دول مجاورة , و هذا ما يستدعي ليس الحذر فحسب بل الإستعداد الدائم لإحتمال وقوعها , و المحافظة على الدور الأولي للدراسات الإستراتيجية .

2-البحث عن الإستراتيجية الكفيلة التي تتطلبها الإخطار الإجتماعية و يستدعي التعامل معها اللجوء للقوة العسكرية .

كما و إنتقل مفهوم الإستراتيجة أيضا إلى المجال التربوي , ليستخدم في ميدان التربية على نطاق واسع منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين , وذلك عندما قامت المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم بوضع استراتيجية تربوية موضوع ورقة العمل لمؤتمرها و تزامن هذا المؤتمر مع الوقت الذي نظم فيه اليونسكو لجنة تطوير التربية على المستوى الدولي و تطوير استراتيجية التربية على المستوى الدولي و العربي ,وكما يلاحظ انه عند الانتقال بالمصطلح الى حقل التربية فان هناك حاجة ماسة الى استخدامه بهذا المعنى السياسي لأنه يقتضي ارتباط الاستراتيجيات سواء كانت عسكرية او سياسية او اقتصادية او تربوية او اجتماعية او ثقافية يبعضها البعض لأن جميع هذه الإستراتيجيات تسعى إلى تحديد الأهداف العامة طويلة الأجل أو الإستراتيجية التي يراها المجتمع ضرورية و حيوية من أجل أستمراره حضاريا و ثقافيا ,فالإستراتيجية تتطور تبعا لتطور الإقتصاد و السياسة و العلوم و تستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيات عند إعداد و إستخدام القوات المسلحة في الحرب , لذلك نجد أن لكل دولة خلال فترة معينة إستراتيجية خاصة بها تتوقف على العوامل الإقتصادية و السياسية و العسكرية و الجغرافية , و أن أية إستراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة و الإستفادة من دروس الماضي و أن تصاغ و توضع في إطار مناسب للمستقبل .

المطلب الثالث : الإستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة .

1-الإستراتيجية و العلاقات الدولية :

ظهرت الإستراتيجية قبل العلاقات الدولية بأشواط طويلة و دخلت المجالات التطبيقية في الحياة السياسية و العسكرية قبل العلاقات الدولية , على الرغم من أن مفهوم الإستراتيجية قد ظهر ملازما للمعارك و الحروب و إدارة و قيادة الجيوش في المعارك, نجد أنها تعمل في المجالات كافة منها الداخلية و الخارجية و التي تشتمل على الأمور العسكرية , السياسية , الإقتصادية , الإجتماعية و الثقافية ...الخ بحيث أصبح هناك إستراتيجية عسكرية , سياسية , إقتصادية , إجتماعية و ثقافية إضافة إلى الإستراتيجية العليا الشاملة للدولة بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط , وعلى الرغم من أن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية و نابعة من الداخل , لكن هي تختص في العلاقات الخارجية ما بين الدول فقط , على عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل و الخارج وشاملة لكل شيء .[1]

كما أن هناك نقطة مهمة يجب ذكرها , أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا بعد نشوء الدول القومية في منتصف القرن 17 , صاحب معه ظهور العلاقات بين الدول و هذه العلاقات تطورت مع تطور الحياة السياسية , الإقتصادية و الإجتماعية للدول مما أدى إلى ظهور مصطلح العلاقات الدولية , على أسس قانونية نظمتها الشرائع التي ولدت بعد معاهدة وستفاليا 1648 , و هذا يثبت أن العلاقات الدولية تعد حقلا حديثا بالمقارنة مع مصطلح الإستراتيجية الذي يعد تاريخ نشأته يتجاوز العشرين قرنا من الأن.

2-الإستراتيجية و الجيوإستراتيجية :

تبحث الجيوإستراتيجية في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية , سواء في الحرب أو السلم كما تتناول بالتحليل العناصر أو العوامل الجغرافية العشرة :الموقع , الحجم , الشكل , الإتصال بالبحر , الحدود العلاقة بالمحيط , الطبوغرافيا , المناخ الموارد و السكان . و يمكن تعريف الجيوإستراتيجية أيضا أنها : دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية , و مدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية و الحربية .[2]

---

[1] توفيق سعد حقي,**مبادئ العلاقات الدولية** ,(عمان :دار وائل للنشر و الطباعة ,2000),ص, ص9,10.

[2] عابد سعود, **"**الفرق بين الإستراتيجية و الجيوإستراتيجية **",في جريدة الرياض**, الرياض:مؤسسة اليمامة الصحفية , ع 15249,(مارس2010).

3-الإستراتيجية و السياسة :

الإستراتيجية هي شرح فكرة السياسة عند التنفيذ , أي أن الإستراتيجية تعمد على حشد الوسائل و توزيع الأدوار و تهيئة كل من البيئة المادية و المعنوية , و تكييف العلاقة بين الوسائل لبلوغ أهداف السياسة , و هنا تكون الإستراتيجية البيئة التطبيقية للسياسة , كما ويتعين أيضا التمييز بين الإستراتيجية و السياسة الخارجية فالسياسة الخارجية كما يعرفها علي الدين هلال **"مجموعة من الأنشطة و التصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى , بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي و قوة الدولة ".**[1]فتعتبر السياسة الخارجية و من ضمنها الدبلوماسية , كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية و الدولية).

4-الإستراتيجية و التعبئة :

تتميز الإستراتيجية عن التعبئة, بكون هذه الأخيرة تنطوي على تحركات محدودة لتحقيق أهداف تفصيلية لوقت محدد , في حين أن الإستراتيجية تستخدم وسائل أكثر و تتعامل في مجال أوسع و لفترة أطول لتحقيق الأهداف , و التي تحتوي أهداف التعبئة بصورة أوسع .[2]

إذن فالعلاقة بين الإستراتيجية و التعبئة هي علاقة الكل بالجزء ,فالإستراتيجية هي الكل الذي يؤطر و يوجه الأجزاء التعبوية التي تتداخل مع بعضها البعض لتصب في مصلحتها خدمة الإستراتيجية فالإستراتيجية إذن تعطي للتعبئة محتواها و إطارها , مثلما تكون التعبئة عنصرا هاما من عناصر الإستراتيجية .

5-الإستراتيجية و التخطيط :

هذا الأخير ينصرف إلى التفكير الواعي و المسبق بالمستقبل , وهو يرمي إلى وضع خطة تهدف إلى تحديد الوسائل الصالحة و المقبولة سياسيا لترجمة الهدف ,فالتخطيط يحتاج للإستراتيجية لترجمة الطموحات , مثلما تحتاج الإستراتيجية إلى إطار فكري تستهدي به في تحركاتها كي لا تقع في مطب الإرتجالية و التخبط العشوائي

---

[1] نيوف صلاح ,**مدخل الفكر االستراتيجي** ,(كوبنهاغن :الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك,2010),ص 25.

[2] إسماعيل صبري مقلد,**مرجع سابق** ,ص 135.

المبحث الثاني :أهداف و مبادئ الإستراتيجية.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مبادئ الإستراتيجية , أنواعها و كذلك كل من المستويات و أهم الوسائل المستخدمة في تنفيذ مختلف الإستراتيجيات .

المطلب الأول : مبادئ الإستراتيجية .

في الواقع إن مبادئ إلا يمكن تجاهلها لا على المستوى الإستراتيجي و لا على المستوى التكتيكي في الحرب أو في غيرها, فالمبادئ الإستراتيجية هي قواعد عامة تهدف للوقاية من مفاجآت العدو و التأكد من التفوق عليه في أي خطوة تختار في التعامل معه.

إن التاريخ يبين أن وضع مبادئ الإستراتيجية ثم التقيد بها في عملية صناعة القرار هي من أكبر الصعوبات التي واجهت عمل الإستراتيجيين في زمن الحرب و السلم ,[1]عمليا هذا ما دفع العديد منهم للقول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيرا عن صياغتها أو وضعها , حيث أنه من المستحيل التقيد الصارم بهذه المبادئ ,بحيث أن البحث عن مبادئ الإستراتيجية بدأ بشكل علمي منذ بداية تبلور الفكر العسكري الحديث في بداية القرن السادس عشر و الذي كان ميكيافليي Niccolo Machiavel li قد أعلن عنه مسبقا :**''لا يوجد علم لديه مبادئه العامة التي هي قاعدة لمختلف العمليات أو الممارسات التي تقوم بها ''.**

هذا البحث عن المبادئ طرح بشكل واضح من قبل المارشال Marmont: **''نحن نكتشف مبدأ ثم نبحث فيما بعد عن أفضل وسيلة للوصول اإيه أو تطبيقه فالمبادئ تكون معروفة , لكن العبقرية في تطبيقها و هنا يكمن فن الحرب ''[2]** ,وتلازما مع ذلك فإن وضع أسس ثابتة للإستراتيجية يتناقض مع طبيعة الحرب نفسها , فالحرب عمل متبدل و متطور تتداخل فيه عوامل كثيرة , فيغير من طبيعته و مقوماته ونتائجه كما أنه ليس ثمة إمكانية للوصول إلى قواعد حسابية ثابتة تحكم تلك العوامل , و تصلح لكل الحالات .

فعلى الرغم من ذلك حاول المنظرون الإستراتيجيون صياغة أسس و قواعد عامة للإستراتيجية , سميت بمبادئ الإستراتيجية , و يمثل مجموعها مختلف العصور و المدارس و العقليات التي صاغتها و يمكن دمج هذه المجموعات فيما يلي :

التعبئة , المناورة ,السرعة و الحركة , تجميع القوى , حرية العمل , مطابقة الهدف مع الإمكانات و عدم إضاعة الهدف , متابعة الجهد و إختيار الموقع الأقل توقعا , إستثمار موقع المقاومة الأضعف , إجبار الخصم

---

[1] صلاح نيوف, **مرجع سابق** , ص 74.

[2] **المرجع نفسه** , ص – ص 76-78.

على التبعثر بالتقرب غير المباشر و المفاجأة , تلاحم الجيش و الشعب , و الإعداد النفسي و الحرب النفسية الردع ,إختيار مكان الضربة الرئيسية في المكان الحاسم , وتحقيق تفوق القوى في المكان المحدد و تأمين الإحتياط اللإستراتيجي للحفاظ على حرية العمل , و كذلك الرد المرن .[1]

يمكن القول أن هذه المبادئ على الرغم من تباينها , صحيحة بصورة عامة , على أساس أن صحتها نسبية , و تتعلق بموقف معين أو حالة معينة , كما يمكن القول أن كل من هذه المبادئ ينطبق على نموذج معين أو أكثر من النماذج الاستراتيجية , و لكن لا يجوز أخذها كأسس و قواعد مطلقة .

المطلب الثاني : أنواع الإستراتيجيات .

بالنظر لتنوع الإستراتيجيات المختلفة و المتبعة على عدة مستويات سوف يتم التركيز على نوعين من الإستراتيجيات المباشرة و غير المباشرة :

الإستراتيجية المباشرة :و هي النموذج الحربي الذي يتسم بإرادة القضاء على الخصم بسرعة بواسطة المعركة وذلك عن طريق هجوم يستهدف القضاء على ترتيبه الهجومي أو الدفاعي , فمن حرب 1870إلى الحرب الروسية اليابانية , كانت معظم الإستراتيجيات , إستراتيجيات مباشرة و لم تكن حاسمة في الكثير من الأحيان و هو ما برز خلال الحرب العالمية الأولى التي استخدم فيها الهجوم المباشر المدعوم بالمدفعية , و التي بينت إمكانية اختراق العدو عند ضعف معنوياته, حيث خرج منها معظم القادة العسكريين بدرس قيم و هو أن هدف الحرب الحقيقي هو" روح قادة الأعداء لا أجساد جنودهم ", و هكذا تبين ضعف الإستراتيجية المباشرة و تكلفة الإقدام عليها , لما تنطوي عليه من مجازفة في ظل غياب معطيات أكيدة , مما جعل العديد من القادة العسكريين عبر التاريخ يلجئون إلى الإستراتيجية غير المباشرة لأنها تحقق مكاسب أكثر أهمية.[2]

الإستراتيجية غير المباشرة :

إن التاريخ القديم و الحديث كلاهما حافل بأمثلة على الإستراتيجيات الغير مباشرة , و قد عرفت بأنها نموذج يلعب فيه الطموح و الصبر دورين أساسيين و أنه يجب تفتيت الخصم ماديا و معنويا و زعزعة توازنه و الإقتراب منه من إتجاهات لا يتوقعها قبل الإجهاز عليه تماما .

---

[1] صلاح نيوف , **مرجع سابق**.ص90.

[2] حسين خليل و عبيد حسين ,**مرجع سابق**,ص 180.

كما حلل **"ليدل هارت liddel harte"** في كتابه "الإستراتيجية و تاريخها في العالم " كل المعارك الحاسمة في التاريخ , التي كسبت عن طريق الإستراتيجية غير المباشرة , سواء في الحروب اليونانية أو البيزنطية و يقسم هارت الهجوم الاستراتيجي إلى نوعين : مادي و معنوي , فالأول يستهدف القوت المعادية و الثاني مركز هذه القوات [1], و تتمثل في أربع أمور :

1-إحلال موضع 2-تجاوز الحصون

3-الإعتماد على العوامل النفسية أكثر من الإدارية 4-خلق ثغرة تكون مفصلا حساسا

كما يقال أن الشيوعيين من أكثر اللذين طبقوا منهج الإستراتيجية غير المباشرة في ظروف الصراعات الدولية التي يخوضونها ضد خصومهم , و يعتبر المدخل غير المباشر في إدارة الصراعات الدولية يمثل أفضل إستراتيجية للحركات العسكرية أو الثورية التي قد لا تتكافأ في الإمكانيات مع قوة معادية , و أن السبب في نجاح الشيوعيين أكثر من غيرهم , مرده إلى ان تصوراتهم الأكثر شمولا عن الصراع و معرفتهم الوثيقة بالعدو و المامهم بالمبدأ الإستراتيجي المتحكم في أنماط تفكير و سلوك العدو .

إن الإستراتيجية غير المباشرة , استراتيجية بالغة التعقيد و رهيبة الفعالية , و تتميز بصفات ماكرة و مخادعة , لأنها أصلا غير واضحة و غير مباشرة ,[2]و تكمن هذه الإستراتيجية في حرية العمل التي تتيحها على حد تعبير الجنرال "أندريه بوفر Andreè bovre. و هكذا تقلص إستخدام هامش حرية العمل في العصر الذري , و يرتبط بالخوف من الدمار المتبادل نظرا للعوامل التالية :

1-قيمة الردع النووي .

2-ردود الفعل الدولية.

3-الإمكانات المعنوية للخصم و إحتمالات خضوعه للضغوط الدولية .

إن من نماذج الاستراتيجية غير المباشرة , هي إبقاء العدو في حالة نشاط متواصل بشكل تهدد فيه أهدافه الحيوية و نقاط ضعفه , لذا للقيم المعنوية في كل صراع أهمية أساسية , غير انه ليس الوحيد لأن العامل المعنوي و المادي , مترابطان و هو ما تسميه وجهة النظر الروسية "العامل المعنوي السياسي " عبر تظافر جهود الدولة و الشعب و قدرة الدولة على التنظيم المادي و السياسي , كي تحافظ على إرتفاع الروح المعنوية للجيش و الشعب .[1]

---

[1] خليل حسين و عبيد حسين, **مرجع سابق** , ص182.

[2] **المرجع نفسه** , ص - ص 185-188 .

كما يمكن تقسيم هذه الأنواع أيضا بالصيغة التالية :

1-الإستراتيجية العقلانية :

تستند الإستراتيجية العقلانية إلى الدراسة العلمية كما تفترض إستعداد الناس المقصودين بها للإقتناع بمتطلباتها نظرا لموضوعيتها و إستنادها إلى أصول التفكير العلمي المنطقي السليم , كما و تعتمد هذه الإستراتيجية على البحث العلمي و على تولي الكفاءات العلمية لوضعها و للنهوض بمتطلباتها و قيادة حركة التغيير المنشودة منها , كما تعتمد على الأساليب الحديثة في الإدارة و التنظيم.[2]

2-الإستراتيجية التوجيهية:

حيث تعتمد أساسا على جذب إهتمام الناس المعنيين بها , و إستثارة بواعثهم و كسب ثقتهم و شحذ إرادتهم , و تقوم أيضا بتعديل مواقفهم و إتجاهاتهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم طواعية , بينما لا تنكر ما لدى الإنسان من ذكاء و عقلانية , و هي تعنى بالدعوة و الإقناع و كسب الثقة و تنمية الروح المعنوية و المشاركة في إتخاذ القرارات, و تراعي خصائص الثقافات و القيم الإجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها .[3]

3-الإستراتيجية السياسية الإدارية :

تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية و تفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة و إتجاهاتها و متابعتهم للخطط و التوجيهات الصادرة عنها, كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية و ما يترتب عليها من توجيهات و تعليمات .[4]

---

[1] خليل حسين و عبيد خليل , **مرجع سابق**.

[2] عبد الرحمن حسن الشهري ,**تطور العقائد و الإستراتيجيات العسكرية**, (الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية ,2004), ص 98.

[3] **المرجع نفسه**, ص 101.

[4] **المرجع نفسه**,ص – ص 110-113.

المطلب الثالث : مستويات ووسائل الإستراتيجية .

حيث يميز المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بين ثلاث مستويات أساسية تتمثل في مايلي :

1-**المستوى الإستراتيجي** :او ما يسمى بالمستوى السياسي العسكري , و هو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية و العسكرية و الدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية الدولة , و تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية لوحداتها الدولية , فالمسالة هنا تسند على ما اذا كانت الاستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية و القدرة على تحديد المصالح الوطنية و تحقيقها .[1]

2-**المستوى التكتيكي** :و تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الإتصالات بين القيادة العليا العسكرية أو القيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال , و هو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب , و يمكن لمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية و المرتبطة بفترة زمنية صغيرة أو مؤقتة .[2]

3-**المستوى العملي** :و فيه يتم تحديد المتغيرات المكانية و الزمانية بدقة , و تحديد حجم الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية , أي تحويل التصور النظري الى تصور عملي .[3]

أما **وسائل بناء الإستراتيجية** , فلا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة و الناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري و مثالية تصورها الفكري , إذا لم يتم إسنادها إلى الوسائل و الإمكانات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية , و تتمثل هذه الوسائل في :

أ-**الوسائل المادية** :

يقصد بها جميع الوسائل الإقتصادية من موارد طبيعية و حجم الإنتاج و الحالة المالية و التجارية و الوسائل العسكرية , كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير , فإنها تمنح للدولة حرية المناورة و قوة دعم هائلة و دافعية لإنجاز الأهداف السياسية و القومية و تحقيقها و الدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.[4]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد , **مرجع سابق** , ص140.

[2] **المرجع نفسه**, ص 147.

[3] **المكان نفسه**.

[4] صلاح نيوف , **مرجع سابق** , ص 99.

ب-**الوسائل المعنوية** :

تنطوي على منظومة الأفكار الأيديولوجية و الحضارية و درجة التعبئة السياسية الداخلية , و تتميز بوضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة , كما تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي و تحقيق تماسكها الداخلي , و تنفيذ إستراتيجياتها لتحقيق مكاسبها الوطنية و حماية مصالحها .[1]

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي –الصيني.

تستمد النظرية في العلاقات الدولية قيمتها العلمية من نسبية الحقائق و تأثيرها , فهي عبارة عن مركب من التعاقبات و التعايشات و الوقائع و جدلية للتفكير العميق , يحاول من خلالها المفكرين البحث عن الحقائق و الأسباب الكامنة وراء حركية الظاهرة الدولية , التي تتميز بالتغير المستمر , وهذا ما يؤثر حتما على النظريات و مدى مصداقيتها و ملائمة إفتراضاتها في تفسير الظاهرة و سلوك الدول.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنافس الاقتصادي.

1-النظرية الواقعية :

تعد النظرية الواقعية أقدم مدرسة في الفكر السياسي , فتعود أصولها إلى عقود ما قبل الميلاد,حيث غالبا ما توصف الواقعية على أنها النظرية الأكثر إستعمالا في العلاقات الدولية , بحيث ترى هذه الأخيرة بنظرة تشاؤمية , و على أنها صراع قوة من أجل القوة نظرا لكثرة الحروب و إنتشار الفوضى التي تعتبر مصدر الأمن في العلاقات الدولية ,و عرفت الواقعية مستجدات عبر الزمن , فهناك الواقعية الكلاسيكية و أبرز مفكريها "هانس مورغانتو Hans Morgenthau" و الواقعية النيوكلاسيكية "كينيث والتز Kenneth waltz" و الواقعية الكلاسيكية الجديدة و التي ترى أن الدولة فاعل رئيسي إلى مجموعة الفواعل الثانوية (المنظمات , شركات المتعددة الجنسيات).

تشكل بنية النظام الدولي الفوضوي (لا تعني تلك الفوضى المرادفة للعنف) و لكن تعني للدول سيادة سياسية فعلية , فالدول تنافس بعضها البعض من أجل القوة , فهناك صيغة صفرية لهذا التنافس و التي تكون

[1] صلاح نيوف , **مرجع سابق**, ص 105.

أحيانا شديدة و غير متسامحة , و من المؤكد وجود تعاون بين الدول و لكن في الأصل هناك صراع على المصالح.[1]

بالرغم من الإعتقادات المشتركة بين النظريات الواقعية فان هناك إختلافات بينها , حيث حافظ "مورغانتو" على الإعتقاد القائل بان الدولة تسعى دائما لإكتساب القوة ما يدفعها للبحث عن طريقة لتعظيم قوتها العالمية , أما "كينيث والتز" يعتبر أن بنية النظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى التنافس من أجل القوة لكن هذه الدول لا ينبغي أن تكافح من اجل ذلك فحسب , بل تسعى للإستيلاء على القوة و منع صعود أي قوى أخرى , و يرى أن أفضل وسيلة للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين هو نظام ثنائي القطبية أكثر من نظام متعدد القطبية , الذي نادى به "هانس مورغانتو" .[2]

تنقسم الواقعية الجديدة إلى شقين :الواقعية الدفاعية "روبرت جافريسRobert jeffress , ستيفن فان افرا", و الواقعية الهجومية "جون ميرشايمر John mearsheimer, راندلال شويمر " ويعتقدون بتزايد إحتمالات الحرب بين الدول , كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة , لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن و تزول حوافز النزعة التوسعية حيث ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة ذات الطابع الهجومي , مما يسمح للدول بامتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الأخرين , و هي بذلك تقلص من أثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية .[3]

يرى الواقعيين الدفاعيين أن هناك فعلا سعي جاد وراء المصلحة الوطنية و إختلال توازن القوى و حالة الخوف و عدم الثقة بين الدول , يمكن تجنبه من خلال دخول الدولة في سياسة الأحلاف و المعاهدات الأمنية لتوفير الأمن ومع تعزيز المتغير الأقتصادي في العلاقات الدولية , رأت الواقعية أنه لابد من إدماجه حسب

---

[1]. جاك فونتال , **العولمة الإقتصادية و الأمن الدولي :مدخل إلى الجيوإقتصاد** , ترجمة : محمود براهم , (غرينوبل:جامعة بيار منداس,2009),ص28.

[2] John Mearsheimer , ‘‘The gathering strom: china’s challenge to us power in asia’’ , **the chinise journal of international politics** ,vol 3(december 2010) .p16.

[3] Martin Griffths ,**International relations theory for the twenty-firest-centery** , (new york :the taylor & francis E.library ,2007) ,p12.

"تشارلز غلاسر " أنه لاداعي للمبالغة في التشاؤم بشان الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة , و أن هناك إمكانية لتحقيق الأهداف الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية .[1]

كما و تعد مسألة الصعود الصيني من أكثر المسائل المتناولة من قبل أصحاب المنظور الواقعي عموما و منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة في شقيها الدفاعي و الهجومي على وجه الخصوص , فقد أراد باحثوا هذا المنظور تقديم تفسيرات عديدة لسلوك القوى الصاعدة عبر التاريخ و أثر هذا الصعود على السلوك الخارجي لدولة الصاعدة ذاتها , و نمط الإستجابة لهذا الصعود لدى القوى المهيمنة , القوى المتنافسة و كذا قوى الجوار الإقليمي المتأثرة بهذا الصعود بشكل مباشر .[2]

حيث يوضح البروفيسور "جون ميرشايمر " ما يؤمن به المنظور الواقعي , خاصة تياره البنيوي الكلاسيكي الذي يتزعمه و ينطلق من خمسة فرضيات مركزية ترسم صورة عامة لطريقة سير النظام الدولي و طبيعة التفاعلات التي تجري بين الفواعل السياسية الدولية و هي كمايلي:

-تعتبر الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي , و لا توجد سلطة محتكرة للشرعية تفرض سيطرتها على تلك الدول , و هو ما يسمى بالفوضى الدولية , خلافا عن * الهيراركية التي تعرفها النظم السياسية المحلية للدول أي أن الدول موزعة توزيعا فوضويا في النظام الدولي و لا وجود لسلطة أعلى من سلطة الدولة .

-كل دولة في النظام لديها قدرة عسكرية هجومية , و هي قدرة تختلف في مستواها من دولة لأخرى .

- هناك إفتراض مهم يتعلق بمسالة النوايا , فلا يمكن للدول أن تتاكد من حقيقة نوايا نظيرتها , فالنوايا أمر خفي يقع داخل مراكز تفكير صناع القرار في تلك الدول , وقد تتعرف الدولة على القدرات العسكرية للدول الأخرى عبر الإحصاءات المنشورة من عتادها العسكري لكن لا يمكن باي حال من الأحوال معرفة من صاحب القرار النهائي للدولة ,[3]و بالتالي لا يمكن توقع سلوك تلك الدول في وقت ما , فالنوايا غير قابلة للاثبات على الإطلاق , كما يستحيل معرفة طبيعة نوايا دولة ما في المستقبل هل ستكون سلبية أم إيجابية لأن الأمر ببساطة متعلق بالغيب و المستقبل , و لا تستطيع الدولة أن تقدر ما سيحمله المستقبل من ظروف طارئة قد تغير نوايا الدول الأخرى .

-البقاء هو الهدف الأسمى لكل الدول , ليس لهدف الوحيد و إنما الاسمى , و منطقيا إن لم تحافظ الدولة على بقاءها فكيف لها أن تحقق أهدافا أخرى , لذلك كان البقاء هو الهدف الأول بالنسبة للدول .

---

[1] عادل جارش , **النظرية الواقعية :هل مازالت سيد أو لا لتفسير الظاهرة الدولية** , (المركز الديمقراطي العربي , أكتوبر 2016).

[2] Martin Griffiths , **IBID** .p13.

***الهيراركية** : هي تفاوت في المراتب و الأدوار , سواء كان من أنظمة حية مثل الكينونات البنيوية الاجتماعية او أنظمة الأشياء .

– الدولة فاعل عقلاني يتخذ قرارات محسوبة ,كون عملية صنع القرار تمر بمراحل و عبر إستراتيجيات تسعى لمضاعفة حظوظها للبقاء .

إنطلاقا من هذه الفرضيات يمكن أستخراج ثلاث سمات أساسية لسلوك الدول :

– شعور الخوف : فكل دولة في النظام الدولي , تشعر بالخوف من الدول الأخرى و الذي يختلف مستواه من دولة إلى أخرى , و يرجع سبب الخوف إلى عاملين , يتعلق **الأول** منهما بقدرات عسكرية هجومية أكبر منها و نوايا سيئة إتجاهها , أما العامل **الثاني** المؤدي إلى الخوف فهو عدم وجود سلطة عليا في النظام الدولي تلجا إليها الدولة إذا تورطت في مشاكل معينة مع دولة أخرى اقوى , لأن النظام الدولي نظام فوضوي , هذا الأمر الذي يقود إلى السمة الثانية لسلوك الدولة و هو الإعتماد على الذات .

–الإعتماد على الذات : و هي نتيجة حتمية للمقدمات السابقة جميعا , خاصة غياب النجدة في النظام الدولي إلى جانب عامل الخوف من الأخر وجب على الدولة أن تعتمد على ذاتها.

–الإتجاه الى تقوية الذات : فإذا استطاعت أأن تكون قوة عظمى فلتكن , لأن الوسيلة الأفضل للبقاء في هذا النظام الفوضوي الذي قد يضع الدولة بجانب دولة أخرى , هو أن تكون الأولى قوة كبرى أو عظمى لذا على الدول أن تزيد من قوتها النسبية أو تسعى لتحصيل قوة من بعد أن تامن هدف البقاء , فالدول في النهاية ' تسعى لمكانة الهيمنة , ليس للإعتداء على الأخرين , بقدر ما أأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لضمان بقاءها .[1]

بما أنه لا توجد في النظام الدولي الفوضوي سلطة عليا تسيطر على الدول فالوسيلة الوحيدة للبقاء , هو أن تكون الطرف المهيمن على بقية الوحدات,و ذلك ينطبق على صعود الصين , فإذا أدت دورا متزايدا في السياسة و الجيش كوجودها البحري في منطقة بحر الصين الجنوبي و الجزر المتنازع عليها , و دول جنوب شرق أسيا و الإقتصاد و التكنولوجيا ,فهي تعد ثاني أكبر إقتصاد منتج لكثير من السلع , فإن صعودها إعتمد على نفسها , و قد إنتقلت إلى إقتصاد سوق أكثر إنفتاحا و عملت على زيادة الإنتاجية و الإنتاج و زيادة علاقتها مع الدول الأخرى و الهيئات الدولية التي سهلت التجارة , فأصبحت الصين مكسبا إذ إستفادت هي و غيرها من هذا الصعود, حتى الولايات المتحدة الامريكية , هذا ما وصفته الواقعية بالعلاقات التعاونية التي تؤدي إلى تطبيق النظام الدولي المتعدد الأقطاب , أي الذي لا يخضع رسميا إلى حكومة سلطة عليا ,لكن بما أن نمو الصين جعلها تسعى لتوسيع نطاق نفوذها , فالتعاون سيأخذ صفة أخرى و هي التنافس , إلى أن

[1] عادل جارش , **مرجع سابق** .

يعتبر صعود الصين سلمي لكن التنافس على الموارد و السعي للتفوق عسكريا , وضع الصين في مسار تصادمي مع الولايات المتحدة الامريكية , التي ظاهريا ترغب في تشجيع علاقة إيجابية لكن في الحقيقة تؤدي دورها كهيمنة عالمية , فلا تسمح للصين أن تكون قوة إقليمية لأنها ستسعى حتما لأن توسع نطاق نفوذها لتكون مهيمنة عالميا .

إن صعود الصين السلمي يعني عدم دخولها في صراع عسكري مع الدول الأخرى , فتعمل على النهج الدفاعي لضمان أمنها و بقاءها , كما يتضح هذا من النزاع في بحر الصين الجنوبي إذ تشهد تواجدا عدوانيا للولايات المتحدة الأمريكية قرب حدودها , فإذا درست نوايا الصين من زاوية الواقعية الدفاعية لكينيث والتز تجد أنها تتجنب الصراع إذا شعرت أنها حققت الأمن ,[1] و إذا درست من جانب الواقعية الهجومية لجون ميرشايمر فالصين تتصرف بقوة من أجل تحقيق الأمن و بالتالي ستشكل خطرا على أمن الدول الأخرى التي ستحتاج إلى منع ذلك , وفي نظام دولي فوضوي و إستمرار صعود الصين الحتمي , أصبحت قوة عظمى لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية و تغير قطبية النظام و أن الطبيعة المتأصلة للدول في هذا النظام مبنية على الإنخراط في السعي التنافسي للامن و السلطة لضمان بقاءها , لذا يعني البحث المستمر عن الأمن أن هناك أفاقا للتعاون تقتصر بطبيعتها على السياسة الدولية,[2] كما يقتصر التعاون على التهديد المحتمل المستمر من الدول الأخرى و حقيقة أن الدول عليها الإعتماد على قدراتها الخاصة لضمان بقاءها, سيؤدي ذلك إلى أن تصبح أكثر حزما مع الدول الأخرى , ومع التغيير في القطبية سيقود دولا أخرى للرد مثل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدفاع عن سلطتها و عدم التعرض لخسارة نسبية .[3]

حسب الواقعيين الجدد أن الوضع الأمثل لأي قوة كبرى هو أن تكون القوة المهيمنة في النظام , فبعد تحقيق هدف بقاءها تصير كل الأهداف تقريبا شبه مضمونة التحقق , كما يعتبر "كينيث والتز "أن المهيمن هو البلد الأكثر قوة و الذي يتحكم في بقية الدول الأخرى , و لا تمتلك أي منها الإمكانيات العسكرية اللازمة لتطرح إمكانية القتال الجدي ضده , فالمهيمن هو القوة العظمى الوحيدة في النظام .

---

[1] John Mersheimer ,"Realism And The Rise Of China" ,**lecture at Ko ç university** ,(Istanbul-turkey :oct 10,2012 ,).

[2] John Mersheimer , **Bening hegemony** , (international studies review , 2016) ,p.1. http://mersheimer .uchicago.edu/pdfs/bening%20hegemony.pdf.

[3] **IBID**.p20.

يرى" جون ميرشايمر" أن هناك خطا في وصف الولايات المتحدة الأمريكية بالمهيمن العالمي , لأنه أمر مستحيل نظرا لصعوبة دفع القوة عبر المسافات الضخمة خصوصا عبر الكتل الهائلة من المياه خاصة المحيط الأطلسيي و الهادي , فكل ما يمكن أن تحققه الدول هو الهيمنة الإقليمية أو التحكم في إقليم قريب يمكن الوصول إليه عير الأرض , مثلما عملت أمريكا منذ القرن التاسع عشر, إذ كان هدف قادتها جعلها دولة إقليمية و دفع القوى الأوروبية خارج المجال الغربي للكرة الأرضية , و هو ما عرف "بمبدا مونرو " فالدول التي تسعى لتحقيق الهيمنة الإقليمية هدفها منع القوى الكبرى في الأقاليم الجغرافية الأخرى من استنساخ ما أنجزوه في أماكن أخرى , لذا فإن المهيمن الإقليمي لا يطمح لهيمنة الأقاليم الأخرى , لأنهم يشعرون بالخوف من أن تمكن القوة العظمى المنافسة من الهيمنة على إقليمها الخاص سوف يجعلها بمثابة عدو منافس , لذلك عملت الو.م.أ جاهدة منذ قرن من الزمن على الفوز بالهيمنة الإقليمية و بعدها حققت هدفها ,و عملت على ضمان ألا تهيمن اية قوة كبرى أخرى على آسيا و أوروبا على حد سواء على النحو الذي هيمنت به هي على الغرب ,وإنطلاقا من هنا يرى "ميرشايمر " أن الصين تمشي على خطى أمريكا وتحاول الهيمنة على إقليم أسيا الباسفيك ,و تسعى لتعظيم هذه القوة بينها و بين جيرانها الخطرين المحتملين , على غرار الهند اليابان و روسيا , حيث سوف تعمل الصين على ضمان أنها الأكثر قوة من أي دولة أخرى تمتلك الوسائل اللازمة لتشكل تهديدا لها , ليس من المرجح أن تسعى لتحقيق قوة عسكرية متفوقة يمكن أن تقودها إلى طريق الحرب و غزو الدول الأخرى في الإقليم , فالصين تريد أن تكون هي الزعيم المهيمن لتدفع الولايات المتحدة الأمريكية خارج أسيا و المحيط الهادي , وبرر "ميرشايمر "ذلك بتوضيح القادة الصينيين أنه لم يعد مسموحا للو.م.أ أن تتدخل في بحر الصين الجنوبي و الذي تنظر إليه الصين بإعتباره مصلحة جوهرية , على غرار تايوان و التبت .[1]

تأخذ الدول الصاعدة التي تسعى إلى تحقيق الهيمنة لقب الدول التعديلية عند الواقعيين ,و ترى الواقعية الدفاعية أن القوى الكبرى تكتشف بالحدس النوايا الصالحة و الشريرة من بين عدة عوامل , كالتوازن الدفاعي و الهجومي و المؤشرات السلوكية الأخرى , بعد ذلك يمكن لهذه القوى أن تضع سياسات تعاونية أو نزاعية مبنية على إعتقادها بتلك النوايا , كما و ترى الواقعية الهجومية أن جميع الدول الكبرى لها نوايا تعديلية إلى حين تحقيق الهيمنة , فإنه كلما تنامت قوة الدولة ستسعى إلى تغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي السياسي و الإقتصادي , فالصين غير راضية ببنية النظام الدولي القائم , لذلك تسعى لتعديله

[1] John mersheimer,**IBID**.p 383.

وتحقيق الهيمنة العالمية , فيرى الواقعييون أنه ستصبح أسيا متمركزة حول الصين و أنها ستتحدى المكانة الأمريكية في شرق أسيا , و أن ذلك سيخلق لعبة صفرية بين الطرفين , فوجود قوة كبرى غير راضية يؤدي بشكل محتمل إلى تحدي الدولة المهيمنة و بالتالي إلى حدوث نزاعات و حروب .[1]

2-النظرية الليبرالية :

تشير كلمة ليبيرالية إلى' lebiral 'مصدرها لاتيني' liber' تطلق على العبد الحر , و من أهم المبادئ الليبيرالية أنها تدافع عن الحرية الفردية , و الإيمان بأولوية الحرية كقيمة سياسية , وتشمل الليبيرالية عدة جوانب اقتصادية , سياسية , عسكرية و ثقافية , من أهم رواد النظرية اليبيرالية :

johne loke ,Jean jack rousseau , Emmanuel kant

طيلة القرن التاسع عشر , وضعت الليبيرالية نفسها في مواجهة الإشتراكية و الشيوعية , أما في الفكر المعاصر هناك تأثير عميق لليبيرالية في حقل العلاقات الدولية و يتجلى هذا التأثير في الإتجاهات الجمهورية التجارية المؤسساتية و السوسيولوجية , و من المميزات التي تميز النظرية الليبرالية عن النظرية الواقعية , هو أن الأولى تفترض أن الأفراد و الجماعات هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية , أما الثانية ترى أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية , ورغم ذلك لا تنكر الليبرالية دور الدولة , فبنظرهم الدولة تمثل جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الدولي ,[2]كما و يرفض الليبراليون رأي الواقعيين , الذي يقول أن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسات العالمية , حيث يشير الفكر الليبرالي على أن البشر يمكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال , و يشدد الليبراليون في العلاقات بين الدول على مفهوم التعاون و التكامل بين أعضاء النظام الدولي الواحد , و مناخ العلاقات الدولية هو الأقرب إلى حالة الدولة و سياساتها الخارجية ,و أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني مما يبرر مناخ التفاهم و التعاون بين الدول .[3]

كما آمن الليبراليين بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام , حيث يجدون أن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش في ظل غياب السلطة المركزية , لكنه غياب لا يؤدي إلى صراع حتمي دائم فيعتقد اليبراليين أن التطور التدريجي للمجتمع البشري "لإيمانويل كانط " سوف يقود إلى مجتمع دولي و أن السلام أفضل من الحرب ,كما و يركز رواد اليبرالية على الجانب الإقتصادي و يعتبرونه نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع , فمثلا دعا "أدم سميث" إلى التجارة الحرة و الإعتماد على الملكية الخاصة و فتح

[1]John Mershiemer, **IBID** .p384.

[2]سجاد نشمي, **الصعود السلمي للصين و قلق الولايات المتحدة الأمريكية** , (مركز البيان للدراسات و التخطيط ,2016), ص .35

[3] **المكان نفسه.**

الأسواق و عدم تدخل الدولة فيه , كذلك رأى "ريتشارد كويدن " أن من خلال النظام الرأسمالي سوف يحصل الفرد على المزيد من الثروة و سيتحقق بذلك السلام , و يرى "اندرو مورافسيك" أن الليبرالية التجارية تحفز فرص المعاملات الاقتصادية عبر الحدود و تفضل السلام على النزاع , و يرى أن التجارة بين الدول مثل التجارة بين الأفراد فهي مفيدة للطرفين , إذ يتم تبادل المنتجات المختلفة ما يؤدي إلى التكامل , كما يرى أن المنافسة في السوق ليست صراع بل تعاونا سلميا , أي يسعى كل طرف إلى تحسين منتوجه و بأقل التكاليف كما أن اليبراليون ضد سياسة فرض القيود التجارية على الدول , لأن ذلك يعود بالسلب على العلاقات الدبلوماسية بين الدول فإذا كانت التبادلات الأجنبية مفتوحة و يتم تخفيض الرسوم الجمركية و غيرها من القيود فذلك سيعود بالإيجاب على نمو إقتصادياتها , فالتجارة الحرة مفيدة على نطاق عالمي و هي منتجة للسلام,[1] و على عكس الواقعية, ترى اليبرالية بأن هناك قيمة عليا لوضع قواعد لحكومة عالمية تضع حدا للحروب و تقيم السلام الدائم , كذلك تعزيز التعاون و فتح المجال للتجارة الحرة و ضمان حقوق الإنسان و حريته و ترسيخ المساواة و حكم القانون و القيم الأخلاقية , فهذه العوامل تمثل متغيرات رئيسية للعلاقات الدولية عند الليبراليين .[2]

كما و تعتمد الليبرالية الجديدة بشكل ما على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي الذي تمثل ببدء الدول الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992, وإنهيار الكتلة الشيوعية و إتجاهاتها لتبني القيم الرأسمالية الغربية , و ظهرت الصين كدولة صاعدة تجذب الإستثمارات الرأسمالية بشكل كبير , في ظل تنامي القدرة التجارية و المالية ,حيث أشار "جوزيف ناي " في كتابه " Power and interdèpence" إلى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة في تخطي الحدود الوطنية Transnationalisme و خلق مفهوم الترابط interdépendance , فحسب مفهومها فان عقلانية الدولة ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون الدولي , و هناك إقرار بالوضع الجديد للفوضى الدولية في ظل وجود إمكانية التعاون و التكامل الدولي , و إستبعاد فكرة السعي نحو الحرب و تعظيم القوة .[3]

---

[1] L. Johnson Alastair, "Is China A Stratus Quo Power?" ,**the MIT press journal**,p6. http://mitpress.nit.edu/e.mail (15-03-2020/11:30am)

[2] **IBID**,p7.

[3] Scott Burchill,Andrew Linklater,Richard Devetak, ,Jack Donnelly ,et All , **Theory Of International Rrelations** , 3th ed,(new york : library of congress ,2005),p.60.

لقد أدت التغيرات في النظام الدولي إلى بروز علاقات جديدة , أهمها الاختراق لما بين الدول و عبرها فيجد "جوزيف ناي " أن حالة الاعتماد المتبادل بين أطرافها خلق مزيدا من التعاون السلمي , و التكامل الدولي و انسجام المصالح بين جميع الفاعلين مستبعدا في ذلك فكرة الحرب , و كذلك تخفيف أثار الفوضى الدولية , و تسهيل التعاون بين المتفاعلين و تخفيف التوتر و حل النزاعات بطرق سلمية ' لذا يكون لها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب نظرا للتكاليف الباهظة للحروب بفعل التغيير في مفهوم القوة في النظام الدولي حيث تزايد تاثير القوة الإقتصادية على حساب القوة العسكرية , خاصة مع الصعود الصيني ما زاد من أهمية التعاون الاقتصادي الذي يراه الليبراليون عنصرا هيكليا في النظام الفوضوي .[1]

حسب "أندرو موراسيفك" يفترض أن الدول ستتصرف بعقلانية في السعي لتحقيق مصالحها , لهذا فإن التقارب يحل الصراعات و يجعل محصلتها صفر ,و أن طبيعة النظام الفوضوي مقبول من قبل الليبراليين لكن لا يسمح للدول بأن تتصرف بنحو مستقل بطريقة غير محدودة , فصعود الصين يخضع لقيود الدول الأخرى و الذي تحاول القيام به يمكن أن يكون صعودا سلميا , إذا كان مفيدا للدول الأخرى التي تفوق فيها فوائد التعاون التكاليف , و هذا يقود الدول لتغيير سلوكياتها على مر الزمن .[2]كما و تشارك الصين بالفعل في خلافات سياسية و حدودية مع دول جوارها و هناك تنافس إقتصادي و إستراتيجي , واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية , لكنها حتى الأن لم تتحول إلى صراعات عسكرية حتى و لو أصبحت الخلافات أكبر لذا فإن غياب الصراع العسكري لا يفند صعودها السلمي و انفتاحها للتبادل و التعاون الإقتصادي , ففي كل من وجهة النظر الواقعية و الليبرالية يمكن للصعود الصيني أن يكون سلميا , لكنها يختلفان في الطريقة و الأسباب و الإحتمالات .[3]

---

[1] محمد عقيل وصفي ," التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة" ,**جريدة العلوم الإجتماعية و الإنسانية** ,رقم 42(2015),ص106.

[2] Andrew Moravecik ,"Taking Preferences Seriously :A Liberal Theory Of International Politics" , **the IQ faoundation and the Massachusetts institute of technology** ,(autumn 1997).p.529.

[3] **LOC.CIT**

المطلب الثاني :نظرية تحول القوة .

1-**مفهوم تحول القوة** :يشير مفهوم تحول القوة 'power transition' إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي , الأمر الذي يجعل من الأخير كانه ظل لهذه الدولة المهيمنة و لكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر قوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة , أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي .

إن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها أورغانسكي لا تزال صالحة للإختبار , كما ان لديها قدرة تنبؤية عالية , و قد قسم أورغانسكي من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة و درجة الرضا إلى أأبع فئات رئيسية :[1]

1-الدول القوية و الراضية . 2-الدول القوية و غير الراضية .

3-الدول الضعيفة و غير الراضية . 4-الدول الضعيفة و الراضية .

وفقا لهذه النظرية , فإن الفئة الثانية التي تمثل الدول القوية و غير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الإستقرار, الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها , في حين أن الفئة الثالثة رغم أنها غير راضية , فإنها تفتقد القدرة على التغيير , بينما الفئة الرابعة ضعيفة و راضية بالوضع الدولي , أما الفئة الثانية فتتصور أها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أثر أهمية من المكانة المتاحة لها , وفقا للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود , و الذي تمليه حسابات خاصة بدور الفئة الأولى ,ووفقا لأورغانسكي , فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع
القائم , و تأسييس نظام دولي أخر و هي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه , وإذا كان أورغانسكي قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية , فإنها ربما تصبح أكثر إنطباقا على وضع الصين في الوقت الحالي .و على الرغم من ان نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة , فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي , حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي , أما نظرية تحول القوة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراريكي للدول , يتضمن درجات مختلفة من

[1] A.F.K Organski, **The Power Transition** ,In :James N. Rosenau ,Ed,Political Foreign Policy ,(new York :the free press of glance, 1961),pp371-374.

التعاون و المنافسة كما يؤدي إختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول , ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة و تكوين كيانات سياسية و إقتصادية جديدة .[1]

2-مؤشرات تحول القوة للصين :

توجد مؤشرات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى , غالبا ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي و يمكن تقسيمها إلى قسمين :

-**مؤشرات تقليدية** :و يقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي , و المقارنة بين الدول على أساسها , مثل عدد السكان الكلي , حجم القوات المسلحة , الناتج القومي الإجمالي ..الخ

فإذا ما تم تطبيق هذه المؤشرات على حالة الصين , فهي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان ومن حيث تسارع معدلات النمو الإقتصادي , إذ تشهد الصين منذ عام 1980 معدل نمو سنويا قدره 10%, كما تمتلك ناتجا قوميا إجماليا يمكن مقارنته بالناتج القومي الأمريكي , و حققت تطورا كبيرا في التقنية الصناعية في مجال الفضاء الخارجي , و قد إستطاعت الصين أن تستفيد من عثرات الإدارة الأمريكية بدءا من رد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الأسيوية في عهد كلينتون وصولا إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الإقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم بوش بسبب تكاليف ما سمي بالحرب على الإرهاب .

-**مؤشرات غير تقليدية** :و يشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة و التي تعني القدرة على تحقيق ما تصبوا إليه الدولة من هدف معين , عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة إلى الأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف أو الإكراه ضدها , و ينبع مكمن هذه القوة في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة و أفكارها السياسية و سياساتها عند الدول الأخرى .[2] و إذا تم تطبيقها على حالة الصين , فإنها تسعى إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث و التسوية السلمية للنزاعات و تكوين روابط إقتصادية , أما فيما يتعلق بالإبداع الثقافي و الفكري , فإن المنتج الثقافي بالغة الإنجليزية هو الأكثر إنتشارا في العالم و الأوسع نطاقا من المنتج الثقافي الصيني على الرغم من تحدث معظم شعوب دول شرق أسيا اللغة الصينية , و تحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب على مشكلة صعوبة اللغة

---

[1] Ronald L.Tammen (et all), **Power Transition** :**Strategies For The 21 st Centery**, (new york :seven bridges press, 2001) , p38.

[2] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ,**مفهوم تحول القوة في نظرية العلاقات الدولية : دراسة حالة الصين** ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,(جامعة القاهرة ,كلية الإقتصاد و العلوم السياسية,2009), ص 69.

الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية و التعريف بثقافتها.[1]

-مؤشرات الرضا أو عدم الرضا للصين :

هنا تطرح بعض التساؤلات :هل الصين الأن دولة راضية؟ أم أنها تعديلية تسعى إلى تغيير هيكل النظام الدولي ؟و ما هو التأثير المحتمل لحالة الرضا أو عدم الرضا في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟و سوف يتم الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال دراسة عدة أمور يمكن بواسطتها قياس درجة الرضا أو عدم الرضا و هي كالتالي :

-الدخول في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية : فإذا تم النظر إلى النزاعات الحدودية و تأثيراتها في الرضا أو عدم الرضا , فيتم ملاحظة ان الولايات المتحدة الامريكية و الصين دخلتا في أنشطة صراعية , لها ابعاد إقليمية في ثلاث حالات : كوريا و فيتنام و تايوان , ففي الحالة الكورية كان هناك تدخل مباشر في المعارك , و في الحالة الفيتنامية كان هناك حرب بأسلوب غير مباشر من خلال الوكلاء , أما تايوان فلاتزال الصين تنظر إليها كجزء من إقليمها و هو المثال الأكثر نذيرا بالسوء لصراع حدودي , وذلك بالأخذ بعين الإعتبار التوترات التي تحدث حول تايوان و القوة المتنامية للجيش الصيني و بعض الدلائل التي تشير إلى النزعة القومية الصينية المتزايدة , إضافة إلى إحتمال حدوث حسابات خاطئة من جانب الصين و تايوان أو الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

ثم إن الصين تسعى إلى السيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي , و لا نية لديها للتفاوض حول المطالب الإقليمية لجيرانها , و يرجع ذلك إلى المصالح النفطية و ضغوط شركات النفط و رغبة الصين في الصعود كقوة عظمى و هو ما يعتمد على توافر امدادات كافية من النفط و الغاز .

فقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون إلى أن العلاقات الصينية الأمريكية مليئة بالتحديات , فركزت على التوترات الخاصة ببحر الصين الجنوبي , و رأت فيها فرصة لتستطيع الولايات المتحدة من خلال الوقوف في وجه الصين بالنيابة عن حلفائها الأسيويين و هو الأمر الذي أثار غضب الصين .[3]

---

[1] David Shambaugh, **China Goes Global** :**The Partial Power** , (new York :oxford university press,2013), p 66.

[2] Bill Hayton , **The South China Sea The Struggle For Power In Asia**, (new haven , CT :yale university press ,2014), p 83.

[3] Hillary Clinton , **Hard Choises** , (new york :simon and shuster, 2014), p 105.

كما تذهب بعض التحليلات إلى أن المشهد الأكثر إحتمالا هو مشهد "التصادم التدريجي " بين المحور الأمريكي –الياباني–الهندي من ناحية و الصين من ناحية أخرى , لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية التي تحتاج إليها لتحقيق رحلة الصعود , و هي تقوم تدريجيا ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين , تتمثل بوجودها العسكري في أسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية و هي موجودة بالفعل في اليابان و المحيط الهندي على حدود الصين الشرقية و على حدودها الغربية في قيرغيزستان.[1]

فقد كانت هناك أدبيات أمريكية حذرت من وجود إستراتيجية صينية تهدف إلى بسط السيطرة على العالم , تقوم على التقارب الإستراتيجي بين الصين و روسيا و إقترحت أن تقوم الولايات المتحدة بعدة إجراءات لمواجهة هذا التوجه , من بينها العمل على تقوية التحالفات السياسية و العسكرية الأمريكية و إقامة دفاع مضاد للصواريخ يضمن سلامة الأراضي الأمريكية و أمن حلفائها , و العمل على منع وصول التكنولوجيا العسكرية المتطورة بطرائق غير مشروعة إلى روسيا و الصين .[2]

كما طالبت كتابات أمريكية أخرى بضرورة تشجيع إدخال تحولات إيجابية داخل كل من روسيا و الصين بما يؤثر بشكل إيجابي في سلوكهما على الساحة الدولية .

-معدل الإنفاق العسكري :

تتجه الصين إلى إتخاذ مجموعة من الخطوات للحصول على تكنولوجيا عسكرية حديثة و نووية متقدمة كذلك و زيادة معدل الإنفاق العسكري , حيث تأتي الصين في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة و روسيا في العالم من حيث الإنفاق العسكري , ووفقا للتقديرات الإستخبارية , فإن الصين ستصبح ثاني أكبر منتج للسلاح في عقد أخر , و الزيادات السنوية في الصين في معدل الإنفاق العسكري تتجاوز معدل نمو الإقتصاد الصيني عالميا و معظم الإنفاق العسكري الصيني غير مدرج في الوثائق الرسمية –خارج الميزانية–اللافتة للإنتباه .

---

[1] مُحَمَّد السيد سليم," مستقبل التحالفات في أسيا" , (**السياسة الدولية** :العدد 183, 2011) , ص49.

[2] Bill Gertz ,**The China Threat** :**How The People's Republic**, **Of China Targets America** , (washington , DC :regnery publishing , 2001) , p 185.

كما تخزن الصين اكثر من 700 صاروخ باليستي في منطقة Nanjing القريبة من تايوان , و تعمل الصين على شراء العديد من الأسلحة المتقدمة من روسيا.[1]

يرى بعض المفكرين مثل "جون ميرشايمر" أن هذا الامر سيدفعها في النهاية إلى توظيف قوتها العسكرية كما تصرفت كل القوى الصاعدة على مر التاريخ لتحقيق السيطرة على المناطق الحيوية لأمنها القومي ثم تتوسع تدريجيا خارج هذه المناطق .

أما بالنسبة للو.م.ا فالإنفاق العسكري الأمريكي متزايد و لكن ليس بسبب سباق التسلح ضد الصين فالميزانية العسكرية الأمريكية متزايدة منذ إنتهاء الحرب الباردة .[2]

–مدى الإلتزام بمعايير النظام الدولي و القواعد الدولية :

سعت الصين للإنضمام للعديد من المنظمات الإقليمة , و تسعى للإنضمام إلى المنظمات الأمنية الإقتصادية في أسيا , حيث سعت –على سبيل المثال – إلى الإندماج و التكامل مع شركائها في تكتل دول البريكس و أيضا التكامل مع دول الجوار الإقليمي من خلال عمل مشروعات إقتصادية تنافس مشروعات النظام الدولي الليبرالي , بما في ذلك بنك التنمية الجديد (البنك الأسيوي للإستثمار في البنية التحتية) الذي تم وصفه بإنه بديل عن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و إتفاقية الشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملة أيضا و إتحاد دول جنوب شرق أسيا و إتفاقية التجارة الحرة لدول أسيا و المحيط الهادي التي ربطت الصين بالدول الأسيوية المجاورة لها .[3]

فهذا يمثل مستوى جديد من الثقة الكبرى في الخطط الإقليمية طويلة المدى , حيث تسعى الصين إلى تحقيق مصالحها في منطقة أسيا و المحيط الهادي المتمثلة في أن تحل الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية كقائد و قوة أساسية في أسيا , وأن تضعف في نفس الوقت نظام التحالف الأمريكي الأسيوى و تزعزع ثقة الدول الأسيوية في مصداقية الولايات المتحدة و الإعتماد عليها , أيضا تسعى الصين إلى إستخدام قوتها

[1] Constantine C.Mengis , **China** : **The gathering threat** , (nashville :thomas nelson TUC , 2005), p 99.

[2] Ronald L. Tammer and Jacek Kugler , "Power Transition And China .U.S Conflicts ", **chinese journal.of INT** p , vol.1,2006, pp .47.48.

[3] John Mearsheimer , **"**Why China's Rise Will Not Be Peasful" , (sep.17.2004) p.2. in: http://mearshgeimer.uchicago.edu/pdfs/a0034b.pdf (10-03-2020/18:55 pm).

الإقتصادية لسحب الدول الأسيوية و إدخالها في كنف الإقتصاد الصيني , وإلقاء –في المقابل –ظلال من الشك على النموذج الإقتصادي الأمريكي , كما تسعى إلى زيادة القدرة العسكرية لتقوية أنظمة الردع الصيني ضد أي تدخل عسكري في المنطقة و تسعى كذلك إلى ضمان إلا تقلل القيم الديمقراطية الأمريكية من القبضة الصينية في الداخل .[1]

على المستوى الدولي أيضا , بدأت الصين بأنشطة عديدة أبرزها منتدى التعاون الصيني–الإفريقي و منتدى التعاون الصيني –العربي , و مشروع "القن" الذي يستهدف ربط إقتصاديات إفريقيا و أسيا , تحت مسمى مبادرة "حزام واحد و طريق واحد", فضلا عن مجموعة من الأنشطة التي تميز مكانة ووضع الصين في النظام الدولي .

أيضا بدأت الصين تطرح نفسها كنموذج ناجح في تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي و التنمية البشرية و الإجتماعية , و بدأت في إستخدام القوة الناعمة للترويج لهذا النموذج أمام العديد من دول العالم لهذا يرى العديد من المحللون أن هذه التحركات و المساعي الصينية تضر و تزعزع بشدة المصالح الأمريكية كما أن صعود الصين كقوة عظمى سوف يكون مصدر قلق رئيسي للولايات المتحدة في السنوات القادمة.[2]

إذا و من منطلق ما سبق , تعمل الصين على ترويج مفهومها للنظام الدولي بشكل تدريجي , كما تعمل على تقديم اليات جديدة لإدارة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف , و تسعى إلى تطوير المصالح بينها و بين القوى الدولية المختلفة , وعليه تسعى الصين إلى تعزيز وضعها كفاعل محوري في النظام الدولي و زياد قوة نفوذها في المؤسسات و الهيئات الدولية , و ذلك بهدف توجيه أنشطتهم تجاه خدمة مصالحها الخاصة,أيضا ضمان أن القوانين التي تمررها هذه المؤسسات لا تضر مصالحها , بل و تحرز تقدما في هذه المصالح أيضا فبالتالي يمكن القول ان الصين لعبت دورا فعالا بالمشاركة و الإنخراط في مؤسسات النظام الدولي , سوا كانت هذه المؤسسات إقليمية أو عالمية , وكل ذلك يعكس درجة من عدم الرضا عن القواعد الدولية التي رسختها الولايات المتحدة و القيادة الأمريكية .[3]

---

[1] Ronald L. Tammen and Jacek Kugler . **IBID**.p 48.

[2] منى هاني محمد ,**القضايا الأمنية في العلاقات الدولية** ,رسالة ماجستير في العلوم السياسية ,(جامعة القاهرة ,كلية الإقتصاد و العلوم السياسية,2017), ص 75.

[3] Richard Berustein and Ross H.Munro , **The coming conflict with china** ,(new york : vintage books,1997) , p18.

-الصراع الأيديولوجي :

إن النظاميين الأيديولوجيين الذين تمثلهما كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين يختلفان, ليس فقط حول مفردات القوة المادية سواء كانت إقتصادية أو عسكرية , و لكن يختلفان و يتناقضان كذلك في الأفكار و القيم و بالتالي فهناك قدر كبير من عدم الثقة بينهما , ستبقى عائقا كبيرا خاصة و أن التاريخ الطويل للتوغلات الغربية في الصين لها شعور لدى بعض زعماء الصين , بأن الغرب عاملوها تاريخيا بإزدراء,لذلك تدرك و.م.ا أن النخبة السياسية الصينية تكن العداء للغرب .[1] لكن حدث تحول في هذه النظرة حيث نجد أن رجال الأعمال بدؤوا بالإنفتاح على الغرب , و قد يكون ذلك النواة التي تغير الرؤية الصينية للغرب .[2]

-الروابط الملزمة للتعاون الإقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية :

تتبنى الصين فلسفة السوق الحر التي تدعم الفكر الغربي , كما تتشابك المصالح الإقتصادية بين الولايات المتحدة و الصين لدرجة قد تحول دون تحول أي نزاع بينهما إلى مواجهة مسلحة و لو من المنظور القريب على الأقل , فإقتصاد البلدين وصل إلى حد يجعل إنفصال كل منهما عن الأخر لأي سبب و تحت أي ظرف أمر شديد الصعوبة و باهظ التكاليف حيث تمثل الو.م.ا أهم سوق بالنسبة إلى الصين و أحد أبرز مصادر الإستثمارات الخارجية و التكنولوجيا المتقدمة .[3]

كما تمثل الصين أيضا ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة , وأكبر عجز تجاري ثنائي مع الو.م.أ (عجز في الفائض التجاري لصالح الصين) , و يعد طلاب الصين ثاني أكبر مجموعة دولية تتلقى التدريس في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهند , و بالتالي هذا التقارب الإقتصادي ينتج عنه أفاق متزايدة من التعاون بين البلدين هو مؤشر إيجابي .[4]

---

[1] Robert D. Black Will and Ashley J. Tellis,"Revising u.s grand strategy towards china", **councilon foreign relations** , council special report no.72 march,2015, p20.

[2] منى هاني مُحَمَّد, **مرجع سابق** , ص47.

[3] Ronald L. Tammen and Jacek Kugler, **IBID**, p.49.

[4] منى هاني مُحَمَّد, **مرجع سابق** , ص 70.

-إحتمالات الصراع بين الولايات المتحدةالأمريكية و الصين :

لا يمكن إعتبار الولايات المتحدة و الصين حلفاء بشكل واضح , فهما لا يشتركان في مصالح أمنية جوهرية أو قيم سياسية , فضلا عن مفهوم كل منهما للنظام العالمي التي تتصادم بشكل كبير , في حين أن الصين تتطلع إلى ما بعد الولايات المتحدة , فنجد أن هذه الأخيرة تسعى جاهدة إلى الحفاظ على النظام الليبرالي التي تقوده حتى لو كانت قوتها النسبية تتراجع , و في غضون هذا نجد أن قضايا جديدة خاصة في شرق أسيا تتسبب في تصادم بين مصالح الو.م.أ و الصين بشكل مباشر لكن علاوة على ذلك فالدولتان لا تعتبران خصوما أيضا , فهما تنظران إلى التهديدات المتبادلة بينهما , بأنها تهديدات أيديولوجية أو أمنية لا سبيل إلى تغييرها , فضلا عن حقيقة إن إقتصادهما متداخل و متشابك جدا ما جعل من كلا الطرفين حريصين على تجنب الصراع .

بناءا على هذا فإن العلاقات الامريكية الصينية تحمل عناصر للصراع بقدر ما تحمل عناصر التعاون و أن كل طرف من أطراف هذه العلاقة وسيحاول توجيه هذه العلاقة بما يحقق له اقصى مصالح ممكنة في ظل عناصر القوة المتاحة لديه و قدراته على تعبئتها و توظيفها , أخذا بعين الإعتبار جوانب الضعف التي يعاني منها و التي يمكن أن يسعى الطرف الأخر إلى التعامل معها أيضا و توظيفها بما يخدم مصالحه و أهدافه .[1]

بالتالي من الممكن ألا تصل العلاقات الأمريكية- الصينية إلى حد المواجهة العسكرية مع إعتبارات الإعتماد المتبادل القائمة , و كذلك لا يتوافق مع طبيعة الواقع المعاصر الذي تقل فيه درجة ملائمة القوة العسكرية للتعامل مع الأزمات الجديدة , و من ثم فإن ما يمكن تصوره في ظل هذه المعطيات حول مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية يتلخص في أنها تتراوح ما بين نقطتي الصراع و التعاون إقترابا و إبتعادا تبعا لطبيعة التفاعلات التي ستحدث في نقاط توازن القوة و الضعف و في إطار من الإعتماد المتبادل, و عليه فإن العلاقات الأمريكية الصينية و إن شابها بعض التوتر فمن الصعب إختزالها في معادلات صفرية , و هو ما جعل تكلفة الصراع بين البلدين أعلى للطرفين , و عليه تدرك كل من الولايات المتحدة و الصين أن هناك درجة من التنافس في المصالح و لكن يمكن التعامل مع مثل هذه المسائل بالأساليب الدبلوماسية بعيدا عن أساليب الصراع و المواجهة , مع السعي قدر الإمكان لتحقيق توازن بين المنافسة و التعاون و بين الفرص والتحديات .

[1] Ronald L. Tammen and Jacek Kuglet, **IBID**, p.50.

بناءا على هذا فإن العلاقات الأمريكية الصينية ستظل في الإطار التعاوني التنافسي , و ستظل الأدوار في القضايا المختلفة في ذلك السياق , شريطة أن تبقى الاإستراتيجيات و توجهات النخب الحاكمة على حالها أما إذا ما انقلبت الأمور سواء بشكل متعمد أو بسبب تصعيد بالخطأ , أو مبني على سوء في الإدراك أو الحسابات فحينها لن تكون هذه القضايا مجرد بؤرة توتر , بل ستكون أحد مراكز الصراع , و مع ما ستؤول إليه نتيجة المعارك فيه , ستكون قد وضعت ملامح جديدة لنظام عالمي جديد هو أت بلا ريب .[1]

بمعنى أخر فإن إحتمالات الصراع حقيقية و تتزايد , و لكن يمكن للدولتين أن تختارا بين الصراع, التعاون وأيضا التكامل , إذا ما إختارت القيادة السياسية ذلك , حيث يمكن لهما أن يقوما بتنحية القضايا الخلافية (خاصة تايوان) جانبا بإستخدام معاهدات أو إتفاقيات .

إذا بصفة عامة يمكن تجنب كافة العوامل التي قد تدفع بالصين لتكون غير راضية , و إذا فشل هذا الحل فعلى الولايات المتحدة أن تغير من التوقيت الذي تصل فيه الصين لمرحلة التكافؤ معها , فمثلا توسع حلف الناتو و ما شابهه من منظمات ليضم روسيا و اليابان و الهند , فقد يضيف ذلك قوة إلى الحلفاء الغربيين و لا بأس بإنضمام الصين للناتو و إن كان أمرا غير محتمل الحصول , و لكنه يضمن السلام بين القوى الكبرى على المستوى العالمي من خلال المساعدة في تكوين نخبة حاكمة صينية راضية بالهيكل الدولي و ملامحه.[2]

---

[1] منى هاني مُحَمَّد, **مرجع سابق** , ص ص 190-191.

[2] Ronald L.Tammen and Jacek Kugler , **IBID** ,pp.50-51.

خلاصة الفصل:

مما سبق , تم توضيح أبرز مفاهيم الدراسة من الإستراتيجية إلى أهم المفاهيم الأخرى المتعلقة بها , إضافة إلى أبرز النظريات التي فسرت , أو حاولت تفسير جوانب الدراسة في هذا الفصل , حيث تبين أن الإستراتيجية مفهوم قديم , قدم البشرية , و ظهر حتى قبل ظهور العلاقات بين الدول , وتم ربطه ببعض المفاهيم المشابهة كالعلاقات الدولية , الجيوإستراتيجية , التعبئة , التخطيط ..الخ و التي تعتبر وليدة البيئة السياسية و العسكرية كما تم التعرض للمبادئ الأساسية للإستراتيجية و اهم أهدافها التي ترجو الدول الوصول إليها , و كذلك أهم أنواع الإستراتيجيات والوسائل المستخدمة فيها , تم التطرق إلى تفسير النظريات لعملية التنافس و الصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين , و كيف أن للواقعية نظرة تشاؤمية للتعاون بين الدول على عكس الليبرالية , التي تحدد الوسائل التي يمكن للدول إستخدامها لتحقيق المصالح المشتركة و التعاون الدولي, و نظرية تحول القوة التي أبرزت اهم معالم هذا التنافس و كذلك إمكانية حدوث تحول القوة و دفة القيادة العالمية للجهة الشرقية و السير خلف القيادة الصينية على خلفية بعض المؤشرات التي تم دراستها .

الفصل الثاني

الفصل الثاني :العلاقات الأمريكية –الصينية.

الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ,القوة العالمية العظمى و القوة العالمية الكبرى ,تتنافسان و تتعاونان في ان واحد ,كما و تتراوح هذه العلاقات بين الدولتين بين الشد و الجذب و كلتاهما لا تريد الوصول إلى طريق مسدود في العلاقة بينهما , و سيتم التطرق لهذه العلاقات بكل حيثياتها , و ما يميزها من قضايا و مصالح مشتركة بين هاتين القوتين.

المبحث الأول :طبيعة العلاقات الأمريكية –الصينية.

من الواضح , أن ما يحكم العلاقات الأمريكية– الصينية هي المصالح , فكل منهما تسعى لتعزيز قوتها و فرض سيطرتها على أكبر جزء من العالم , و هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول :دراسة جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية .

تقع الولايات المتحدة الأمريكية بين خطي طول 63° و 123° غربا , و ما بين دائرتي عرض 30° و 49° شمالا , و تقع معظم البلاد في أمريكا الشمالية و تحتل مساحة كبيرة من القارة تقدر ب :9.6 مليون كلم^2 فهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا و كندا , و من الجهة البرية الرئيسية تمثل مساحتها 7800.000كلم^2 , و هي مساحة مفتوحة على الخارج و لها سواحل على ثلاث جهات بحرية (ساحل المحيط الأطلسي المحيط الهادي و جهة خليج المكسيك), حيث تنحصر أمريكا بين المحيط الهادي من الجهة الغربية , و المحيط الأطلسي من الجهة الشرقية ,أما من الجهة الشمالية فتحيط بها كندا و من الجهة الجنوبية للبلاد تشترك في حدودها مع دولة المكسيك ,[1] نظام حكمها جمهوري رئاسي , و عاصمتها واشنطن , اللغة الرسمية فيها الإنجليزية و عملتها الرسمية الدولار الأمريكي .

هذا الموقع الكبير الجغرافي جعلها تتوفر على موارد ضخمة , مما أكسبها صفة القوة الأولى في العالم و هو ما فتح الباب أمام التنافس و الإختلاف مع غيرها من القوى الأخرى و خاصة الصين في مجموعة من القضايا المتعددة و المختلفة.

[1] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook (29-04-2020/16 :51 pm). إحصائيات إجتماعية حول الولايات المتحدة الأمريكية في:

المقدرات الإقتصادية و العسكرية:

من تقود العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية , حيث أنها هي الكيان الأهم في العالم ,فغالبية الأنظمة العالمية تقر بهذا , و أمام هذا الواقع لابد من إجراء نظرة سريعة على المقدرات التي يمتلكها هذا البلد , لتجعل صورته على هذه الشاكلة في أذهان الكثيرين:

1- تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على العرش الإقتصادي العالمي، بحجم ثروة يبلغ مقدارها 72 تريليون دولار مقابل 22 تريليون فقط للصين، وعلى ذلك فخمسون تريليون دولار لا تبدو فرقًا سهلًا أو بسيطًا.
2- الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق التعليم العالي تأخذ المرتبة الأولى عالميًّا منذ أكثر من عقدٍ، فهي تمتلك متوسط من 28-30 جامعة من ضمن أفضل مائة جامعة في أغلب التصنيفات العالمية، وتمتلك ست جامعات من أفضل عشر جامعات في العالم، ومنها أفضل معهد تكنولوجي وهندسي وهو (ماساتشوستس).
3- تتصدر الولايات المتحدة دول العالم في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (R-D)، على مستوى نسبة الإنفاق إلى الدخل القومي، فالولايات المتحدة أنفقت في العام 2014م فقط ما نسبته 2.79 من دخلها القومي، في كافة مجالات البحث العلمي وبمبلغ يتعدى الـ627 مليار دولار في العام.[1]

الحديث عن المقدرات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية "الطبيعية وغيرها" يحتاجُ إلى الكثير من الحبر لتدوينه، ولكنها ليست الوحيدة في العالم من تمتلك مقدراتٍ كبيرة، غير أن المختلف أنها تُحسن إستغلال والحفاظ على تلك المقدرات وإن كان في الكثير من الأوقات بطرقٍ غير مشروعة وغير شريفة، لتجعلها أداةً من أدوات قوتها السياسية والعسكرية.

أما بالنسبة لقدراتها العسكرية, فهي تعد الدولة صاحبة اقوى جيش في العالم , تخصص له ميزانية دفاعية تصل إلى 716 مليار دولار(وفقا لاحدث ميزانية)و يبلغ إجمالي الملتحقين به 2.141.900 شخص ,وفقا لإحصائية عام 2019, و يمثل عدد القوات الفاعلة فيه 1.281.900 بينما عدد قوات الإحتياط 860 ألف .

كما و تمتلك الولايات المتحدة أقوى قوة جوية في العالم , الأولى بين 137 دولة , و تشكل القوات القتالية (القوة البرية) من دبابات المعارك الرئيسية و الدبابات الخفيفة و كذلك الدبابات المدمرة , هذا فضلا عن المركبات المسلحة القتالية , والسيارات ذاتية الدفع و أيضا منصات إطلاق الصواريخ ,أما القوة البحرية الأمريكية فتشمل حاملات الطائرات التقليدية و أيضا حاملات المروحيات إلى جانب الغواصات , و تقدر

[1] إحصائيات حول المقدرات الأمريكية العسكرية في : https://www.globalfirepower.com (29-04-2020/16:55).

إجمالي الأصول الأمريكية البحرية ب 415, حيث يبلغ عدد حاملات الطائرات 24 و الفرقاطات 22 أما المدمرات 68 و أيضا الغواصات 68, و السفن الحربية القديمة 15 , و سفن الدوريات 13 و ألغام الحربية 11.

أما بالنسبة لقدراتها النووية فتتفاوت التقديرات بمقدار ما تملكه الولايات المتحدة من رؤوس نووية , ففي حين قدر إتحاد العلماء الأمريكيين و إتحاد الحد من الأسلحة إن الولايات المتحدة كان لديها في عام 2019 حوالي 6185 رأس نووي , ضمنها 3800 رأس ضمن المخزون الأمريكي , و 2385 من المنتظر تفكيرها كما يشير معد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى وجود 6450 رأس نووي .[1]

ثانيا : الصين

تقع الصين فلكيا على خط طول 103° شرق خط جرينتش , و على دائرة عرض 35° شمال خط الإستواء , و هي تقع في جهة الشرق من قارة أسيا , حيث تحدها أربع عشر دولة هي : قيرغيزستان كازاخستان ,بورما , باكستان , طاجيكستان , النبال , منغوليا ,أفغانستان ,فيتنام , بوتان ,لاوس ,روسيا الهند و كوريا الشمالية , تبلغ مساحتها ب 9.6كلم^2 و هذا ما يجعلها تشترك في المرتبة الثالثة مع الولايات المتحدة في المساحة بعد روسيا و كندا , عاصمتها بكين , و لغتها الرسمية المندرينية(الصينية), نظامها السياسي جمهوري, و عملتها الرسمية اليوان .[2]

يبلغ طول الصين حوالي 5500كلم من الشمال إلى الجنوب , تمتد على خط الوسط للقناة الملاحية لنهر هيلونغجيانغ بمقاطعة هياونغاجيانغ إلى جيتسنغمو البحري لجزر نارشا في بحر الصين الجنوبي (قرب خط العرض 4° شمالا) , و عرضها حوالي 5200كلم من الشرق إلى الغرب , تمتد من هضبة الباهيم قرب محافظة روتشيا بمنطقة تسيدجيانغ الذاتية الحكم إلى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسية لنهري هيلونغ و ووسولي في محافظة فويوان لمقاطعة هيلونغاجيانغ , و يختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق و يزيد الفرق عن أربع ساعات .[3]

---

[1] إحصائيات حول المقدرات الامريكية العسكرية, **مرجع سابق**.

إحصائيات اجتماعية حول الصين الشعبية في :

[2] http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook (29-04-2020/18:00pm).

[3] إحصائيات اجتماعية حول الصين الشعبية, **مرجع سابق**.

المقدرات الإقتصادية و العسكرية :

عززت الصين موقعها , كثاني أكبر لاعب في الإقتصاد العالمي بعد االولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط إنتاج إجمالي محلي تجاوز 45.09 تريليون يوان (6.56 دولار امريكي)في النصف الأول من 2019, و نما الإقتصاد الصيني بنسبة 6.2 % في الربع الثاني من عام 2019, مقارنة ب6.4% في الربع الأول من نفس السنة, بينما نما بنسبة 6.3% في النصف الأول من ذات السنة,و تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بنحو 10ملايين برميل يوميا , و ثاني أكبر مستهلك له بواقع 12.5 مليون برميل يوميا , أي بنسبة 14 % من حجم الطلب العالمي على النفط يوميا , و ثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

صعد اقتصاد الصين من 4% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2000 في المرتبة السادسة , بقيمة 1.2 تريليون دولار , الى المرتبة الثانية في 2018 بقيمة 12.3 تريليون دولار , تشكل نسبة 15% من الاقتصاد العالمي .ووفقا لتقارير عالمية فان اقتصاد الصين سيتفوق على نظيره الأمريكي من حيث حصته في الإنتاج المحلي الإجمالي , بحلول عام 2029 بقيمة ناتج محلي يبلغ 25.6 تريليون دولار مقابل 24.5 تريليون دولار للولايات المتحدة .[1]

فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية , تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في العالم , بقيمة 2.3 تريليون دولار في 2017, ما تشكل نسبة 13% من مجمل الصادرات العالمية .كما تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد للسلع على مستوى العالم , وفق المنظمة , بقيمة 1.8 تريليون دولار , ما يشكل نسبة 10% من إجمالي الواردات العالمية في 2017.كذلك تستحوذ الصين على 59% من الطلب العالمي على الإسمنت اللازم للبناء كما تستحوذ على 50% من الطلب العالمي على الصلب , و أي تذبذب في النمو يعني تذبذبا في صادرات العالم من هذه السلع الرئيسية .[2]

أما بالنسبة لقدرتها العسكرية , فالصين تمتلك أكبر جيش في العالم , الذي يضم أكبر عدد من القوات العاملة على مستوى العالم , حيث يصل عدد الأفراد بالخدمة الى 2.183.000 فرد , و تعكف الصين على

إحصائيات حول المقدرات العسكرية الصينية في:

[1] http://www.globalfirepower.com (01-05-2020/10:15am).

[2] إحصائيات حول المقدرات العسكرية الصينية . **مرجع سابق**.

تطوير و تقوية قواتها البحرية في السنوات الأخيرة , بسبب دخولها في نزاعات إقليمية عبر بحر الصين الجنوبي كما و تضاهي القوات البحرية الصينية 75 غواصة , و 52 فرقاطة و 36 مدمرة , و على مستوى القوات البرية , تمتلك الصين 33000 مركبة مدرعة و 3500 دبابة , أما قواتها الجوية فلديها 1232 مقاتلة و 281 مروحية هجومية .[1]

المطلب الثاني : خصائص العلاقات الأمريكية –الصينية .

تشكلت العلاقات الأمريكية –الصينية مع تشكل جمهورية الصين الشعبية , بل إن جذورها تمتد إلى عام 1899, عندما دعت واشنطن حينها إلى نهج "الباب المفتوح" الذي يسمح لكل القوى الأجنبية بالوصول إلى الصين بدون امتيازات , و مرت هذه العلاقة بعدة تطورات و مسارات .

إن الطبيعة و الخصوصية التي تتصف بها العلاقة الأمريكية –الصينية ليست شيئا جديدا , حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية اسيا في نهاية **القرن 19** بموقف مختلف عن الأوروبيين , في حين كانت الدول الأوروبية –مع سعي اليابان لمضاهاتها – تريد جميعا إنشاء مستعمرات و مناطق نفوذ , كانت الولايات المتحدة **عام1899** في عهد الرئيس **وليام ميكنلي(1897–1901)William Mckinley** تدعوا إلى نهج الباب المفتوح مع الصين , و كان المطلوب من هذه الأخيرة أن تكون منفتحة على التجارة و الوجود الأجنبي, و لكن الباب المفتوح يعني أيضا المساواة بين جميع القوى الأجنبية في قدرتها على الوصول إلى الصين و بدون أي نفوذ , فلم ترق أمريكا أبدا إلى مستوى إدعاءاتها , فقد أصاب الرئيس **وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1913–1921)**[2] الوطنيين الصينيين بخيبة أمل كبيرة في **مؤتمر فرساي عام 1919** عندما أعطت المعاهدة الناتجة عن المؤتمر شبه جزيرة **"شاندونغ"** المنزوعة من المانيا إلى اليابان بدلا من إعادتها إلى الصين , لكن إدارة الرئيس **هربرت هوفرHerbert Hoover (1929–1933)** و خليفتها إدارة الرئيس **فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt (1933–1945)** قدمتا للصين مساعدات غذائية كبيرة جدا خلال المجاعة الكبرى ,في أواخر العشرينيات, و دعمت أمريكا الجمهورية في الصين بزعامة **شيانغ كاي شيك Chiang Kai-shek** عندما بسطت سيطرتها من جديد في حملتها ضد أمراء الحرب المحليين و المسماة "المسيرة نحو الشمال " في الفترة ذاتها , و دعمت

[1] إحصائيات حول المقدرات العسكرية الصينية, **مرجع سابق**.

[2] أميمة علي طه, **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة**,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,(جامعة الخرطوم,كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية,2002),ص 39.

أمريكا الجمهورية الصينية ضد اليابان خلال حرب المحيط الهادي , و ذلك من خلال إرسال معونات عسكرية ضخمة لمنطقة "الحدبة" (سلسلة جبال الهيمالايا و سيتشوان).

إن ما يشهد من نقاش يتعلق بالعلاقات الأمريكية–الصينية سبق الخوض فيه في تلك الحقبة , و كان لجمهورية الصين جماعات ضغط في الصحافة و غيرها من الدوائر في الولايات المتحدة , و كان هناك شكوك كبيرة تتعلق بالصين و تستند إلى وجود فساد داخل النظام الجمهوري , و بعد بعثة ديسكي إلى "يانان" حيث كان الشيوعيون الصينيون يتخذون قواعدهم , برز تيار ينصح بعلاقة متوازنة مع الشيوعيين , و بعد سقوط الصين في عام 1945 و تأسيس جمهورية الصين الشعبية , ثار جدل كبير حول أسباب هذا السقوط هل هو فشل الجمهوريين أنفسهم في الصين أم ان السبب هو الشيوعيون الخونة ؟[1]

لقد تشكلت مواقف الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الحقبة أيضا , فالجنرال **تشنغ كاي شيك** كان يمارس الضغط على الو.م.أ و يتملقها , فيما كان **ماوتسي تونغ** و الشيوعيون غير معادين لأمريكا, كما تعامل كل من **تشو انلاي Zhou Enlai** (أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية بين عامي **1949–1976**) و الممثلين عن الشيوعيين في تشونغ تشينغ في عهد" الجبهة المتحدة "مع الأمريكيين , لكن **الحرب الكورية (1950–1953)** و التي بدأها **ستالين Joseph Stalin** بطلب من **كيم ال سونغ Kim ll–sung**بدعم من **ماوتسي تونغ** , مع تنفيذ سياسة العزل الذاتي الصينية و الحملات الجماهيرية المناهضة للولايات المتحدة في جمهورية الصين الشعبية , أدت هذه السياسة التي يطلق عليها "**الستار الخيزراني***" الى عزل الصين التي كانت قد دخلت الحرب الكورية و ساعدت الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة , ثم جاءت **الهدنة الكورية في نوفمبر 1953** , لتجنب البلدين الصراع المباشر , و هناك حادثة شهيرة عندما وقف **ماوتسي تونغ** ضد بعض من جنرالاته في **عام 1965** رافضا إرسال جنود جيش التحرير الشعبي الصيني إلى فيتنام للحرب ضد الولايات المتحدة على الرغم من أن الصين أقرضت سلاح الهندسة الخاص بها للسوفييت للمساعدة في نقل أسلحتهم إلى الهند–الصينية.[2]

---

[1] د. خضر عباس عطوان,**مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية,(جامعةالنهرين,كلية العلوم السياسية ,2004), ص50.

***الستار الخيزراني**:و هي سياسة العزل الذاتي التي أطلقتهاجمهورية الصين الشعبية عام 1949العزل الدول الأسيوية الشيوعية عن غير الشيوعية.

[2] أميمة علي طه , **مرجع سابق** , ص 45.

مع تفكك التحالف بين الصين والإتحاد السوفييتي من عام 1959إلى 1963 أصبحت العلاقة مثلثة الأضلاع : حيث ظلت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة و بقيت تشجب التعايش السلمي لكنها كانت تعارض أيضا ما تسميه "النهج التحريفي السوفييتي" , و قاتلت بشدة ضد نفوذ موسكو في العالم الثالث , و لزم الدبلوماسية الأمريكية عشر سنوات تقريبا حتى تمكنت من الإستفادة من الفرص التي وفرها الإنقسام بين الصين و الإتحاد السوفييتي , و كانت إدارة نيكسون Richard Nixon بحاجة للصين للضغط على فيتنام و إنهاء الحرب في الهند–الصينية , و بعد لقاءات سرية , قام نيكسون بزيارة تاريخية إلى الصين عام 1972 رافقه فيها هنري كيسنجر Henry Kissinger , و إجتمع مع الرئيس ماوتسي تونغ لإرساء أسس التفاهم بين الصين و أمريكا , و التي كانت تتعلق أساسا بتايوان التي لجأ إليها النظام الجمهوري عام1949 و إتفق الطرفان الصين و الولايات المتحدة "على ألا يتفقوا" حسب البيان الختامي الذي صدر بعد المحادثات , و على الرغم من أن الاعتراف الدبلوماسي تحقق فقط في جانفي 1979 تحت إدارة الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter , إلا أن الموقف الأمريكي من العلاقة مع الصين كان أخذا في التحول قبل هذا التاريخ .[1]

كان "شهر العسل " في العلاقات الامريكية – الصينية يصل ذروته في أوائل عام 1979 , أي بعد الإعتراف , حيث إستطاعت الصين على أثر ذلك غزو فيتنام بموافقة ضمنية من واشنطن لمعاقبة الفيتناميين على غزو كمبوديا , و قام زعيم الصين الجديد دنغ شياوبينغ Deng Xiaoping (رئيس الصين بين عامي 1978–1992) بزيارة شهيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث ركب الحنطور و إرتدى قبعة تكساس , و مع ذلك فإن سياسة دنغ تجاه الولايات المتحدة لم تأخذ شكل التحالف , بل حافظ على مسافة ثابتة و بدأ يحكم على كل حالة على حدى وفق وقائعها الموضوعية أو حسب ما تمليه مصالح الصين و بعد فترة قصيرة قام دنغ بخطواته الأولى نحو تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفييتي , و التي كانت قد توقفت و تعرقلت بسبب النزاعات الإقليمية .[2]

---

[1] فرانسوا غودموا,"العلاقات الأمريكية– الصينية: الجذور التاريخة و المستقبل الغامض "في : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310271123898745 1.html (09-05-2020/17:20 pm).

[2] **المرجع نفسه .**

في نهاية فترة رئاسة كارتر , هاجم رونالد ريغن Ronald Reagan خصمه لضعف موقفه تجاه الصين , مدعيا أنه سيوفر دفاعا أفضل عن تايوان , و بعد إنتخابه سعى إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى تايوان مما جر عليه غضب الصين , و إستمر الخلاف حتى تم التوقيع على البيان الثاني بين الصين و الولايات المتحدة في جوان 1982 , وهو الذي ربط بشكل أساسي بين وعد أمريكي بتخفيض شحنات الأسلحة إلى 'تايوان و تحقيق السلام و الإستقرار في مضيق تايوان , وظل هذا التعهد المشروط مصدرا للجدل إلى يومنا هذا حيث ترى الصين الشعبية وجوب وضع سقف لشحنات الأسلحة في حين تحدد الولايات المتحدة سياستها بناءا على منسوب التوتر و مستوى الحشد العسكري الصيني في المنطقة .

إبتدءا من حملة رونالد ريغن الإنتخابية الناجحة عام 1980 و حتى وصول جورج دبليو بوش George W. Bush إلى سدة الرئاسة في عام 2008 , ظلت دورة سياسية داخلية تتحكم في العلاقات الأمريكية الصينية , حيث انتقد كل مترشح فائز سياسة سلفه تجاه الصين , ووعد بموقف أكثر صرامة (بشان قضايا الأمن بالنسبة للجمهوريين , و بشأن التجارة و حقوق الإنسان بالنسبة للديمقراطيين) فقد إختلفت الصين الشعبية مع كل رئيس جديد , حتى تم التوصل إلى حل وسط جديد , و بعد ذلك عبرت دائما عن أسفها على رحيل كل رئيس , و بناءا عليه نجد أن ريغن قاد حملة لأجل تايوان , ليأتي الرئيس جورج بوش و يعيد التوازن في بداية حكمه للعلاقات الأمريكية مع اليابان , أما بيل كلينتون Bill Clinton فقد إختار التجارة كنهج رئيسي في التعامل مع الصين , مانحا إياها أخيرا وضع الدولة [1] المفضلة حيث دخلت الصين منظمة التجارة العالمية في عام 2001 بعد مفاوضات فاشلة عام 1999.و تحدث جورج بوش دبليو أثناء حملته الإنتخابية عن الصين واصفا إياها بأنها "منافس إستراتيجي" و بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تركز إهتماماتها غربا قبل أن تعطل هجومات 11سبتمبر 2001 هذا التوجه و تعيد إستئنافه (أي التحول نحو الغرب) في عام 2012 في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama كجزء من سياسة التحول نحو أسيا , بعد الإنسحاب من العراق و الرحيل المتوقع من القوات الأمريكية من أفغانستان في عام 2014.

كما لعبت الصين في هذه الدورة السياسية دورا لا يكاد يذكر , فبعد "دنغ شياو بنغ " سعى الرئيس" جيانغ تسه مينغ" إلى علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة مما حد من الخلافات و عزز من التعاون بين

[1] فرانسوا غودموا, **مرجع سابق**.

الطرفين بشأن القضايا الرئيسية المطروحة أمام الأمم المتحدة , و بطبيعة الحال , بعد قرار الصين بعدم الإعتراض على حرب أمريكا على العراق في 2002-2003 معلما بارزا في هذا المسار , حاله حال قرار التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية,[1]لكن لم توقف الصين أبدا تحديث قواتها المسلحة , بل زادت منذ عام 1979 إنفاقها العسكري بشكل مستمر أكثر من 10% سنويا , بإستثناء عامي 1987و2009 , و تولى الرئيس جيانغ بنفسه إدارة أزمة تايوان الجديدة في مارس 1996 , حيث قامت الصين بإختبار صواريخ باليستية على كافة أطراف الجزيرة , و أعلنت عن إعتراض شحنات أسلحة و إنتهت الأزمة بعد أن أرسلت الولايات المتحدة حاملتي طائرات إلى مضيق تايوان , إلا أن الصين الشعبية إستطاعت بعد أن توضح وجهة نظرها الرافضة لأي تفكير بقبول إعلان الإستقلال من جانب تايوان .كما توترت العلاقات أيضا بسبب النزاعات المحلية داخل الصين , فبعد سحق إحتجاجات ميدان "**تيانانمين**" في جوان 1989 , أقرت مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبعة (G7) عقوبات بقيت واحدة منها فعالة , وهي وقف مبيعات الأسلحة إلى جمهورية الصين الشعبية , في حين إتخذت العلاقة الإقتصادية مسارا خاصا بها مع أفضلية كبيرة للصين حيث بلغ فائض تجارتها مع الولايات المتحدة في نوفمبر 2019 حوالي 24.60 مليار دولار [2] , كما أضهرت البيانات أن هناك تراجع ملحوظ من فائض الشهر السابق من نفس السنة البالغ 26.45 مليار دولار , كما أشارت البيانات إلى أن الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة في الفترة من جانفي إلى نوفمبر بلغ 272.5 مليار دولار , مبينة أن إجمالي تجارة الصين مع الولايات المتحدة نزل إلى 15.2% في الأحد عشر شهرا الأولى من 2019 مع تراجع الصادرات ب 12.5% و هبوط الواردات إلى 23.3% .

شهدت أيضا العلاقات التجارية بين واشنطن و بكين حالة من التوتر حيث فرضت الولايات المتحدة رسوما جمركية على بضائع صينية بلغت قيمتها نحو 250مليار دولار , و ردت الصين عليها برسوم على بضائع أمريكية بنحو 100مليار دولار .كما و أعلنت لجنة الرسوم الجمركية بمجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) عن تخفيض معدلات الرسوم الإضافية على بعض المنتجات الأمريكية إبتداءا من 14 فيفري 2020

[1] ديفيد شامبو, في مايكل أي براون و أخرون,**في صعود الصين** ,ترجمة :إبراهيم مُحَمَّد علي ,(براغ, حقوق النشر منظمة بروجيكت سنديكيت , 2008), ص 120.

[2] الإقتصادية من الرياض ,"حجم التجارة بين أمريكا و الصين في2019", في :

في إطار تعزيز التنمية السلمية و المستقرة للعلاقات الإقتصادية و التجارية بين الجانبين , [1] حيث سيتم تخفيض معدلات الرسوم المقررة بنسبة 10%و 5% على قائمة المنتجات الأمريكية الخاضعة لرسوم جمركية إضافية في 01 ديسمبر 2019 إلى النصف , و يأتي قرار الصين بتخفيض معدلات الرسوم الإضافية إلى النصف بعد أن أعلن الجانب الأمريكي في 6 جانفي من نفس السنة خفض الرسوم الجمركية البالغة 15% على المنتجات الصينية التي تبلغ قيمتها حوالي 120 مليار دولار إعتبارا من 14 فيفري من تلك السنة.

بعد الإتفاق التجاري , لحل بعض المشكلات التي تكمن في قلب الحرب التجارية التي إستمرت بين أكبر إقتصادين في العالم على مدار 18 شهرا , و إستضاف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump في البيت الأبيض , نائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو هي Liu He لحفل توقيع ما تم وصفها بإتفاقية "المرحلة الأولى ".[2]

المنظور الشامل للعلاقة الإقتصادية بين الولايات المتحدة و الصين :

تتصاعد الأمال في واشنطن و بكين بقرب التوصل إلى إتفاق يساعد في تسوية الحرب التجارية بين البلدين , و لكن يبدو أن التنافس بين الولايات المتحدة و الصين يتجاوز الإقتصاد إلى الدفاع و الثقافة والتكنولوجيا , فلقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا سلبيا واضح المعالم في المواقف الصينية نحو الولايات المتحدة فمن المهم إدراك أن هذا التحول تواكب مع وصول الرئيس دونالد ترامب للبيت الأبيض , حيث يقول دانيال كليمان Daniel Klimanالمستشار رفيع المستوى في وزارة الدفاع الأمريكية و المدير الحالي لبرنامج أسيا المحيط الهادي الأمني في المركز الأمني الأمريكي الجديد CNAS **"أعتقد لو كانت هيلاري كلينتون في الرئاسة أو أي ديمقراطي أو جمهوري أخر لكنت سترى التحول نفسه , فقد ساد شعور بأن التوجه السابق في التعامل** مع الصين لم يعد ناجحا "" حيث يشير من خلال قوله أن طريقة التعامل الأمريكية مع الصين لن تتغير بتغير من يكون في البيت الأبيض .[3]

https://www.aleqt.com/2019/11/05/article_1707331.html. (10-05-2020/10:30am).

[2] الإقتصادية من الرياض , **مرجع سابق**.

2 ديفيد غروسمان ,"الحرب التجارية الأمريكية –الصينية : ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين ؟" في :

https://www.bbc.com/arabia/world-50349312 (10-05-2020/13 :35 pm).

فهناك أسباب عديدة لتصاعد التوترات بين البلدين , فالقوانين الإقتصادية المتوقعة لإنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 , لم تتحقق أبدا بحسب راي براون Ray Brown الذي عمل محللا إقتصاديا للحكومة الأمريكية في الفترة بين 2001-2018 , حيث قال " **أن الصين لم تعتزم ابدا الالتزام بالقواعد و قد إنضمت للمنظمة بهدف أن تغيرها لا أن تتغير هي** " مما أدى إلى مزيد من الخسائر في الواقع كذلك إغلاق المصانع في الولايات المتحدة في ما عرف "بالصدمة الصينية ", و قد تحملت الولايات التي عرفت "بولايات الحزام الصدئ " العبء الأكبر في هذه الصدمة .و نقلت العديد من الشركات انتاجها إلى الصين للتمتع بميزة إنخفاض كلفة العمالة , بحسب دانيال كليمان , و لكن كان على هذه الشركات دفع ثمن باهظ نظير الإنتقال إلى الصين , فقد أجبرتهم الصين على نقل التكنولوجيا معهم و نقل حقوق ملكيتهم الفكرية أيضا , و حتى تلك الشركات التي لم تنتقل إلى الصين وجدت أن الصين قد حاولت التسلل لأسرارها التجارية , و أمام وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة قائمة طويلة من الإهتمامات ضد أفراد صينيين و شركات للتجسس و القرصنة الإلكترونية .[1]

كما و تعتقد وزارة الدفاع الأمريكية أن التعامل مع قوة الصين الصاعدة أحد الأهداف العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة في العقود المقبلة و قد شعر الكثيرون في واشنطن بالقلق من السرعة التي بنت فيها الصين العديد من الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي و جهزتها بالأسلحة في تحد للقوانين الدولية .

يقول دين تشونغ Dean Cheng" : 'إن حجم التجارة الذي يمر في هذه المنطقة يصل الى 5.3 تريليون دولار سنويا' , و يضيف أيضا : " أن الممارسات الصينية ترقى إلى محاولة لإمتلاك قدرة قطع شريان التجارة العالمية الرئيسي " , و كانت الصين واضحة في التعبير عن طموحاتها لقيادة العالم في مجال التكنولوجيا المهمة في المستقبل مثل الإنسان الألي و الذكاء الصناعي .[2]

كما و يقول بيني غليسر : " أن هذا أمر مهم للغاية للمنافسة الأن , لأنه لو نجحت الصين في هذه المجالات لربما تتجاوز الولايات المتحدة كقوة أولى في العالم ."هذا الأمر على المحك الأن بالنسبة للسيادة العسكرية الأمريكية التي لا تقوم الأن على الحجم الضخم للجيش بل على أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا.

---

[1] ديفيد غروسمان , **مرجع سابق** .

[2] **المرجع نفسه.**

فيعتقد دانيال كليمان أن السباق التكنولوجي غير العسكري مهم أيضا , فالصين لا تطور أنظمة مراقبة تكنولوجية في الداخل فقط , بل و تقوم بتصديرها أيضا بشكل متزايد , هذا فضلا عن التمويل و تقديم المعرفة , و يعتقد أن الصراع ضد ما وصفه "بالنظام السلطوي المتقدم تكنولوجيا " سيتركز بشكل متزايد على الصين , لذا لا يتوقع أن تغير الولايات المتحدة من موقفها تجاه الصين في المدى القريب , فالحوار السياسي الوحيد الدائر حاليا ليس عن التغلب على الصين بل عن أفضل السبل لتحقيق ذلك .[1]

المطلب الثالث :قضايا و إشكاليات العلاقات الأمريكية –الصينية .

تعتبر الولايات المتحدة دولة عظمى ذات سيادة عالمية , و دولة قوية كذلك , و لذا تسعى دائما إلى فرض وضعها السياسي , أما الصين فهي دولة ذات توجهات إشتراكية , بينما الولايات المتحدة رأسمالية ترفض المد الإشتراكي , لذلك تمثل العلاقات الأمريكية –الصينية –كما و سبق التطرق إليه – نمطا فريدا من العلاقات الدولية , فهذه العلاقات لها تعقيداتها الخاصة و صراعاتها الخفية و المعلنة , الظاهرة و الكامنة , كما أنها تتسم بدرجة كبيرة من التغير ,فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من التعاون في بعض النواحي و إلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى , كما قد يحدث التغير في نفس القضية مع الزمن , و يعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات , عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته في علاقتها بالدول الأخرى , و عمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات بينهما و إختلاف المواقف بشان الأزمات المتكررة بينهم .[2]

من أبرز القضايا و الإشكاليات التي تميز العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين سيتم التطرق إلى :

أولا : قضية تايوان .

تعد أزمة مضيق تايوان التي وقعت عام 1996 و التي ابرزت بشكل واضح أهمية و مكانة هذه القضية في العلاقات الأمريكية – الصينية, ففي ظل الضغوط التي مارسها الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب و الشيوخ أعلنت وزارة الخارجية في 22 ماي 1995 عن الزيارة الشخصية التي سيقوم بها لي دنغ خوي Lee Ding hwi– التايواني للولايات المتحدة الأمريكية , و التي قد تمت المصادقة عليها من قبل الرئيس كلينتون و أزمة

[1] ديفيد غروسمان , **مرجع سابق** .

[2] أميمة علي طه , **مرجع سابق** , ص 55.

العلاقات العسكرية بين البلدين .و في يوم 7 جوان قام لي دنغ خوي بزيارة الولايات المتحدة و ألقى خطابا في جامعة كورنيل، روج فيه لتعابير كجمهورية الصين في تايوان , و غيرها من الأقوال الإنفصالية , و لذا أعارت الحكومة الصينية بالغ إهتمامها بتصرفات "قوى إستقلال تايوان " و إتخذت موقفا حذرا جدا من رفع مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة و تايوان .[1]

في الفترة الواقعة بين النصف الثاني من 1995 و النصف الأول من عام 1996 قامت الصين بعدة مناورات عسكرية في مضيق تايوان , غير أن الو.م.أ و رغبة منها في إظهار مصداقيتها للوعود التي قطعتها على نفسها في قانون العلاقات مع تايوان , حركت أسطولين من حاملات الطائرات للقيام بدوريات إستطلاع قرب مضيق تايوان , مما جعل الإحتكاكات العسكرية بين الجانبين عرضة للإنفجار في أي لحظة من اللحظات , لتبلغ درجة تأزم العلاقات بين البلدين أقصاها منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية [2](32) ,و قد جاء هذا الحادث دلالة تامة على أن مسالة تايوان تشكل القضية الجوهرية في العلاقات الأمريكية – الصينية , و في هذا الشأن وصف أحد الباحثين الامريكيين العلاقات الثنائية بقوله :"ما هو مبشر فيها هو عدم وجود إلا مسألة فعلية واحدة –قضية تايوان – بينما السيئ فيها هو عدم إمكانية حل هذه المسالة ".

تايوان هي الإسم الذي أطلقه البرتغاليون على جزيرة فرموزا , و تشغل مساحة 35 ألف /كلم , وتقع بالقرب من ساحل بحر الصين الجنوبي و خضعت الجزيرة للإستعمار الياباني عام 1895, بعد الحرب الصينية –اليابانية و أعيدت إلى الصين بعد إستسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية 1945.

أدى إستيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة عام 1945 بقيادة ماوتسي تونغ إلى قرار حكومة الكومنتاج التي يتزعمها المارشال تشانغ كاي شك االى تشونغ كونغ جنوب الصين , و لما بلغ المد الشيوعي الولايات الجنوبية إنتقلت حكومة الكومنتاج إلى جزرية فرموزا , و أقام تشانغ حكومته في تايوان و أنتخب

---

[1] Bruce Vaughn : China-Southeast Asia Relations :Trends ,Issues And Implications Of The United States.**report for congress**.updeted.april.2006.p55.

2 حنان قنديل ,**الصين و تايوان و العولمة** ,في د.محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين , محرران,أسيا و العولمة,(القاهرة:مركز الدراسات الأسيوية,2013).ص88.

رئيسا لها في عام 1950, و سارعت الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة بالإعتراف بالحكومة التايوانية كممثل شرعي للشعب الصيني .[1]

لقد فرضت توازنات القوى و طبيعة الإنشطار في بنية النظام الدولي , و بدايات الحرب الباردة , وطبيعة المصالح الأمريكية في عهد الرئيس هاري ترومان عام 1950 تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكي لحماية الجزيرة و صعدت الإدارة الأمريكية من علاقاتها مع تايوان , بتوقيع معاهدات أمنية في الأمم المتحدة بإعتبارها الممثل الشرعي للصين , و كانت حكومة بكين طوال فترة الخمسينيات و الستينيات تسعى بكل جهد لإستعادة السيادة الصينية على كافة الأراضي التي كانت تحت سيطرتها في السابق , و كانت ترى أن لها الحق في فرض سيادتها على هذه الأراضي بإستخدام القوة العسكرية , و من هذا المنطلق رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنح سكان تايوان حق تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة , و رفضت وضع تايوان تحت وصاية الأمم المتحدة و إصرارها على أنها جزء منها منذ الأزل , و أن توحيدها مسألة داخلية . و بعد التحول الذي طرأ على سياسة الصين الشعبية في السبعينات لتحسين العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في 1987 ,و عليه تأكيد الولايات المتحدة على سحب كافة القوات و المنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان , و تم إصدار بيان من الجانبين بخصوص تايوان : تضمن موافقة الحكزمة الأمريكية على الشروط الصينية و أهمها مايلي :

– إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن و تايوان .

– إلغاء معاهدة الدفاع المشتركة التي أبرمت عام 1950 الخاصة بالدفاع الجوي و البحري عن تايوان ضد أي هجوم تقوم به الصين الشعبية .

– سحب القوات العسكرية الأمريكية من تايوان .

– إعتراف الولايات المتحدة بوجود صين واحدة , وأن تايوان جزء منها و أن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية .

– إستمرار العلاقات التجارية و الإقتصادية بين الولايات المتحدة و تايوان .

---

[1] حنان قنديل , **مرجع سابق** ,ص 92.

حيث أدت هذه المتغيرات إلى إهاء الاعتراف الدولي بأن حكومة الصين الوطنية في تايوان هي الممثل الشرعي للصين , و من الجدير بالذكر أن عامي 1995-1996 قد شهدا أزمة خطيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين , بسبب اقدام الولايات المتحدة على نوعية جديدة من التعاملات مع حكومة

تايوان و التي فسرتها بكين على أنها تحمل خروقا جوهرية و إنحرافا تاما عن نصوص الإتفاق بين البلدين منذ السبعينيات بشان هذه المسألة .[1]

حيث تمثلت أبرز نقاط الإختلاف بينهما في :

- السماح بزيارة مسؤولين تايوانيين للولايات المتحدة .

- مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان .

كما و قد فكرت القيادة الصينية في مبدأدولة واحدة و نظامين لحل المسألة التايوانية و خاصة بعد تطبيقه في هونغ كونغ , و أصبحت الصين مستعدة لإنتهاج سياسات أثر تساهلا مع تايوان , لكن هذا المبدأ قد واجه العديد من الصعوبات التي وقفت حائلا دون تطبيقه من الناحية العلمية و أبرزها مايلي :

- لقد عبر الرئيس التايواني لي تنج هوي Lee Teng-hui من أن مبدأ دولة واحدة و نظامين المطبق في هونغ كونغ غير قابل للتطبيق في تايوان .

- التغيرات الديمقراطية التي بدأت منذ عشر سنوات في تايوان و ما يقابلها من إشتراكية في الصين مما يرسخ الإختلافات الأيديولوجية بينهما .

[1] محمود محمّد و ديفيد سكيدمور,"العلاقات الأمريكية –الصينية جولات الحوار الإستراتيجي", **مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية** ,عدد1.(2012),ص 28.

– إتجاهات و ميول المواطن التايواني الذي لم يعد ينظر للصين على أنها الوطن الأم , إذ أن عدد المرحبين بفكرة الوحدة مع الصين لا تتعدى 5 % من تعداد السكان [1](36).و على الرغم من أن الصين تهدد دائما بإستخدام القوة لإستعادة تايوان معتمدة على تفوقها العسكري إلا أن خيار إستخدامها يعتبر

مستحيلا و ذلك للإعتبارات التالية :

–مساحة 170 كلم في البحر تفصل تايوان عن الصين مما جعل محاولة غزو الجزيرة عملية أكثر صعوبة و تعقيدا .

– الدعم الخارجي الذي تحظى يتاييده من قبل الولايات المتحدة بموجب معاهدة 1979 التي تكفل لها مقاومة أي محاولة لإستخدام القوة العسكرية لحل المشكلة .

أما الجانب الأمريكي فهو يسعى دائما لإحتواء الأزمة و تجنب المواجهة العسكرية مع الصين فيما يتعلق بقضية تايوان , و كذا العمل على تشجيع الحوار بينهما.[2] و ذلك بغية الوصول إلى حل سلمي في الولايات المتحدة لا تزال تتمسك حتى الأن بمبدأ الصين الواحدة , المنصوص عليه في البيانات المشتركة الثلاث , و ترى أن هذا المبدأ قائم على أساس نوع من التفاهم , أي أن السياسة الأساسية لكلا البلدين تسعى وراء حل سلمي لهذه القضية , حيث أن الولايات المتحدة متمسكة بشرط الحل السلمي في أي مشروع متعلق و خاص بالقضية التايوانية , كما ترى أن إمدادها لتايوان بالأسلحة الدفاعية بمقتضى قانون العلاقات مع تايوان يتوافق مع روح البيان المشترك عام 1982.[3]

بجانب تمسك الولايات المتحدة بالحل السلمي للقضية , شهد مستوى المبيعات العسكرية الأمريكية لتايوان إرتفاعا سواءا من حيث الكمية أو الكيفية , كما كانت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة و تايوان تشهد بعض الإختراقات بين فترة و أخرى , و من جانب آخر تخشى الولايات المتحدة من شدة تضخم "قوى إستقلال تايوان "مما يضعها في إشتباكات عسكرية واسعة مع الصين .

---

[1] WU Xinbo ,''China And The United States:Core Interests, Common Interestsand Partnership'',special report, **united states institute of peace** .june2011.p35.

[2] **IBID**,p40.

[3] ''China's New Asia Policy'', **China**: **An International Journal**, volume12, Number 2, August 2014,(article), pp 21-22.

ثانيا : قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان .

يعبر ميثاق الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بطريقة شديدة الوضوح , حيث يؤكد في المادة 55 أن الأمم المتحدة ستشجع على أن ""يسود في العالم إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية بالتمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء "و بالتالي يفهم ضمنا , أن حقوق الانسان بحكم طبيعتها تلغي التمييز التقليدي بين النظام الداخلي و النظام الدولي , فهي تنشئ نظاما قانونيا جديدا , و عليه فلا يجب أن ينظر إليها من زاوية السيادة المطلقة أو من زاوية التدخل السياسي , بل يجب إدراك إن حقوق الإنسان تقتضي ضمنا التعاون و التنسيق بين الدول و المنظمات الدولية .[1]

الإشكالية هنا أن الولايات المتحدة تزعم أنها تتمسك بضرورة إحترام الصين للقيم , و المفاهيم الغربية الدولية السائدة لحقوق الإنسان و هو ما تعارضه الصين بإعتباره شان داخلي , و أن المطالبة الأمريكية هذه مبعثها أغراض تدخلية غايتها فرض الهيمنة , و ترى أن لها خصوصيتها الثقافية و الحضارية و التاريخية و من ثم لا يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان و المفهوم الغربي أو الأمريكي , فحسب قول الرئيس الصيني زيانغ زيمين Ziang zemin" أن كل دولة في العالم تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة ووفق ظروفها القومية ".

إن العلاقات الأمريكية –الصينية يشوبها توتر حاد بسبب عدم مراعاة بكين لحقوق الانسان و خاصة بالنسبة للمسجونين السياسيين و عدم سماح الصين للصليب الأحمر بالدخول إلى أراضيها , بالإضافة الى السجل السيئ لحقوق الإنسان في منطقة التبت , فقام الإعلام الأمريكي بتصعيد الملف الصيني لإنتهاك حقوق الإنسان, و تكرار إعتقال المعارضين السياسيين و أوضاعهم داخل السجون ، قمع مظاهرات ميدان "تيان إن مين "(ميدان السلام السماوي) عام 1998 , مما أدى إلى وفاة المئات منهم , بالإضافة إلى تزايد تطبيق عقوبة الإعدام و بصورة تعسفية و متكررة,[2] و وفقا للسجلات المتوفرة لمنظمة العفو الدولية , وأعدم ما لا يقل عن عن 1077 شخصا في العام 1999 و يعتقد ان هذه الأرقام ماهي الا جزء من الأرقام الحقيقية

[1] ''China's New Asia Policy'', **IBID**,pp 23-24.

[2] هناء عبيد," العلاقات الأمريكية –الصينية بين موازين التجارة و حقوق الإنسان",**السياسة الدولية**, العدد117, يوليو 1994, ص 252-253.

وواجه هدا التصعيد الأمريكي ردود فعل صينية متشددة , حيث أصرت الصين على ان حقوق الانسان من صميم شؤونها الداخلية , و رفضت الخضوع لما اعتبرته "معايير أمريكية لا تراعي الخبرة و الخصوصية الصينية".[1]

كما و اشتغلت الولايات المتحدة حادثة قمع الحكومة الصينية لهذه التظاهرات التي قام بها طلبة صينيون للمطالبة بالديمقراطية كذريعة لفرض عقوبات قاسية على الصين و ابرزها :

- حظر إرسال مبعوثين على مستوى عال إلى الصين .

- تأكيد الحكومة الأمريكية مشاركتها في قضايا هونغ كونغ الإقتصادية و السياسية .

- إقتراح قانون يسمح بتمديد تاشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة .

لكن ضغوط الشركات الأمريكية الضخمة ساعدت على إلغاء العقوبات , كما و أن موقف الصين و موافقته على العقوبات ضد العراق , إبان أزمة الخليج قد ساعد في إنعاش الحوار بينهما و عادت العلاقات إلى ما كانت عليه.[2]

ثالثا :قضايا التجارة :

يتركز الخلاف بين الولايات المتحدة و الصين فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التجاري في الجوانب التالية :

- الخلاف بشأن ما يسمى بالقرصنة الفكرية للمنتجات الصينية ذات الأصل الأمريكي المنسوخة من برامج الكمبيوتر و الأعمال الفنية المرئية و المسموعة , و الكتب و العلامات التجارية , و بالرغم من تهديد الولايات

---

[1] محمود خليفة جودة محمد, "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته (1991-2010)",المركز الديمقراطي العربي في :

https://**democratic**.**de**/ **?p=570** (12-05-2020/18 :23pm).

[2] محمد عطية محمد ريحان,**التجربة الإقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية**,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية,(جامعة الأزهر , كلية العلوم الإقتصادية و الإدارية,2012).ص120.

المتحدة بفرض ضرائب على الواردات الصينية , و تعهد الصين بمحاربة هذه التجارة و مازالت هذه القضية يتكرر طرحها بصفة دورية .[1]

- الخلاف حول وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية التي أمنتها الولايات المتحدة للصين .

- الخلاف بشان إشتراك الصين في الجات GAT , حيث تربط الولايات المتحدة موافقتها على ذلك بتصفية نقاط الخلاف , و مكافحة الصين القرصنة على الملكية الفكرية , و عموما فبعد أن تصل الأزمة إلى مرحلة فرض عقوبات يكون هناك حرص على التهدئة و عدم الإنسياق وراء فرض إجراءات عقابية متبادلة .[2]

رابعا : قضية بيع الأسلحة .

تمثلت أهم نقاط الخلاف الرئيسية فيما يتعلق بهكذا قضية في مبيعات الأسلحة الصينية لباكستان و إيران بالرغم من حرص الولايات المتحدة على إدخال الصين في سلسلة من الإتفاقات و التعاقدات البيئية لتجنب مخاطر الإنعكاسات السلبية لإنتشار تكنولوجيا السلاح الصينية , فوقعت في أكتوبر 1994 إتفاقا حول هذا المضمون في مقابل رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على الصين منذ اوت 1993.[3]

كما أنه ليس القضايا و الإشكاليات فقط التي تربط بين هاتين القوتين , و إنما هناك مصالح مشتركة كثيرة تجمع بينهما ,حيث تسعى الولايات المتحدة و الصين معا إلى بناء شراكة التعاون القائمة على الإحترام المتبادل و المنفعة المتبادلة بينهما ,لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين و إغتنام الفرص و مواجهة التحديات,حيث يقوم كلا البلدين بتعاون فعال في المجالات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية و في مجالات الطاقة, البيئة و غيرها من المجالات الواسعة ,و ذلك يتطلب مزيدا من التواصل و التنسيق بين البلدين , و إتفقت الدولتان على ضرورة إجراء تعاون أوسع و أعمق مع الشركاء الدوليين و المؤسسات الدولية لإيجاد و تنفيذ حلول مستدامة و تعزيز السلام و الإستقرار و الإزدهار و رفاهية شعوب العالم , إدراكا لحجم التحديات المشتركة التي

---

[1] Fi- Ling Wang, " To Incorporate China:a new policy for new era", **the Washington Quarterly**,volume21,issue1,1998, p32.

[2] **LOC.SIT**.

[3] **IBID**,p36.

تواجههما , حيث قررت الولايات المتحدة و الصين مواصلة العمل من أجل بناء الشراكة التي تعزز المصالح المشتركة , و تعالج الإشكاليات المشتركة .[1]

كما و يعتقد الجانبان أن لديهما مصلحة مشتركة في تعزيز السلام و الأمن في منطقة أسيا و المحيط الهادي و المناطق الأخرى في االعالم , و إتفقا على تعزيز الإتصالات و التنسيق لمواجهة التحديات الملحة إقليميا و عالميا , و تعهد الجانبان بالعمل من أجل حماية البيئة العالمية و إجراء التنسيق و التعاون بشأن القضايا العالمية لحماية البيئة العالمية لحماية و تعزيز التنمية المستدامة لجميع البلدان و الشعوب ,و على وجه التحديد وافقت الدولتان على تعزيز التعاون في مجالات مكافحة نزعة العنف والتطرف و منع إنتشار الأسلحة النووية و غيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها, و تعزيز الأمن النووي و القضاء على الأمراض كذلك و القضاء على الفقر و مواجهة تحديات تغير المناخ و مكافحة الجرائم الحدودية و الإتجار بالبشر الخ...[2]

أدركت أيضا الدولتان على الأهمية البالغة للعمل المشترك لبناء شراكة التعاون الإقتصادي القائمة على الإحترام المتبادل و المنفعة المتبادلة بالنسبة إلى كلا البلدين و الإقتصاد العالمي , وتم الاتفاق على تعزيز التعاون الإقتصادي الشامل , والتأكيد على التزامهما بإتخاذ مزيد من الخطوات لتحرير التجارة و الإستثمار في العالم و العمل على تسوية النزاعات التجارية و الإستثمارية الثنائية بطريقة بناءة و تعاونية و متبادلة المنفعة .

كما و تعهد الجانبان بالعمل معا لتعزيز النظام المالي العالمي و إصلاح الإطار المالي و تعزيز جهود المجتمع الدولي لمساعدة الدول النامية , و تقديم برامج للحد من الفقر و تعزيز التنمية و التكامل الإقليمي في مختلف مناطق العالم , كما إتفقت الولايات المتحدة و الصين على التنسيق لتحقيق أمن الطاقة للشعبين و شعوب العالم , و تعزيز التعاون القائم في مجال الطاقة و ضمنا فتح الأسواق و تشجيع الإستثمار المتبادل المنفعة في مجال الطاقة الصديقة للمناخ و تشجيع إستخدام و تسهيل تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة المتقدمة.[3]

---

[1] أحمد دياب , "العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون و الصراع "**,السياسة الدولية**, العدد173, القاهرة: مركز الأهرامات للدراسات السياسية و الإستراتيجية,2008, ص ص 122-127.

[2] **المكان نفسه**.

[3] أبو بكر الدسوقي ,"الدور العالمي للصين رؤى مختلفة "**,السياسة الدولية** ,العدد173, القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية , 2008,ص ص 146-153.

المبحث الثاني :أبعاد العلاقات الأمريكية –الصينية .

تشير الدراسات التاريخية إلى كون فترة الإنتقال من النظام الدولي شديدة على الأمنيين الإقليمي و الدولي على حد سواء, فخلال هذه الفترة تحاول الدول المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام الدولي , بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير الشكل النسقي لعلاقات القوة , و عادة ما حسم هذا الصراع في مرحلة ما قبل العصر النووي بحرب عالمية قد تؤدي إلى ترسيخ تراتبية السلطة القائمة , و قد تأذن بإرتقاء سيد جديد للنظام الدولي , لكن الخوف من التدمير الشامل المتبادل بين القوى العظمى منذ الحرب الباردة أدى إلى محاولة إدارة الصراع بوسائل أخرى , ومن هنا سيتم التطرق لبعدين يشكلان في مجملهما طبيعة العلاقات الأمريكية-الصينية , و يحكمان تطورها و طريقة تعاطي كل من القوتتين العظمتين للقضايا و الإشكاليات بينهما و هما : البعدان الإقتصادي و العسكري .

المطلب الأول : البعد الإقتصادي .

ظلت الصين بلادا متقدمة لأكثر من ألفي عام على الغرب في جميع مجالات الفلسفة, الثقافة , الفنون و المهارات الإجتماعية و الإبداع التقني , و النفوذ السياسي , و يدل إسم الصين باللغة الصينية "تشونغ كوو" على المملكة الوسطى التي تتميز بإنتشار السلطة بشكل اشعاع من النفوذ يصدر من المركز بإتجاه الأطراف ما يعني السيطرة على الأخرين و إذعانهم , و علية فان فقدان الصين لعظمتها بعد "حرب الأفيون "مع بريطانيا و إحتلال اليابان لبعض أراضيها , يعد إنحرافا على مسار تقدمها , و من ثم سعت إلى تطوير نفسها مرة أخرى و ذلك بعد توحيد نفسها و تولي ماوتسي تونغ قيادة الجمهورية عام 1949 و التي كانت محطمة تماما و منهارة اقتصاديا , فأتبع نظام معقد للضبط المركزي , من بعده خلفه دنغ تشاو ينغ الذي أدخل الصين في تجربة إقتصادية جديدة لا تلغي التجربة الإشتراكية القديمة , إنما تبني عليها إصلاحات هيكيلية و مؤسساتية لمواكبة الإقتصاديات العالمية .

بدأت تجربة الإصلاح الإقتصادي في الريف , حيث يعيش 80%من السكان ثم إنتقلت إلى المدن و لعبت الشراكات الصينية العاملة في الخارج دور كبير[1] , و قدمت السلطات التسهيلات للمستثمرين الأجانب كذلك إقامة مناطق حرة للتنمية الإقتصادية تتمتع بإستقلالية في إإخاذ القرارات الإقتصادية الخاصة بها كما حققت

[1] مُحَّد عطية مُحَّد ريحان ,**مرجع سابق** , ص ص200 -202.

مقاطعة جوانغ دونغ في الفترة ما بين 1979-1990 طفرة اقتصادية كبيرة , حتى وصفها البعض بأنها النمر الأسيوي الخاص .

إن النموذج الإقتصادي الصيني هو نموذج فريد من نوعه يعرف بإقتصاد السوق الإشتراكي [1] الذي بدأت الصين إتباعه منذ تطبيق سياسات إصلاحية إقتصادية و الإنفتاح لمحاولة تعظيم إيجابيات الفكر الإشتراكي التقليدي , و تحجيم ما به من سلبيات , و يقوم هذا النظام على الجمع بين الإشتراكية و إقتصاد السوق من خلال التفاعل بين يد السوق الخفية و يد الحكومة الظاهرة في سياسات الإقتصاد الكلي , و إستطاعت الصين من خلال هذا النموذج الفريد من تحقيق التناغم الإجتماعي و توزيع المنافع بين النظم الإجتماعية المختلفة و في الوقت ذاته المشاركة في حركة العولمة الإقتصادية العالمية .[2]

يمثل التعداد السكاني الصيني الضخم قوة شرائية هائلة تصل إلى 25% من حجم الطلب العالمي , و هو في الوقت ذاته قوة إنتاجية مدعمة للقدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية حيث وصل الناتج الإجمالي السنوي للصين و الذي وصل الى 69.78 تريليون ليوان (9.87 تريليون دولار أمريكي) عام 2019 و يعكس ذلك قوة الإنتاج الصيني و درجة تنوعه , و نما هذا الناتج بمعدل وصل الى 6 % خلال الربع الثالث من سنة 2019 , حيث ظل اقتصاد الصين مستقرا بشكل عام , رغم ما تواجهه من ظغوط هبوطية وسط تباطئ لنمو الاقتصادي العالمي و زيادة عدم اليقين الخارجي , لكن هذا النمو مرجعه أساسا إلى نمو قطاع الإنتاج الصناعي و كذلك الحجم الهائل للصادرات الصينية و الذي وصل الى 1.11 تريليون دولار أي بزيادة 4.9% في عام 2018 , و قد إنخفضت بنسة 4.4% في سنة 2019 , حيث تشير البيانات إلى تعرض ثاني أكبر إقتصاد في العالم إلى مزيد من الضعف , و أدى ذلك إلى إنخفاض أسواق الأسهم الأسيوية , و رغم هذا الضعف و التراجع في نسبة الصادرات , إلا أن الشركات الخاصة في الصين سجلت نموا أسرع في التجارة في الفترة من جانفي إلى جويلية مع زيادة حجم التجارة بنسة 11.8% أي

[1] محمود خليفة جودة مُحَّد, **مرجع سابق**.

[2] **المكان نفسه**. .

7.31 تريليون ليوان , و في المقابل إنخفض حجم التجارة مع الولايات المتحدة بنسة 8.1% الى 2.1 تريليون ليوان[1].

على صعيد التجارة السيادية و الإئتمانية للاقتصاد الصيني فإن حجم إحتياطات الصين من النقد الأجنبي وصل إلى 3.1079 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019, بزيادة 12.3 مليار دولار أمريكي , كما أشارت وانغ تشون يينغ المتحدثة باسم مصلحة النقد الأجنبية الصينية , أن الإقتصاد الصيني حاقظ على الإستقرار الشامل و إحتفظ بمرونة النمو مع ترقية و تحسين القوى الدافعة , مستشهدا بتوازن المدفوعات الدولية و النمو المستقر لإحتياطات النقد الأجنبي .[2]

ثم إذا ما تم الإنتقال إلى سوق المال , سوف نجد أن بورصتي الصين تمثلان ثاني أكبر سوق للمال في أسيا بعد اليابان ,و يرى العديد من الخبراء أن بورصة الصين تنمو بمعدلات سريعة تقترب من معدلات نمو الإقتصاد الصيني ككل , و هو ما يجعلها في طريقها لإحتلال المركز الأول في العالم , كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية, حيث كانت بورصة شنغهاي واحدة من أكبر أسواق المال في العالم .[3]

الأزمة المالية العالمية 2008 و الصعود الإقتصادي العالمي :

جاء إنطلاق الحوار السياسي الإقتصادي للصين و الولايات المتحدة الأمريكية في 2009 على خلفية التراجع الإقتصادي الكبير للولايات المتحدة في 2008 , و إستمرار النمو المطرد في الإقتصاد الصيني بصورة يراها الكثير من رجال المال و **الأ**عمال الأمريكيين أنها تهدد السيادة الأمريكة , فالإقتصاد الصيني الذي لم يكن يتجاوز6.7% من حجم الإقتصاد الأمريكي عند إنهيار الإتحاد السوفييتي , أصبح الأن يناهز الإقتصاد الأمريكي و إذا ما إستمرت معدلات النمو ستزيح الصين الولايات المتحدة عن قمة الإقتصاد الدولي في غضون عقدين من الزمن على أقصى تقدير .[4]

---

[1] Weijian Shan,''The Unwinnabale Trade War :Everyone Loses In U.S.-Chines Clash.But Especially Americans'' ,**Foreign Affairs**,vol.98,num6,november december2019, pp 99.102

[2] **LOC**.**SIT**.

[3] محمود خلفة جودة مُحَّد, **مرجع سابق** .

[4] مُحَّد عطية مُحَّد ريحان , **مرجع سابق** , ص 215.

أثر الصعود الصيني على الإقتصاد الأمريكي :

إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين سواء كان هدفها تقليص العجز التجاري أو تحجيم الصعود الصيني , لم تحقق أيا من أهدافها حتى الأن , ففي بداية الأمر قامت واشنطن بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية في عام 2018 , و لكن ما يثير الدهشة أنه في نفس العام إزدادت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بمقدار 34 مليار دولار , أي نسبة 7% في حين إنخفضت نسبة الصادرات الأمريكية إلى بكين بمقدار 10 مليارات دولار , أي نسبة 8%, و في الأشهر الثمانية الأولى منذ عام 2019 إنخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسة تقل عن 4% مقارنة بالفترة ذاتها في العام 2018 كما تقلصت الصادرات الأمريكية إلى بكين بنسبة 24% , حيث تزامنت الحرب التجارية مع زيادة العجز في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين بحوالي 12% عام 2018 , إضافة إلى 8% أخرى في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019.[1]

كما أن عدم إنخفاض الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة راجع إلى عاملين :

الأول: أنه لا توجد بدائل جديدة للعديد من المنتجات التي تستوردها الولايات المتحدة من الصين مثل أجهزة أي فون Iphone لدا يضطر المستهلك الأمريكي إلى إستيعاب إرتفاع أسعار السلع المستوردة من الصين .

الثاني :من الغير المرجح أن تغلق الشركات الأمريكية مصانع تصنيع منتجاتها في الصين و ذلك لإرتباط تصنيع العديد من المنتجات داخل الولايات المتحدة بمواد و قطع غيار لا توجد إلا في بكين , و مما يعزز من حقيقة أن الحرب التجارية لم تحقق النتائج التي خططت لها الولايات المتحدة , هو أن الإقتصاديين في بنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك و في أماكن أخرى وجدوا أن زيادة التعريفات الأمريكية لم تجبر المصدرين الصينيين على خفض أسعارهم , بل قاموا بتحميل المستهلك الأمريكي زيادة التعريفات من خلال رفع أسعار سلعهم و بالتالي أصبح المستهلك الأمريكي من يدفع لحكومته الزيادة التي أقرها الجانب الأمريكي على السلع الصينية في حين أن المستهلك الصيني لا يقوم بدفع أسعار أعلى مقابل الحصول على الواردات الأمريكية .[2]

[1] Weijian Shan, **IBID**, pp103.

[2] **IBID** , pp104-105.

لكن تستمر النظرة التفاؤلية لأداء الإقتصاد الصيني , لأن الصين لم تشهد ركودا خلال الأربعين سنة الماضية لأن إقتصادها لا يزال في مرحلة مبكرة من التنمية , و حتى لو تحققت توقعات صندوق النقد الدولي بإنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين من 6.6 % في عام 2018 الى 5.5% في عام 2024 فإن ذلك لن يعني إنكماش الإقتصاد الصيني , لأنه من المتوقع أن تستمر نسبة الإستهلاك المحلي في الإزدياد لتكون محركا داعما للنمو الإقتصادي للدولة , في المقابل شهد الإقتصاد الأمريكي أطول فترة توسع في التاريخ , و بالتالي فإن دورة الهبوط الحتمية تلوح في الأفق , فمثلا إنخفض نمو الناتج المحلي الإجتماعي في الربع الثاني من 2019إلى 2% مقارنة ب 3% في الربع الأول , و بالتالي فإن إستمرار الحرب التجارية بين البلدين سيؤدي دون شك إلى مزيد من الإنخفاض للناتج المحلي الأمريكي , مما يعزز إمكانية حدوث ركود إقتصادي , فوفقا لإستطلاع أجرته صحيفة "واشنطن بوست" في سبتمبر 2019 توقع 60% من الأمريكيين ركودا في عام 2020 مما سيجبر الرئيس الأمريكي "ترامب" على وقف حربه التجارية مع الصين , بعد أن يبدأ الإقتصاد الأمريكي في فقدان قوته.[1]

ترتبط الولايات المتحدة و الصين إرتباطا شديدا ببعضهما , حيث يمثل كل منهما أكبر شريك تجاري للأخر , و بالتالي فان أي محاولة لفصل الإقتصادين لن تؤدي إلى حدوث عواقب و خيمة لكلا البلدين فحسب , بل ستلقي بظلالها السلبية على الإقتصاد العالمي من حيث إرتفاع الأسعار و تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي , و لذا فإن من مصلحة كلا البلدين الإبتعاد عن التفكير الصفري , ووضع حد للحرب التجارية و المضي قدما نحو إزالة أي حواجز أو عوائق للتجارة بينهما .[2]

[1] Weijian shan.**IBID**.

[2] Jeffrey D. Sachs, ''Will America C reate A Cold war With China'', **Horizons Journal Of International Relations And Sustainable Developement** , NO.13,Winter 2019, p 28.

المطلب الثاني : البعد العسكري .

بشكل عام تميزت العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية بالتذبذب , و لا تزال العلاقة الأقل نموا مقارنة بنظيرتها الإقتصادية , إذ تكون هذا التذبذب بسبب موقف كلا البلدين من القضايا الإشكالية بينهما خاصة القضية التايوانية , ففي عام 2010 قررت الولايات المتحدة بيع أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار لتايوان و على إثر هذا السلوك الأمريكي علقت الحكومة الصينية علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة.[1]

حيث أشارت التقارير الصادرة عن الكونغرس الأمريكي , أن الإنفاق العسكري الصيني في تزايد مستمر بشكل كبير , حيث وصل في عام 2019 الى 1.77.6 مليار دولار ,و تؤكد الصين أن هذه الميزانية هدفها تحسين الظروف المعيشية للعسكريين الذين تأثروا بالتضخم , كما توضح أن حرفية جيش التحرير الشعبي مع تمسك الرئيس شي جين بينغ Xi-jinping بالقوات المسلحة المستعدة للقتال , يتطلبان أيضا تدريبا متواصلا و بالتالي المزيد من الذخائر و المحروقات , كما و أشار جايمس شارالخبير في الجيش الصيني في جامعة التكنولوجيا نانيانغ بسنغافورة إلى "أن النفقات العسكرية الصينية تتناسب مع النمو السنوي الإجمالي للناتج المحلي "" الذي بلغت نسبته 6.5% في عام 2019 إلى جانب نسبة التضخم و أضاف :" أن الصين لديها أولويات وطنية أخرى, إذ أصبح إقتصادها عسكريا إلى مستوى مبالغ فيه, فهذا قد يحرم الحكومة من الموارد التي تحتاج إليها بشدة ."[2]

لكن مع هذه النسبة الكبيرة للإنفاق العسكري لم تتجاوز الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة , التي بلغت نسبة إنفاقها غي عام 2019 ,5.3% أي 732مليار دولار و هو ما يعادل نسبة 38% من الإنفاق العالمي .

تمتلك الصين قوة عسكرية رادعة للخطر , و تمتلك أيضا السلاح النووي , كما أنها قادرة على الضربة الثانية , و خاصة مع زيادة إمتلاكها صواريخ عابرة للقارات قادرة على ضرب عمق الولايات المتحدة الأمريكية لكن يلاحظ أن الصين تستمر في تعظيم قوتها العسكرية و خاصة النووية , برغم إمتلاكها قوة الردع النووي الذي يظهر بشكل واضح في عروضها العسكرية , لتظهر صواريخ عابرة للقارات و ذات جيل جديد كذلك

[1] عمرو عبد العاطي ,"أمن الطاقة تكلفة عسكرية متصاعدة ",**مجلة السياسة الدولية**,العدد180,أبريل 2010, ص 55.

[2] **المرجع نفسه** , ص 60.

صواريخ نووية متطورة و بتقنية عالية, وهنا يطرح السؤال : لماذا تستمر الصين في زيادة قوتها العسكرية ؟ ببساطة لأنها تريد تحقيق توازن في القوة العسكرية , فهذا هو الضامن لتحقيق البقاء و هو أن تكون الأقوى .[1]

إن إستمرار زيادة القوة العسكرية للصين و إصرارها على ذلك , مقلق للولايات المتحدة فهي لا تريد أن تكون الصين ذات قوة منافسة لها عسكريا , و خاصة أنها منافس إقتصادي كبير جدا , حيث تحتل المرتبة الثانية إقتصاديا , و الولايات المتحدة تريد أن تستمر على عرش دول العالم , لهذا لن تقبل بتاتا بصعود الصين عسكريا , و بالرغم من صعود الصين و إصرارها على زيادة الترسانة النووية , إلا ان أمريكا لا تستطيع أن تخوض معها حربا لإيقافها , و ذلك بسبب التبادل التجاري و الإستثمار الضخم بين الطرفين , و بما أن الطرفين يمتلكان القدرة على الضربة الثانية ما ستحول دون اللجوء إلى الحرب .[2]

أما من منظور السيطرة , فالولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على جميع محيطات العالم و بحاره , إضافة إلى إمتلاكها قوة و قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل التي تمكنها من فرض نفوذها على الداخل, و قد ساعدها على ذلك دينامية إقتصادها , و كذلك تميزها في تكنولوجيا المعلومات , لكن صعود الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة و نفوذ قوي , خاصة الوجود الأمريكي في كوريا الجنوبية وتايوان و الحليف القوي لليابان , فهذا ما يحد من تطلعات الصين لأن تصبح قوة عالمية و ذات نفوذ قوي إقليميا , و الذي أدى بها إلى تعظيم قوتها العسكرية , خاصة لتطلعاتها الرامية للسيطرة على آسيا الباسيفيك و الوصول إلى مركز القوة أو الدول العظمى بكل ما يترتب عليه للوصول إلى هذه المكانة من تأثير و نفوذ , و هذا بالطبع لن يتحقق بنظرها إلا بالقضاء على النفوذ الأمريكي في المنطقة خاصة أن مدى النفوذ العالمي الأمريكي و إنتشاره يعتبر فريدا من نوعه .[3]

---

[1] Jeffrey D.Sachs, **IBID** , pp30-32.

[2] **LOC.SIT**

[3] **IBID** , p39.

خلاصة الفصل :

من خلال ماسبق , تم توضيح طبيعة العلاقات التي تربط الولايات المتحدة و الصين . التي تميزت بالتقارب حينا و التصارع أحيانا أخرى , كما أن هذه العلاقات لها جذور تاريخية قديمة جدا , و ليست وليدة الوقت الراهن , كما مرت العلاقات بين هاتين القوتين بأحداث و منعرجات تاريخية و قضايا فيما بينهما , التي زادت من حدة التوتر حينا , وزيادة التعاون أحيانا أخرى , و أيضا أبعاد هذه العلاقات التي تمثلت في بعدين أساسيين و هما البعد الإقتصادي , الذي تميز بشدة المنافسة بين البلدين من الجانب الإقتصادي , أيضا محاولة كل منهما التفوق على الأخرى من خلال تعزيز مصالحهما الإقتصادية في منطقتها الإقليمية و منها إلى العالم بأكمله , و أيضا البعد العسكري الذي تتخوف منه الولايات المتحدة بشكل كبير , إذا ما تفوقت عليها الصين في هذا المجال مما ستصبح الولايات المتحدة في دوامة السيطرة الصينية على العالم و تولي القيادة العالمية بدلا منها .

الفصل الثالث

الفصل الثالث :التنافس الأمريكي –الصيني على منطقة بحر الصين الجنوبي .

تعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي , من أهم المناطق الإستراتيجية في آسيا الباسفيك , لما يحتويه هذا البحر من ثروات أولية خام كالغاز الطبيعي و النفط , إضافةإلى إستراتجية موقعه الذي تمر عبره ثلثا شحنات العالم التجارية ما جعله محل إهتمام كبير من طرق الدول الإقليمية المحيطة به , و التي هي في تنافس مستمر مع بعضها البعض للسيطرة عليه, و تعتبر الولايات المتحدة من أكبر منافسي الصين الشعبية للسيطرة على هذه المنطقة التي تسيطر على معظم المناطق البحرية العالمية و تطمح لضم هذا البحر إلى خارطة نفوذها, و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل للتعرف على هذه المنطقة و أهم الأسباب التي جعلت من هذه الدول تحاول السيطرة عليه.

المبحث الأول : أزمة منطقة بحر الصين الجنوبي .

يعد بحر الصين أو بحر الصين الجنوبي بحرا هامشيا واسعا و متجزئا من المحيط الهادي , و بسبب إستراتيجية موقعه يعتبر محل نزاع حدودي بين دول الجوار , و أيضا محل طمع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة , و في هذا المبحث سيتم التعرف على المنطقة و أهم البلدان المتنازعة عليه .

المطلب الأول : جيوبوليتيك منطقة بحر الصين الجنوبي .

بحر الصين الجنوبى هو بحر يقع غرب المحيط الهادئ ، و يربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية بشمال شرق آسيا وتبلغ مساحته 3.5 مليون كلم^2، ويعتبر مع البحر المتوسط أكبر بحار العالم ، وقد إكتسب أهمية إستراتيجية خاصة بعد نمو التجارة العالمية حيث تمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة أكثر من 7 تريليون دولار، أي 15 ضعف قناة بنما وثلاثة أضعاف قناة السويس ، كما زادت أهميته الإستراتيجية لأنه يحتوى على 7 مليار برميل نفط كإحتياطي محتمل، و900 تريليون م^3 من الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى مصايد الأسماك الغنية, وهو ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس فى الإستيلاء على الجزر المتناثرة فيه ، التى يتجاوز عددها 205 جزيرة ، أشهرهم باراسيل وسبراتلي وعدد من الصخور والكثبان الرملية والشعاب المرجانية فمعظمها جزر غير مأهولة بالسكان ، ويتشكل بعضها من عدد قليل من الصخور.[1]

[1] صالح مجيد دياري , **بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي** ,(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,2018) , ص 20.

تطالب خمس دول هى الفليبين وماليزيا وفيتنام وتايوان وبروناي بالسيادة على أجزاء من بحر الصين الجنوبي فيما تعتبر الصين أن معظم مساحته أراض صينية ، وتعتقد الصين أن الخلاف بينها وبين الدول الأخرى المطلة على بحر الصين الجنوبى يمكن حلها بالحوار المباشر وترفض تدخل أي أطراف خارجية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التى ترى الصين أنها تدفع المنطقة نحو التسلح ومخاطر نشوب صراعات وحروب. [1]

كما شكّل بحر الصين الجنوبى أزمة كبرى على مدار السنوات القليلة الماضية، وأصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تنذر بإحتمال تحولها إلى منطقة نزاع ، في ظل عدم التدخل لوقف هذا الخطر المحدق، فهذا المسطح المائي الضخم يمثِّل شريانًا بحريًّا حيويًّا للتجارة العالمية نظرًا لكونه بوابة عبور لما يزيد عن نصف السفن التجارية في العالم ، وتُقدَّر قيمة البضائع التي تُقلُّها تلك السفن بأكثر من 7 تريليون دولار سنويًّا ، وهي قيمة تُعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند وإتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مجتمعة. وتشهدأيضا هذه المنطقة عددًا من النزاعات الإقليمية المتقاطعة في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول، فبالإضافة إلى المزاعم التوسعية للصين ، ثمة دول أخرى لها نفس المزاعم الإقليمية والقضائية في السيادة على هذه المنطقة مثل الفليبين وفيتنام وماليزيا بروناي تايوان , ولا تقتصر النزاعات القائمة في بحر جنوب الصين على حق إستغلال الموارد فحسب ، بل إن هناك قلقًا حقيقيًّا من جانب الولايات المتحدة الأميركية والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة دون مراعاة القيود التي حددتها إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[2]

جزر بحر الصين الجنوبي:

ينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة و الصغيرة و الحدود البحرية و الجزر الرملية التي يطلق عليها بحر الصين الجنوبي , و هي مجموعة من الجزر تقع في أقصى جنوب الصين وتعرف حسب إختلاف موقعها بجزر سبراتلي و دونغشا و جزر شيشا و تشونغشا و جزر نانشا.

جزر سبراتلي و باراسيل :

هي جزر في بحر الصين الجنوبي تقع بين الصين و الفلبين و فيتنام و ماليزيا و بروناي , و يشكلوا أقل من 4كلم^2 من اليابسة متناثرة على أكثر من 000.425 كلم^2 من البحر , وجزر سبراتلي هي جزء من ثلاث أرخبيلات في بحر الصين الجنوبي ,و لها اهمية في ترسيم الحدود الدولية , كما و تدل المسوحات الأولية لهذه الجزر على وجود إحتياطات مهمة من النفط و الغاز الطبيعي , فنحو 45 جزيرة تحتلهم أعداد نسبية من

[1] صالح مجيد دياري, **مرجع سابق** , ص 23.

[2] **المرجع نفسه** , ص ص 30-32.

القوات العسكرية التابعة لكل من فيتنام و جمهورية الصين الشعبية , و تايوان و ماليزيا و الفليبين ,كما أعلنت بروناي أيضا منطقة إقتصادية خالصة في الجزء الجنوبي الشرقي لسبراتلي و التي تضم منطقة واحدة من الجزر الصغيرة تبرز فوق متوسط سطح المد .[1]

المطلب الثاني: الدول المتنازعة على منطقة بحر الصين الجنوبي.

إن النزاعات الاقليمية في بحر الصين الجنوبي , هي نزاعات حدودية بين الصين , تايوان , الفلبين , فيتنام ماليزيا و بروناي , و أهم هذه الجزر المتنازع عليها :سبراتلي و باراسيل ,و هما مجموعتان من الجزر غير المأهولة تقعان في بحر الصين الجنوبي و محل نزاع حدودي بين دول الجوار , و تشمل مصالح الدول المتنازعة الحقوق في مناطق الصين حول مجموعتي الجزر , التنقيب عن النفط الخام و الغاز الطبيعي في جزر سبراتلي , و الإدارة الإستراتيجية على هذه الجزر , بالإضافة إلى المطالبة الإقليمية بها , و يشمل النزاع أيضا المياه الاقليمية بين البلدان المختلفة في الإقليم , و تؤكد البلدان الواقعة عليه رغبتها في فرض إحترام منطقتها الإقتصادية الحصرية كما تزمع ضمان وصول متميز إلى الثروات البحرية الإقليمية , و من هنا برزت الإدعاءات الإقليمية حول العديد من الجزر و لاسيما إدعاءات الصين حول جزيرتي سبراتلي و باراسيل.[2]

الحجج القانونية للدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي :

طبقا لقانون البحر عام 1982 , فإن كل الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي لها الأحقية في ممارسة حقوقها ضمن المنطقة الإقتصادية الخالصة , بإعتبار أن الأخيرة تصل إلى 200 ميل بحري , و بما أن الجزر المتنازع عليها تقع ضمن المناطق الإقتصادية الخالصة لهذه الدول , فإن كل من الصين و الفليبين و فيتنام, ماليزيا بورناي لهم الأحقية في السيادة على هذه الجزر , إلا أن توسط هذه الجزر بحر الصين الجنوبي قد يزيد من تعقيد المشهد و زيادة حدة النزاعات و ذلك بسبب :

---

[1] صالح مجيد دياري, **مرجع سابق**.

2 فايزة جراح,ما هي أسباب ازمة بحر الصين الجنوبي؟ و هل يمكن ان تؤدي الى حرب؟في :
https://arabic.euronews.com/2015/05/26/troubled-waters-the-south-china-sea-dispute. (12-05-2020/18:20pm).

- **الأهمية الإستراتيجية للجزر المتنازع عليها** :إذ تمثل ممرا للملاحة العالمية و التنافس العالمي بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين خاصة بعد إستراتيجية الأخيرة التي تؤكد على الرغبة في تعزيز نفوذها في منطقة جنوب شرقي أسيا بوصفها أهم منطقة في العالم .[1]

– الطاقة و إمداداتها : طبقا للتقديرات و المسوحات الجيولوجية , فإن هذه المنطقة تحتوي على 7.17 مليار طن من النفط الخام , و مصادر أخرى ترى أن الإحتياطات المؤكدة في بحر الصين الجنوبي قد تصل إلى 5.7 مليار برميل , هذا فضلا عن وجود الغاز الطبيعي , و إستنادا لهذه التقديرات فإن الدول المتنازعة على الجزر من الصعب أن تتنازل عن هذه الثروات الهائلة و التي يمثلها النفط الخام , أيضا تمثل هذه الجزر عمق إستراتيجي لبعض الدول و تعد صمام أمان لأمنها القومي كالصين مثلا , بإعتبار إمدادات طاقتها تمر من هذه المنطقة , و بالتالي لا يمكن لبكين أن تتنازل بسهولة و تعرض أمنها للخطر .[2]

الموقف الصيني الرسمي من جزر بحر الصين الجنوبي :

يؤكد الموقف الصيني على ضرورة تسوية النزاعات حول بحر الصين الجنوبي من خلال ما سمته "مشاورات ودية بين الدول المعنية مباشرة ", عبر قنوات الحوار و المشاورات المفتوحة , و أن الأوضاع العامة في بحر الصين الجنوبي تتمتع بالسلام و الإستقرار .

إذ أن الموقف يشير إلى إن الصين تمتلك سيادة لا جدل فيها على جزر بحر الصين الجنوبي و المياه القريبة منها , و تأمل الصين بأن تلتزم فيتنام بـ"بيان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي" نصا و روحا و إتفاقية المبادئ الإرشادية الأساسية بشأن تسوية المسائل في المياه البحرية بين الصين و فيتنام ", كما و تعمل على تعزيز التعاون و الإستقرار لمنطقة بحر الصين الجنوبي بدلا من إتخاذ خطوات من شأنها تعقيد الوضع أكثر .[3]

[1] صالح مجيد دياري , **مرجع سابق** , ص 39.

[2] **المرجع نفسه**,ص 41.

[3] فايزة جراح , **مرجع سابق** .

المبحث الثاني :أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الأمريكي .

تخشى الولايات المتحدة من الجهود المتواصلة للصين , التي ترمي إلى السيطرة الكاملة على الموارد البحرية أيضا و الأراضي , التي يزخر بها بحر الصين الجنوبي , كما تطمح أيضا إلى أن تصبح قوة ذات سيادة في المنطقة مما سيعمل على إضعاف الوجود الأمريكي في غرب المحيط الهادي و كذلك في نظام تحالف المحيط الأسيوي هذا مادفع بالولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها في المحيط الهادي , و أيضا تعزيز علاقتها مع حلفائها التقليديين و البحث عن شركاء جدد في منطقة جنوب شرق أسيا.

المطلب الاول : جذور الإهتمام الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي .

تعود الجذور التاريخية لإهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر الصين الجنوبي إلى العام 1790 حيث كان البحارة الأمريكيين يمتلكون ثاني أكبر سفينة في العالم , و يروز الموانئ الصينية ما يقارب 30 سفينة تجارية كل عام , و في العام 1821 قامت البحرية الأمريكية بانشاء محطة لسرب السفن في شرق المحيط الهادي , فمنذ القديم برز الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة بصفة خاصة وآسيا الباسفيك بصفة عامة , في العام 1854 تمكنت أمريكا من توقيع معاهدة "كاناغاوا" مع اليابان[1] و التي بموجبها سمحت هذه الأخيرة بفتح مينائي "شيمودا" و "هاكوداته" لسفن الولايات المتحدة التجارية و المحافظة على سلامة البحارة الأمريكيين كما برزت الولايات المتحدة كأهم قوةأجنبية في الصين , و في العام 1844 بعد توقيع معاهدة "وانغيا" و التي بموجبها حصل الأمريكيون على الحصانة و الإمتيازات الدبلوماسية (تعتبر هذه الإتفاقيات غير متكافئة بين الطرفين و تخدم الصالح الأمريكي فقط خاصة التجارية) قامت أمريكا بإنشاء أول قاعدة عسكرية في العام 1899 في جزيرة "اوواهوا" التابعة لهاواي و التي تم تسميتها بـ "بيرل هاربور Pearl Harbor" و ذلك لإعتبارها قاعدة مثالية لتعزيز مصالحها و حماية خطوط الشحن الحيوية من قناة "بنما" غرب أمريكا .[2]

في فترة الحرب الصينية اليابانية الأولى (1894-1895)و التي هزمت فيها الصين و أجبرت على التخلي على تايوان , ما جعل منها دولة ضعيفة و عرضة لنهب للثورات الداخلية و كذلك أطماع القوى الخارجية فهنا برزت الإمبراطورية اليابانية كقوة كبرى وذات مطامع توسعية ,و في الحرب الصينية اليابانية الثانية (1937-1945) التي تزامنت مع فترة هجمات اليابان على قاعدة بيرل هاربور في العام 1941 بغرض

[1] Stanley B.Weeks And Charles A. Maconis , **The Armed Forces Of The USA In The Asia**-Pasific Region , (Australia : Allen& Unwin Pty Ltd , 1999),p7.

[2] Robert G.Sutter, **U.S Chines Relations Peerilous Past Paragmatic Present** ,(United Kingdom :Rowman& Littlefield Publishers, Inc , 2010),p16.

تدمير القاعدة الأمريكية , ما أدى بهذه الأخيرة إلى الإنضمام للحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء , لعبت أمريكا في هذه الفترة دورا قياديا في الصين ضد اليابان, هذا إلى جانب الضربة الذرية "لهيروشيما"و "ناكازاكي"

التي كانت نتيجة لعقود من السياسة الإمبريالية لليابان , و التي كانت تهدف لنشر نفوذها السياسي و العسكري في البلدان المجاورة و كذلك السيطرة على الموارد الطبيعية التي تزخر بها و على رأسها الصين .[1]

فعند نهاية الحرب العالمية الثانية , قامت قوات الحلفاء بإحتلال اليابان بقيادة الولايات المتحدة , و بعد إستسلام اليابان و قبولها بإعلان "بوتسدام " , قامت الولايات المتحدة بتوسيع نفوذها خاصة بالقاعدة الأمريكية في "أوكيناوا" ,و في كل المنطقة و خاصة الصين .و في عام 1911 إنتهى الحكم الملكي في الصين بإعلان الجمهورية على يد **صن يات صن Sun Yet-Sen** الذي لم يتمكن من إحكام سيطرته على البلاد ليتابع خليفته **شيانغ كاي شيك Chiang Kai –shek** الصراع ضد القادة العسكريين المحليين لتوحيد البلاد تحت سلطته بمساعدة أمريكا , حيث دعمت هذه الأخيرة كاي شيك خلال مقاوته للإحتلال الياباني و لاسيما في سنوات الحرب العالمية الثانية.[2]

بعد ذلك تجددت الحروب الداخلية في الصين ,ما بين حكومة شيانغ شيك القومية و الشيوعيين بزعامة ماوتسي تونغ , حيث إتصر هذا الأخير , بالرغم من مساندة أمريكا لخصمه , مما أدى إلى تراجع كاي شيك إلى الجنوب الشرقي و نقل حكومته إلى جزيرة فرموزا (المعروفة الأن بتايوان) ,و قيام جمهورية الصين الشعبية يقيادة ماوتسي تونغ عام 1949, لتأخذ العلاقات الأمريكية الصينية منعطفا أخر , و تم الإعتراف بنظام الحكم الشيوعي و جمهورية الصين الشعبية من طرف الإتحاد السوفييتي , في حين رفضت الولايات المتحدة ذلك وواصلت مساندة حكومة كاي شيك , و بعد وصول نيكسون إلى الحكم عمل على تسوية الخلافات مع جمهورية الصين الشعبية , و الذي تزامن مع الإنفتاح الإقتصادي و التنمية في الصين , و لكن بدأت المخاوف الأمريكية تظهر عقب تسارع صعود الصين الإقتصادي و نجاح مخططاتها التنموية .[3]

كما و شهدت العلاقات الأمريكية – الصينية ليونة كبيرة خاصة مع احداث 11 سبتمبر حيث أسفرت على تعاون كبير بين الطرفين لمكافحة الإرهاب , و ذلك منذ وصول **هو جينتاو Hu Jintao**إلى الحكم

---

[1] Shaun Breslin, **Handbook Of China's International Relations** ,(London :Albert House, 1-4 Singer Street , London EC2A 4BQ,2012), p.129.

[2] Aglietta Michel,Pscal Blanquè , Nicolas Bouzou , Jean-Luc Buchalet et Bernard Esambert,**La chinamèrique**, (Saint-germain :Groupe Eyrolles,2010),p,98.

[3] Shaun Breslin,**IBID**, p, 137.

في 2004 و الذي أحدث تغييرات كثيرة في العلاقات الأمريكية –الصينية , و لكن لم يجعل منها أولوية على عكس العلاقات الصينية مع الدول الأخرى , ما أدى إلى خيبة أمل أمريكية و زيادة تخوفها أكثر من الصعود الصيني , فقامت بإقامة قواعد عسكرية في أوزباكستان و تعميق العلاقات مع الفلبيين , الهند , ماليزيا سنغافورة (ضرب عصفورين بحجر واحد مكافحة الإرهاب و احتواء الصين),و سارت العلاقات الأمريكية – الصينية إلى الطريق الإيجابي مع وصول أوباما إلى الحكم , و لكن تصاعد التوتر بينهما في عام 2009 بسبب المبيعات الأمريكية العسكرية لتايوان و أيضا المواجهة البحرية بين سفينة المراقبة الأمريكية و بين السفن البحرية الصينية التي وقعت على بعد 75 ميلا جنوب جزيرة هلينان الصينية.[1]

المطلب الثاني : دوافع الإهتمام الأمريكي بالمنطقة و أهم الإستثمارات فيها .

منذ نهاية الحرب الباردة , كانت أمريكا هي القوة الأكبر في المحيط الهادي بمساعدة من حلفائها و أبرزهم اليابان و كوريا الجنوبية , في الوقت الذي كانت فيه الصين تصعد كقوة إقليمية محتملة تحاول سد نقاط ضعفها الحدودية , و أصبح بحر الصين الجنوبي منطقة توتر خاصة بين الولايات المتحدة و الصين , حيث يوجد تباين في وجهات النظر بين الطرفين , فيما يخص الهيمنة الإقليمية على هذه المنطقة , فالصين تصور هذا النزاع على أنه مسألة سيادية , في حين ترى الولايات المتحدة على أنه حل لمخاوفها المتقدمة بشأن حريتها في الملاحة (و الأساس هو صراع المصالح الإقتصادي , طبعا) , فأصبح بحر الصين الجنوبي أحد المصالح الإستراتيجية بين القوتين, مما يشكل خطرا بإندلا ع نزاعات مع بلدان الجوار.[2]

تعد أحد الأسباب المعلنة لتمسك الولايات المتحدة بموقفها في بحر الصين الجنوبي , الحفاظ على تفوقها العالمي و سيطرتها على البحار لتكون قادرة على ضمان حركة آمنة لبضائعها , ونشر قوتها العسكرية على جميع أنحاء العالم أيضا , ما يحفظ نشاطها الإقتصادي العالمي و يغذي إقتصادها المحل كذلك , كما و يضمن معالجة لأي تهديد للأمن القومي الأمريكي خارج حدود الوطن من قبل بحرية أمريكية قوية , فالبحر أساس للعديد من الإستراتيجيات السياسية الوطنية , كالحق في القيام بدوريات و بناء قواعد و أيضا تنظيم التجارة عبر الممرات المائية , ما يعني تأمين الموارد الحيوية للحفاظ على النمو الإقتصادي و كذلك الإستقرار السياسي حيث تتمركز أمريكا بشكل لا جدال فيه في المنطقة , متمركزة على مبدأ حرية التنقل , كما و تعتبر أن الجزر التي قامت الصين ببنائها تهدد ملاحتها البحرية , و أيضا , عسكرتها لبحر الصين الجنوبي و توسعها الإقليمي

[1] Robert G.Sutter,**U.S Chines Relations Perilous Past**: **Pragmatic Present**,(United kingdom :Rowdom &Littlefield Publishers,Inc,2010),p,65.

[2] عزيزة طارق ,**استراتيجية الولايات المتحدة في اسيا في ظل النهوض الصيني** ,(مركز حرمون للدراسات المعاصرة , فيفري 2017),ص.ص3.4.

أمر غير شرعي و خطير , لأنه يهدد سيادة العديد من الدول , كما و يعرض إزدهار العالم للخطر و هذا ما إنتقدته الصين بشدة.[1]

كما لم يتردد بعض المحللين الصينيين عن إتهام أمريكا بالسعي لتطويق الصين ,حيث أكدت هيلاري كلينتون عن مركزية آسيا و المحيط الهادي و أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية في مقالها ""عصر أمريكا الباسيفيكي" ,حيث تحدثت عن أولوية زيادة الإستثمار الدبلوماسي و الإقتصادي و كذلك الإستراتيجي في آسيا و المحيط الهادي , و أنها أصبحت محركا في السياسة العالمية ,كما يظهر إهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة من خلال هذا المقال عبر التركيز على مسألة حقوق الإنسان و حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي وكذلك شفافية الأنشطة العسكرية , و أن منطقة آسيا الباسيفيك و المحيط الهادي قد تحولت إلى بؤرة تركيز في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة .[2]

تعتبر الولايات المتحدة فكرة صعود الصين السريعة لا يمكن تقبلها , و هذا ما أدى بها إلى رد فعل منذ بروزها كقوة إقليمية , حيث تبحث عن كيفية إحتوائها , لذلك تعمل على تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كأستراليا , اليابان , نيوزيلندا , كوريا الجنوبية و تايلاندا , و سعيها لإقامة شراكة جديدة مع دول أخرى في المنطقة مثل بنغلاديش , بروناي , أندونيسيا , ماليزيا , سنغافورة و فيتنام , هذا ما يعني إحكام الطوق حول القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي , و بالتالي منع تحركاتها في مجال أوسع , كالمحيط الهندي الذي يشكل منطقة جيوسياسية بين الولايات المتحدة و الصين , هذا فضلا عن سيطرتها على المنطقة التي تمس مصالح الصين ,[3]و قلقها المتزايد من نفوذ الصين ما دفعها أيضا إلى تعزيز العلاقات مع الهند كجزء من إستراتيجيتها لمواجهة الصين , مستغلة في ذلك حدة التنافس بين الجارتين الأسيويتين , و لاسيما بعد تزايد الأنشطة و المشاريع الصينية في سيريلانكا ,منطقة النفوذ الهندية التي أصبحت تحت تأثير النفوذ الإقتصاي الصيني عبر المرافئ الممولة من قبل الإستثمارات الصينية , و أيضا باكستان , العدو التاريخي للهند , كذلك توقيع معاهدة تعاون بين الفليبين للدفاع الموسع عام 2014, بهدف تحقيق التوازن من قبل الولايات المتحدة

---

[1] Leszek Buszynski,''The South China Sea :Oil , Maritime Claims, And U.S-China Strategic Rivalry'' ,**The washington Quarterly** ,march 2012, p.148.

[2] عزيزة طارق , **مرجع سابق** , ص 12.

[3] Aglietta Michel ,Pscale Blanquè, Nicolas Bouzou , Jean-luc Buchalet Et Bernard Esambert, **IBID** ,p 101.

في المحيط الأسيوي , و تبقى المسألة التايوانية من النقاط الحساسة بشكل كبير في العلاقات الأمريكية – الصينية حيث تمثل رهان إستراتيجي و تبقى أمريكا حليفة تايوان و تدعمها في كل الحالات .[1]

القواعد العسكرية الأمريكية في جنوب شرق أسيا و المحيط الهادي :

تمتلك الولايات المتحدة العديد من القواعد العسكرية في مختلف مناطق العالم و يمثل عددها 750قاعدة لكن هناك من يقول أنها تزيد عن الألف , في 130دولة , في أسيا من بينها : باغرام,قندها , خوست , لورا بولي في أفغانستان ,في الجزيرة الكورية جنوبا , جزر سنكاكو , تايوان و عدد كبير من القوات الأمريكية المتمركزة بشكل دائم في الفليبين , سنغافورة و أستراليا مثل / غوام ,صاولي ,دييغو غارسيا , و في اليابان القواعد الجوية الأمريكية الرئيسية في بوكوتا , ميساوا , إنسوجي و إيواكوني , و أيضا في أوكيناوا و التي هي عبارة عن مجموعة من 60 جزيرة شبه إستوائية في منطقة أقصى جنوب اليابان , حيث تشكل القاعدة الأمريكية الأمثل لأنها تطل على المحيط الهادي بإتجاه تايوان,مما يجعلها حصنا حيويا للإستراتيجيين الأمريكيين العسكريين المهتمين بإحتواء الصين , و هنا يتمركز الجزء الأكبر من القوات الأمريكية البالغ عددها 47.000جندي [2] و إنتشار المنشات العسكرية الأمريكية و محطات الإستماع الموجودة بقرب من الشواطئ الصينية .

كما تمثل القوات العسكرية الأمريكية في أسيا أقوى القوى العسكرية في المنطقة بأسرها , حيث تضم 120.000جندي , 31 غواصة هجومية تعمل بالطاقة النووية , و 12 طرادا مليئ بالسلاح , و 29 مدمرة , و 12 فرقاطة , و أيضا سفن سطح مزودة بأجهزة AEGI في أستراليا و كوريا الجنوبية ,مزودة بعدة أنواع من الصوارخ البالسيتية و صواريخ أرض و أيضا صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية كلها تم نشرها في 2008, و في عام 2014تم نشر 6حاملات طائرات تحمل و يصل إلى 500 طائرة مقاتلة وضعت بالخدمة و في 2016 زادت السابعة و سفينة فورد تعتبر من الطراز الأول [3] , هذا إلى جانب نشر جنودها التي تخضع لتحسينات مستمرة ,و قامت بإضافة 8 طائرات حربية و قامت بتكثيف جهودها للموازنة في رفع المستوى بين الفروع و التسليح في قواعد يوكوسوكا و يوكوتا , كما ساهمت في تحديث مجال التكنولوجيا

---

[1] Aglietta Michel, Pscale Blanquè , Nicolas Bouzou , Hean-Luc Buchalet Et Bbernard Esambert ,**IBID** , p.105.

[2] سوفيدريني كاكوشي," نمو موجة الاعتراض على القواعد الامريكية" , وكالة الانباء العالمية بريس سيرفس, 2019 في :
http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2744.

[3] كودج زهيغيو ,**انشاء البحرية الصينية** ,ترجمة :حليم نصر ,(لبنان: الدار العربية للعلوم و الناشرون ,2017),ص,90.

البحرية , و تبادل المعلومات الإستخباراتية مع القوات الأمريكية , ماسبب قلقا دائما للصين لأن حليفها الوحيد في المنطقة هو كوريا الشمالية .

كما و برهنت الولايات المتحدة عن أهميتها في أسيا من خلال مجموعة النشاطات العسكرية و الدبلوماسية التي تتضمن مناورات عسكرية ضخمة و متكررة , هذا إلى جانب بناء علاقات أوثق مع حلفاءها التقليديين أيضا تكثيف الروابط السياسية و تجارة الأسلحة بين أمريكا و المعارضين التاريخين للصين مثل الهند, فيتنام و الفليبين , و سعيها لكسب دعم أستراليا و تايلاندا , و أيضا تدخلها في مسائل بحر الصين الجنوبي و ذلك من أجل شق الصين عن رابطة الأسيان , لأن ميزة التحالف الغير رسمي للولايات المتحدة مع الرابطة المذكورة هو توفيرها لنوع من الردع النووي الموسع لحلفاءها الغير نوويين ضد الصين .[1]

التحالف الأمريكي مع دول المنطقة بين الإشتثمارات الإقتصادية و العسكرية .

-علاقة الولايات المتحدة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا: في 2011 كانت الولايات المتحدة كرابعة أكبر شريك تجاري لآسيان، بعد الصين و الإتحاد الأوروبي و اليابان ، وبالكاد تشكل 10%من إجمالي تجارة الرابطة، إذ تراجعت بشكل كبير مقارنة بـ 2007، بالإضافة إلى ذلك بحسب أرقام رابطة الآسيان تسهم وارداتها من الصين بنسبة17% من إجمالي التجارة , بينما تسهم الولايات المتحدة ب 12 % في عام 2009, نتيجة عن إتفاقية التجارة الحرة مع الصين و الآسيانCAFTA, و شعرت أمريكا بضغط المنافسة و إستجابة لنفوذ الصين المتزايد ,أعلنت أمريكا تحت حكم أوباما ، قرار الدخول في إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي TPP وفقا لإستارتيجية العودة إلى آسيا التي أطلقها في2009 , كما عبرت أمريكا عن إرادتها في دعمها لإنشاء منظمة التجارة الحرة في آسيا الباسفيك FTAAP ، ما يتبين بصورة واضحة أنه رد فعل أمريكي على الآسيان 3+، الرابطة التي تحتفظ بإتفاقها مع الصين التجاري المذكور، و إستقبالها لعرض أمريكا بحماس ، أين تم تعيين فيتنام، بروناي في الأول، لكن هدفت أمريكا أن تزيد نفوذها في جنوب شرق آسيا .[2]

[1] Francois D' Alancon ,"Asie-pasifique , Une Prèsonce Militaire Amèricaine Renforcèe, L a Croix",15 avrile2016 danc :
http://www.la-croix.com/monde/asie-rt-oceanie/asie pasifique -militaire-americaine-renforcèe-2016-04-15-1200753819. (**23-05-2020/9 :30am**)

[2] **LOC.CIT**.

كما و تشترك الأسيان في علاقات مختلفة معى الصين و الولايات المتحدة الأمريكية , حيث تعتبر وسيطة في هذا التنافس الإستراتيجي , بينما تستمر في متابعة التبادل الإقتصادي مع الصين , كما سعت العديد من دول الرابطة أيضا إلى تعزيز العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة للحماية من "تهديدات الصين" فالإهتمام بالتوازن الإستراتيجي دفع بدول الأسيان إلى تنظيم مناورات عسكرية مشتركة بقيادة الولايات المتحدة شاركت فيها 14 دولة في التدريبات العسكرية المشتركة و التي بدأت في تايلاندا وأندونيسيا و إنتهت في سنغافورة في 7سبتمبر 2019[1] ,و هو محاولة منها لردع الصين و الرد لكونها لاعب إقليمي رئيسي من حيث الإقتصاد و التجارة, هذا إضافة إلى زيادة التعاون العسكري بين دول جنوب شرق أسيا و الولايات المتحدة , حيث أبرزت التوترات في بحر الصين الجنوبي مزيدا من التوازن العقد في المنطقة , بينما وضعت كل من فيتنام الفلبين ماليزيا , مطالبات سيادية في بحر الصين الجنوبي , و يبدوا أن هذه الدول تعمل من أجل المصلحة المشتركة لجنوب شرق أسيا عندما تنظر إلى الصين كتهديد.[2]

العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و دول المنطقة :

ماليزيا:

وافقت الحكومة الماليزية على إستثمارات أمريكية بقيمة 5.62 مليار /دولار في النصف الأول من 2019 مقابل نحو 113مليون/دولار في 2018 , كما وافقت مقترحات إستثمارية أمريكية بقيمة 11.69 مليار رنجيت في القطاع الصناعي , مقارنة ب 307 رنجيت في 2018 , لتحل محل الصين على رأس قائمة الإستثمارات .[3]

---

[1] Sarah Kirchberger, **Assessing China'sNan=val Power Technological Innovation**, **Economic Constraints And Stategic Implications**,(New York :Springer Heidelberg,2015),p,42.

[2] Hung Ming-te And Tony Tai-ting Liu, "Sino-U.S.Strategic Competition In Southeast Asia:China's Rise And U.S. Foreign PolicyTransformation Since 9/11", **Plitics Perspectives5**,2011,p110.

[3] Bruno Philip,'' Premieres Manoevres Militaires Conjointes Des Etats-Unis Avec Les Pays D'Asie Du Sud-Est'' , Le Monde, 07 septembre2019 danc : http://www.lemonde.fr/international/article/2019/09/07/premieres-man-uvres-militaires-conjointes-des-etats-unis-avec-les-pays-d-asie-du-sud-est 5507615_3210.html (**25-05-2020/16:30pm**).

الفيتنام :

رغم الماضي الشائك بين الدولتين , إلا أن هذه العلاقات عرفت تحسنا , حيث وقعت هانوي وواشنطن اتفاقية تجارية ثنائية عام 2000 سمحت للفييتنام بدخول أكبر سوق عالمي بعد تخفيض نسبة كبيرة من التعريفات الجمركية , ثم ساهمت أمريكا في تسهيل دخول فييتنام منظمة التجارة العالمية عام 2007, و هو ما أتاح لها أن تصبح لاعبا مندمجا بصورة كبيرة في الإقتصاد العالمي , و مثلت فييتنام بديلا جيدا للإستثمارات الخارجية خاصة التصنيعية , حيث تنخفض تكلفة العمالة مقارنة مع دول مثل الصين و فضلت الكثير من الشركات الأمريكية الإنتقال إلى الفييتنام من أجل تقليل إعتمادها على الصين.

كما و يجمع الفييتنام و الولايات المتحدة علاقات دافئة , و هو ما أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة أكبر شركاء التجارة مع الفييتنام , بعدما تم رفع العقوبات الإقتصادية عنها في 1995, بعدما كانت الفييتنام رمزا للعداء و الشك لكل ما هو أمريكي , كما أصبحت مركزا سياحيا للأمريكيين و مركز جذب إستثماري و تبادل ثقافي .[1]و سعت الفييتنام إلى رفع مستوى النزاعات في بحر الصين الجنوبي إلى المستوى الإقليمي من خلال إدعاء أن النزاعات السيادية تشكل تهديد مشترك لرابطة أسيان , فإنضمت إليها الفيلبين , ماليزيا و اندونيسيا , و تدخلت أمريكا أيضا , و هذا ما زاد من تعقيد الموقف , فدخلت الفييتنام إلى اتفاقية TPPو الفيلبين كحليف تقليدي للولايات المتحدة , على الرغم من أن أمريكا ليس لها مطالب مباشرة بالسيادة في بحر الصين الجنوبي , إلا أنها تقف بجانب هذه الدول ضد الصين للحفاظ على مصالحها في المنطقة , و أصبحت الفييتنام أكبر مستورد للسلاح في جنوب شرق أسيا , و ذلك من أجل تحسين قدراتها على المنافسة في بحر الصين الجنوبي.[2]

الفيلبين :

وقعت الولايات المتحدة إفاق مع الفيلبين في 2014 , ما أعطى لها صلاحية الدخول إلى 5 قواعد عسكرية في الفيلبين , و قامت أمريكا بتعزيز نطاق تحالفها مع دول المنطقة و تقوية قوتها الجوية و البحرية في المحيط الهادي و جنوب شرق أسيا ب 60% و 40% في باقي العالم و ذلك مع حلول عام 2020, كما وبدأت الولايات المتحدة دوريات بحرية مشتركة مع الفيلبين في 2016 , تاركة 275 جندي من بينهم القوات

[1] Hung Ming-Te and Tony Tai-Ting Liu,**IBID**, p113.

[2] **IBID**, p 118.

الخاصة و طائرة هجومية من طراز A-10 , حيث شارك هؤلاء الجنود في مناورات بالكتيبة التي شارك فيها 7000 جندي أمريكي و فيلبيني و أسترالي .[1]

سنغافورة :

تشترك الولايات المتحدة و سنغافورة في معاهدة التبادل التجاري الحر التي وقعت في 2003 , حيث تقف أمريكا بجانبها ضد مطالب الصين للجزر المتنازع عليها, خاصة لقربها من مضيق ملقا , الذي يعد محور إستراتيجي في جنوب شرق أسيا , فالإهتمام الجيوسياسي الأمريكي بالمضيق يضع الإستراتيجية الصينية في أزمة , إذا ما قررت سنغافورة بمنع مرور السفن الصينية عبر المضيق , فتعد الصين أكبر شريك تجاري لسنغافورة لكن الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي فيها ,ففي عام 2017 بلغ إجمالي الإستثمار الأمريكي المباشر 274مليار /دولار ,كما و لسنغافورة دور كبير في التأثير على الدبلوماسية الإقليمية في أسيا و تتشارك مع الولايات المتحدة في تعاون مستمر في مجال تنفيذ القانون , و يعد هذا التعاون أمرا ذو أهمية كبيرة ذلك لأن سنغافورة هي من أكثر مراكز للشحن إدخارا في العالم و تمثل أيضا نقطة عبور ملايين المسافريين جوا كما تقوم سنغافورة بالتشجيع على زيادة مشاركة الولايات المتحدة في أسيا و لكن تحذر من أن الجهود المبذولة لإحتواء الصين قد تؤدي إلى نتائج عكسية , ففي ماي 2019 صرح وزير خارجية سنغافورة من أن النظر إلى الصين كعدو و يجب إحتواءه لن ينجح على المدى الطويل , و ذلك بالنظر إلى مجموعة كاملة من القضايا التي ستطلب تعاونا بين الولايات المتحدة و الصين .[2]

المطلب الثالث:الإستراتيجية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي .

بعد نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينات و إنتصار الولايات المتحدة الأمريكية و هزيمة الإتحاد السوفييتي ثم تفككه مطلع تسعينات القرن الماضي , و ظهور النظام العالمي الجديد , و الأحادية القطبية أو القرن الأمريكي الجديد , الشيء الذي أثبت إنفراد الو.م.ا بقيادة العالم ووصفها القوة العظمى الوحيدة دون منازع وكذلك مقابل رواج نزعة التنظير للزعامة الأمريكية , ظهرت كتابات تذهب إلى التشكيك في نظام القطب الواحد و التلويح بظهور عالم متعدد الأقطاب مفندة مزاعم إحتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها و هيمنتها في القرن 21.

و بالفعل لم يطل الوقت حتى تجلت أوهام القرن الأمريكي , و لاسيما بعد التعثر الأمريكي في أفغانستان و العراق والفشل الذريع لما يسمى بالحرب على الإرهاب, فضلا عن الأزمة المالية العالمية في 2008 , و أثارها

[1] Bruno Philip, **IBID**.

[2]'' U.S Singapore Relations'',**Congressional Research Service**, Informing The Legislative Since 1914,may20/2019.

الإقتصادية و الإجتماعية السلبية التي ألقت بضلالها على العالم عامة و أمريكا خاصة ,و ذلك كله بالتزامن مع ظهور قوى ناشئة وولادة خصوم جدد للولايات المتحدة الأمريكية , الساعين للتأثير في مجرى السياسة الدولية و تحقيق مكاسب غالبا ما تكون متعارضة مع المصالح الأمريكية .

أيضا بالنظر إلى الإمكانيات و القدرات الهائلة المادية و البشرية التي تمتلكها الصين و سعيها الحثيث لتنفيذ خططها التنموية الشاملة و الطموحة , فقد ينظر إليها بوصفها المنافس المحتمل الذي سيقوم بتحدي الولايات المتحدة , و بالفعل إستطاع العملاق الأصفر إزاحة الولايات المتحدة , و إحتلال الصدارة في أرقام النمو الإقتصادي و حجم الإنتاج و التصدير و كتلة الإحتياطي النقدي , و إحتلت موقع الشريك التجاري الأول , مما دفع بدوائر صنع القرار الأمريكي إلى الإلتفات إليها و إيلاء الإهتمام الأكبر لأسيا عموما و جنوب شرقها على نحو خاص , حيث تطمع الصين لكونها صاحبة اليد الأولى هناك , و هو ما عبرت عنه أمريكا بسياسة "الإتجاه شرقا" و "إعادة التوازن في شرق أسيا و المحيط الهادي ".

تعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ من المناطق ذات الأهمية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد تلك الأهمية فى ضوء تنامى المد الصينى فى تلك المنطقة سياسياً واقتصاديا وعسكرياً, ولا شك أن العلاقات الصينية الأمريكية هى علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حين والتصارع حين أخر ويرجع ذلك لاختلافات مصالح كل منهما عن الأخرى، ونجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي كما ترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة فعلى أية حال يمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية في آسيا هدفها الرئيسي هو تطويق الصين من خلال تواجد للقوات الأمريكية في مناطق العمق الإستراتيجي للصين، وتطويقها سياسياً وإقتصادياً فيما يعرف باسم إستراتيجية"إحتواء الصين".[1]

يمكن تقسيم هذه الإستراتيجية إلى ثلاث محاور :

المحور الأمنى والعسكري:

حيث سعت الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة إلى تقوية تواجدها العسكري فى منطقة شرق آسيا فعمدت إلى التحالف العسكري مع عدد من الدول كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ، كما عمدت واشنطن إلى الحد من قدرة الصين من خلال إبرام الإتفاقيات الدفاعية مع اليابان ، بالإضافة إلى تهديدات أمريكا المستمرة للصين وإعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية وإتهام بكين بعدم الإهتمام بأمن دول الجوار وتقيم

[1] فيديا نادركاني, **الشراكات الإستراتيجية في أسيا : توازنات بلا تحالفات**,(ابوظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية,2014),ص 37.

الولايات المتحدة علاقات عسكرية وثيقة مع تايوان هذه الجزيرة التى تتميز بأنها منصة إستراتيجية للعمليات العسكرية ضد الصين و أمنها في الطاقة.

بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة بالمناورات البحرية الكبرى بمشاركة دول الإقليم والتى كان أهمها التدريبات العسكرية الأمريكية فى خان كويست بمنغوليا على الحدود الشمالية للصين فى عهد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، بما عد تحديا مباشرا للصين في محيطها الإقليمي.[1]

كما تحتفظ الولايات المتحدة حاليا بخمسين سفينة بشكل ثابت غرب المحيط الهادئ، فيما تتمركز حاملة الطائرات جورج واشنطن فى اليابان، ومحاولة واشنطن إعادة توزيع 60 % من قواتها البحرية بالمنطقة والإتفاق على وجود 2500 من قوات المارينز الأمريكية فى أستراليا ونشر أربع سفن قتالية فى سنغافورة.

المحور الإقتصادي:

سعت الولايات المتحدة من أجل العمل على إيجاد نفوذ إقتصادي قوى لها داخل القارة الآسيوية من خلال بناء علاقات إقتصادية مع دول المنطقة لتحجيم الدور الإقتصادي للصين وتقليل نموها، ووقف تعاظم دور الصين فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثال ذلك التوقيع على إتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك (TPP) مع 11 دولة من دول المنطقة (أستراليا، بروناي، كندا، تشيلى، اليابان،المكسيك، البيرو، نيوزيلندا، سنغافورة، وفيتنام) وإستثناء الصين منها، وقد رأت الولايات المتحدة أن هذه الإتفاقية ستسمح لها وليس الصين بوضع خريطة إقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

بالرغم من إعلان إدارة الرئيس الأمريكي (ترامب) إنسحابه من هذه الإتفاقية فى يناير 2017، إلا أن ذلك لا يعد تخلياً عن إستراتيجية سلفه الإقتصادية إزاء الصين، بل جاء إنسحاب ترامب لإعتقاده بأن هذه الشراكة تضر مصالح العمال الأمريكيين.[2]

كما تحاول الولايات المتحدة قطع جميع الطرق التى تزود الصين بالنفط من خلال التعاون النفطي عبر الآسيوي والتى تصل مباشرة إلى الصين من خارج الممرات البحرية التقليدية المراقبة من جانب البحرية الأميركية.

---

[1] جوزيف س . ناي,**مفارقة القوة الأمريكية** ,ترجمة:د.مُحَّد توفيق البجيرمي,(الرياض : العبيكان ,2003),ص55.

[2] **المرجع نفسه** , ص 65.

ا لمحور السياسي والدبلوماسي:

لتحقيق أهداف إستراتيجيتها، تعمل واشنطن على تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كأستراليا واليابان نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وتايلاند، كما تسعى لإقامة شراكات وتحالفات مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، أو إثارة الإضطرابات فى الدول التى تتمثل أهمية للصين مثل ميانمار ، أو حتى التورط فى إثارة الإضطرابا: ت داخل الصين نفسها من خلال دعم حركة – إحتلوا وسط المدينة – فى هونج كونج وبدأت الولايات المتحدة فى تكوين نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين بتدشين حوار إستراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند ومن غير المستبعد أن تبدأ الولايات المتحدة فى توسيع نطاق هذا التحالف مستقبلا.[1]

كذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز وجودها الدبلوماسي هناك من خلال زيارات لكبار المسئولين الأمريكيين ركزت على اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وغيرهم المجاورين للصين كما سعت واشنطن للعب دور أكبر فى المنظمات الإقليمي فقد إستضاف قمة منظمة التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.

أيضا إعتماد دبلوماسية الإنتشار إلى الأمام والتى تعتمد على إيفاد جميع الأدوات الدبلوماسي إلى كل ركن وبلد فى منطق آسيا والمحيط الهندي.

فلاشك أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن إستراتيجيتها تجاه الصين، خاصة أنها ترى فى الصين العدو الأوحد فى منطقة أسيا والمحيط الهندي التى تستطيع منافستها وزعزعة الوجود الأمريكي فى تلك المنطقة فى ظل الصعود الملحوظ للصين فى شتى المجالات.[2]

يمكن تلخيص النهج الأمريكي الحالي تجاه الصين , بأنه إستراتيجيا يهدف إلى الاحتواء و المشاركة في أن واحد , فبنما تدعم الديناميات الإقتصادية و السياسية منطق المشاركة, فإن الديناميات العسكرية تحقق منطق الإحتواء , و الحاجة إلى المشاركة تفرضها العولمة و الإعتقاد الأمريكي أن المشاركة الإقتصادية ستقود إلى تحقيق الديمقراطية في الصين, فوفقا لهذا المذهب , فإن النمو الإقتصادي المذهل للصين سيفضي في نهاية المطاف إلى تحول ديمقراطي في البلد .

---

[1] جوزيف س . ناي , **مرجع سابق** , ص–ص66–70.

[2] **المكان نفسه.**

كما إن هناك مستوى غير مسبوق من الترابط الإقتصادي ما بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية أحدثته العولمة,فأمريكا تعتمد على إفراط الصين في الإدخار , في حين إن الصين تعتمدعلى إفراط أمريكا في الإقتراض و في الإستهلاك .

المبحث الثاني :أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الصيني .

تعتبر منطقة جنوب شرق أسيا عامة و بحر الصين الجنوبي خاصة ذات أهمية إسراتيجية للدول الاقليمية في هذه المنطقة و على رأسها الصين , و لطالما كانت نقطة خلاف و تنازع بين الصين مع عدة دول أخرى على حدوده و حقوقه البحرية و مجموعة الجزر , و ذلك نظرا لأهميتها الإستراتيجية و الإقتصادية و خاصة من منظور الصين .

المطلب الأول :الأهمية التاريخية و الثروات الطبيعية في المنطقة .

يعود تاريخ إكتشاف جزر بحر الصين الجنوبي إلى العصور القديمة , حيث تم إستخدام هذا البحر كوسيلة للتواصل بين السفن التي تبحر على سواحلها و كانت موانئها تحت حكم مختلف الدول و السلالات في عهد أسرة هان 206 ق.م , من أجل هذه تطالب الصين بإسترجاع الحق في السيادة المطلقة على هذه الجزر أهمها جزر سبراتلي و باراسيل , و اللتان هما محل نزاع حدودي بين دول الجوار , و تبرر الصين مطالبها بحجج تاريخية و التي تقول بأنها ممتلكات تابعة لها من فبل أسرة هان في 110م و سلالة مينغ من 1403إلى 1433م .

فكان الصينييون منذ القديم يمارسون التجارة و الصيد في المنطقة , و في عصر الضعف الذي مرت به الصين تم الإستيلاء على ملكياتها من قبل المستعمرات و الدول المجاورة .[1]

إن ملكية الجزر باراسيل و سبراتلي في بحر الصين ابجنوبي , كان موضع خلاف منذ سنين –كما تم التطرق إليه سابقا– لكن إشتد الخلاف في الأونة الأخيرة , حيث تمثل هذه الجزر محل أطماع الدول التي تطل على بحر الصين الجنوبي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان , رغم أنها خارج المنطقة الإقليمية , ولكن هذا لا يمنع أن لديها مصالح أمنية و إقتصادية كبيرة في المنطقة .

بعد إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 الذي ينص على أن لكل دولة الحق في تحديد عرض بحرها بمسافة لا تتجاوز 12 ميلا بحريا مقاسة من خطوط الأساس المقررة , وفقا لهذه الإتفاقية و بمناسبة

[1] مايكل براون ,أوين كوتي و ستيفي ميلر,**صعود الصين**, ترجمة:مصطفى قاسم ,(القاهرة :المركز القومي للترجمة ,2010),ص,117.

إجتماع لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري UNCLCS في 2008 , قدمت ماليزيا و الفيتنام طلبا رسميا بحقها, فتصاعد التوتر مع الصين و بدورها قدمت طلبا في 2009 و أتت بأدلة تاريخية تدل بأنها لا تتمتع بالسيادة المطلقة في المنطقة و أن بحر الصين الجنوبي يعتبر مصلحة وطنية للصين , و تبرر أن ملكيتها للمنطقة سبقت الإتفاقية , فهي لا تعترف إلا بالحدود التي وضعتها بعد الحرب العالمية الثانية المعروفة "بالخطوط التسعة NDL و التي تضم حوالي 85% من بحر الصين الجنوبي , و بموجب هذه الخطوط , تقول الصين أن كل ما يوجد في بحر الصين الجنوبي هو ملك لها و فقط.[1]

-خط الخطوط التسعة Nine Dash Line:

لقد أحدث موضوع الخطوط التسعة نقاش أكاديمي و جدل سياسي طويل , و ذلك نظرا لغموضه , فمن المفترض أن مطالب الصين ترتبط إرتباطا وثيقا بالخطوط التسعة و مع ذلك الموقف الصيني لا يزال يتميز بالغموض , إذ لا يوجد تفسير واضح له , و لم يتم استخدام الNDL في الساحة الدولية حتى 2009,كما ترفض الولايات المتحدة المطالب الصينية في سيادتها على الجزر , و تعتبر المنطقة ضمن المياه الدولية , وكما يرى علماء القانون أن مطالب الصين لا تتوافق مع المبادئ التي حددتها الأمم المتحدة و UNCLCS أيضا ووفقا للتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أنه يمكن تقسيم المطالب الصينية إلى ثلاث فئات مطالبها بالجزر , مطالبها بالحدود الوطنية و مطالبها التاريخية , فلا يمكن للصين أن تدمج في مطلب واحد ما لديه أوزان مختلفة ,و تعتبر أولوية الأمم المتحدة ليست في النظر في شرعية الخطوط التسعة , بل أولا تحديد الوضع القانوني للخصائص البحرية داخل المنطقة المحاطة بالخطوط التسعة .[2]

-الأنشطة الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي :

تصاعدت حدة التوتر في بحر الصين الجنوبي بشكل كبير في العام2015, و ذلك بسبب محاولات الصين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر الصناعية و إستصلاح الأراضي على نطاق واسع ,حيث شرعت بكين في تنفيذ إستراتيجيتها على نحو متسارع , مما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير طريقة تعاملها مع ملف بحر الصين الجنوبي و سعت إلى إستصدار قانون دبلوماسي متعدد الأطراف لهذه الأزمة.

---

[1] مايكل براون,أوين كوني و ستيفن ميلر , **مرجع سابق** , ص 121.

[2]" United Nations Convention on the Low of the Sea'' ,1982 in: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/text/unclos_e.pdf,(accessed **may20/2020/18:20pm**)

حيث قامت الصين كما سبق الذكر ببناء جزر إصطناعية في مساحات بحرية تعتبر مناطق إقتصادية لدول أخرى كالفيتنام و الفيلبين و هو ما زاد من حدة الخلافات و التوتر , وحسب القانون الدولي للبحار , تنص المادة 60: الجزر الإصطناعية و المنشات و التركيبات في المنطقة الإقتصادية الخالصة :ليس للجزر و المنشأت و التركيبات مركز الجزر , و ليس لها بحر إقليمي خاص بها , كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدودالبحر الإقليمي أو المنطقة الإقتصادية الخالصة أو الجرف القاري .[1]

لكن كل هذا لا يؤخر الصين عن تحقيق ذلك , حيث تم بناء هذه الجزر على شكل حاملات طائرات ثابتة و تم تزويدها بمطارات و منظورات صواريخ متطورة , كما وضعت قيود على حركة الملاحة ضمن المياه الدولية كما أن سبب إصرارها على هذه الجزر هو سعيها إلى تمديد مناطق الإستغلال المقصورة لكل من الصين و البلدان التي تجاورها , أي المنطقة الإقتصادية الخالصة , و التي هي منطقة بحرية تمارس عليها دولة ماحقوق خاصة في الإستغلال و إستخدام مواردها البحرية ,و أيضا نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها موقع جزر سبراتلي و باراسيل بالنسبة للصين من حيث الوجود الأمريكي في أكيناوا اليابانية , التي توجد فيها أكثر من 47 ألف جندي أمريكي , و بالتالي حق السيادة الصينية على الجزر يمثل الحصول على موقع متقدم من لحماية الأمن القومي الصيني و مراقبة التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة.[2]

ما يمثل السبب الرئيسي للمنافسة الاستراتيجية بين القوتين , فكلاهما تريد السيطرة التامة و الأكبر في المنطقة , فتعزيز نفوذ الصين في المنطقة يمس بصفة مباشرة المصالح الوطنية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي , و أيضا التدفق الحر للتجارة الأمريكية عبر الممرات البحرية الأساسية للإقتصاد الأمريكي , فالقاعدة التابعة لها منحتها حرية التنقل و العبور بين المحيط الهندي و الهادئ , فلا يمكن لها التنازل عن بحر الصين الجنوبي و أن يكون تحت السيطرة و النفوذ الصيني , لذلك إتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز وجودها العسكري في أسيا , بما في ذلك نشر حاملات الطائرات الحديثة التي تعمل بالطاقة النووية uss.George Wachington.[3]

كما و شددت الو.م.أ علاقاتها العسكرية مع عدد من دول جنوب شرق أسيا , بما في ذلك دعم ماليزيا الفيتنام , الفليبين و أندونيسيا , و قامت أيضا بتوقيع إتفاقيات تعاون دفاعي مع الولايات المتحدةمن أجل الحد من أي تهديد من الصين بوصفها قوة عظمى , علما أن نفس هذه الدول تتلقى دعما من الصين عن

---

[1] Amer Rames,''China,Vitnam And The South China Sea :disputes And Dispute Management'' , **Institute For Security&Development Policy**, january21,p.29.

[2], **IBID**,p.33.

[3] زهيغيو كونغ,**مرجع سابق**,ص88.

طريق الإستثمارات الإقتصادية, و يمكن القول أن هذه الدول تلعب على الحبلين , إذ تسعى إلى أرضية تنافسية مشتركة من أجل مصالحها و ذلك من خلال إستراتيجية التحالف من الداخل و التعاون مع الخارج كما يمكن مقارنة المنافسة الأمريكية الصينية بلعبة الشطرنج أين تلعبان دور الملك و الدول المجاورة تلعب دور الجنود , فهي منافسة متعددة الأطراف و تعاونية أيضا .[1]

المطلب الثاني :أهداف السياسة الخارجية الصينية في المنطقة .

يعد النهوض الإقتصادي الصيني أحد أهم التطورات في فترة ما بعد الحرب الباردة , إذ تعتبر أول قوة عالمية قد حققت نموا كبيرا في وقت قصير ,فقبل الإصلاحات في عام 1979 كانت بلدا ضخما لكنه معزول و غير قادر على فرض وجهات نظره على معظم جيرانه , فبعد موت ماوتسي تونغ و عودة دينغ سياوبينغ إلى السلطة , تم تصميم سياسة الصين الخارجية , فصمم خطة الإصلاح و جعل من أولوياته خدمة التنمية الإقتصادية , من خلال تبني سياسة إقتصادية داخلية و خارجية أكثر ليونة , تركز فيها الصين على فتح الأسواق و تصدير إنتاجها , و تم وضع الأسس الإقتصادية , و تبنت سياسة حسن الجوار تجاه المناطق المحيطة بها كأساس لبناء دولة سليمة , كما إستقرت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ,و أبرمت إتفاقيات شراكة مع عدة دول كبيرة :الولايات المتحدة الأمريكية ,اليابان,روسيا , الإتحاد الأوروبي , رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان), و بعد ذلك غنضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية .[2]

لكن مع إستمرار الإستبداد الشيوعي , يظل المجتمع الدولي حذرا و متيقظا بشأن الصين , حيث ظهرت قوتها في بحر الصين الجنوبي , تايوان ,شينجيانغ و التبت , مما أعطى سببا للدول الأخرى للتفكير في النوايا الصين القوية .فمنذ عام 2000 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من الصعود الصيني السريع في التنمية الإقتصادية , و هذا ما أدى إلى التوتر في العلاقات بينهما .و في عام 2003 عملت الصين على تعزيز قوتها الناعمة للتأثير في إقليمها , فالصين متأثرة بالقوة الامريكية كونها قوة إقتصادية و قلب الرأسمالية كذلك و أكبر قوة عسكرية في العالم , و طموح الصين هو منافستها و تجاوزها في وقت قصير على الأقل من حيث الناتج المحلي الإجمالي .[3]

---

[1] Allan Shephared, **Maritime Tensions In The South China Sea And The Neighborhood** :**Some Solutions**,**in Studies In Conflict & Terrorism**, (University Of Sussex Library,2009),p.182.

[2] Shaun breslin , **IBID** ,p.03.

[3] Hung Ming-Te and Tony Tai-Ting Lui, **IBID** , p.98.

تعتبر سياسة الخارجية الصينية تحت حكم شي جين بينغ , الذي إنتهج سياسة أكثر إنفتاحا , ووضع في أولوياته العلاقات الصينية الأمريكية و مسألة الأمن القومي في شرق أسيا و الإختلافات الإقليمية مع اليابان كذلك قضية بحر الصين الجنوبي , و السعي إلى بناء إستراتيجية قوية لمواجهة الو.م.أ , ووضع أفاق للتنمية الصين لتكون أكبر إقتصاد في العالم بحلول عام 2021 , أي في الذكرى ال100 لتأسيس الحزب الشيوعي .

إن إستراتيجية الصين , هي القيام بدور أكثر فعالية في مبادرات و أليات التعاون الإقليمي مع الدول الأعضاء في الأسيان , و لكن ذلك جذب الفواعل الرئيسيين في الإقليم الولايات المتحدة و اليابان , و كما تتنبأ نظرية إنتقال القوة بأن النظام الدولي غير مستقر , عندما يتغير توزيع القوى فيظل مستقبل القوة الصينية المتنامية مصدرا لقلق للإستقرار الإقليمي.[1]

إستجابة لنفوذ الصين المتزايد في جنوب شرق سيا ,فقد أعلنت إدارة أوباما الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الامريكية قرار واشنطن للدخول في إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي وفقا لإستراتيجية العودة إلى أسيا أما اليابان فردت على مشروع, CAFTAبالتوقيع على إتفاقية إطار الشراكة الإقتصادية الشاملة لأسيان و اليابان عام 2002,و منطقة التجارة الحرة مع الأسيان في 2012, و أبرمت الو.م.أ و اليابان إتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة , و حسب خبراء السياسة الخارجية أن الصين تمثل قوة كبرى في منطقة جنوب شرق أسياو المحيط الهادي, و دور الفواعل الأخرى هو تقليص محاولات الصين لتعزيز قوتها و تأثيرها في المنطقة,حيث بفضل النمو الإقتصادي السريع لصين و تعزيز قوتها الناعمة مع جيرانها , جعل منها أكبر منافس للقوى العالمية .[2]

كما تسعى الصين إلى التقليل من الضغوط الخارجية مع الولايات المتحدة و اليابان , النى تسعى لإحتواء تأثيرها في المنطقة كون هذه الدول واعية من نهضة الصين التي تتحدى الهيمنة الأمريكية , فمنذ 2010 و صعود حدة التنافس بينهما أدى إلى تدهور العلاقات , و أصبحت إستراتيجية إعادة تمركز القوى في المحيط الهادي و جنوب شرق أسيا أكثر بروزا , حيث تم الإعلان من قبل هيلاري كلينتون في 2010 أن المصالح الأمريكية الوطنية مهددة في بحر الصين الجنوبي , و أن صعود الصين هو السبب الداعم و الرئيسي لحجة نقل السلطة إلى أسيا , و تراقب الدول و الشركات في جميع أنحاء العالم عن إمكانية السوق الهائلة الصينية .[3]

---

[1] Marc Lanteigne, **Chinese Foreign Policy** :**An Introductios**,(New York :The Taylor & Francis E-Library؛2009),p.94.

[2] Hung Ming-T and Tony Tai-Ting Lui, **IBID**,p.107.

[3] Shaun Breslin , **IBID** ,p.139.

المطلب الثالث :الاستراتيجية الصينية لمواجهة التهديد الأمريكي .

إن مبعث التوجس الصيني من المخططات الأمريكية الرامية إلى تطويق الصين , لا يأتي فقط من حرصها على تدفق صادراتها إلى العالم , و السيطرة على الأسواق , و إنما سعيها الدؤوب أيضا إلى تامين خطوط إمداداتها من الطاقة التي لا غنى عنها , لإستمرار عجلة تنمية إقتصادها ,و الحفاظ على على مكانتها العالمية الحالية في خارطة إقتصاد العالم , مما يعني أن ضمان تدفق النفط إليها و البضائع منها , و كذلك تعزيز التحالفات و القدرات الدفاعية لتحقيق ذلك , و تشكل المحددات الأكثر أهمية لفهم الإستراتيجية الصينية فيعتقد الخبير و الأكاديمي الأمريكي في الإقتصاد و الإستثمار , جيم روجرز أنه :"كما أثر إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبيك) على كل البلدان على وجه لكرة الأرضية لعقود , فسوف تعيد حاجات الصين من النفط ترتيب سياسة العالم ."[1]

مع تسارع عجلة نمو الإقتصاد الصيني في أواسط التسعينيات , إزدادت حاجات الصين من الطاقة , و بات من الهواجس الصينية الرئيسية , تجنب الحصار الأمريكي و الياباني لطرق النقل البحرية , و العمل على مد أنابيب النفط من وسط أسيا إلى الصين , فباتت الصين مستوردا للنفط منذ عام 1993 , و على الرغم من إحتياط النفط المؤكد فيها , و عدا عن التوسع في التنقيب و الإكتشاف الذي وصل إلى نحو18.3 بليون برميل , تؤمن إمدادا كافيا لنحو خمس سنوات من الإستهلاك,حيث تخطت الصين الولايات المتحدة و أصبحت أكبر مستور للنفط في العالم . و في وقت ذهبت فيه أمريكا إلى التخفيف الإستراتيجي من الإعتماد على النفط الخليجي , حيث إنتقلت الواردات الأمريكية من هذا النفط من 1.007 مليون برميل في عام 2001 إلى 789.082 مليون برميل عام 2013, مما يعني مزاوجة الإدارة الأمريكية بين التحول الإستراتيجي على منطقة الشرق الأوسط , و التحول الطاقوي بإتجاه مناطق أخرى , أهمها وسط و جنوب أمريكا إضافة إلى نفط كندا ,لذا فإن الصين تعد حاليا أكبر مستورد للنفط في الشرق الأوسط , فقد وصلت نسبة إعتمادها على واردات المنطقة الى 51% أي أكثر من 3.4 مليون برميل يوميا عام 2015, و هي نسبة مرشحة للتصاعد الى 60 % أو 5 ملايين برميل يوميا (ما يعادل واردات الولايات المتحدة و اليابان مجتمعتان) بحلول العام 2020, بحسب توقعات و كالة الطاقة الدولية.[2]

[1]Shaune Breslin, **IBID**, p.145.

[2] Xue Gong,**The Belt &Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia** , (Rajaratram School Of International Studies:Nanyang Technological University,2018),p.6.

كما و أدركت الصين أن أمريكا تحاول تضييق الخناق على تجارتها كورقة ضغط للمساومة، مما يجعل سفنها عرضة للتهديد الأمريكي، حيث تمر معظم تجارة الصين من بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، وسبق وأوقفت البحرية الأمريكية سفينة حاويات صينية للتفتيش عام 1993 بذريعة تصدير مواد نووية لإيران، مما يزيد من إحتمالات تزايد المضايقات الأمريكية للتجارة الصينية مستقبلا في حالة نشبت أزمة بين البلدين، مما دفعها لتطبيق عدة إستراتيجيات وكان من أبرزها:

-مبادرة الحزام و الطريق:(طريق الحرير):

طريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور البخور، والتوابل، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين:الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط[1].

كما و سمي طريق الحرير بهذا الإسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره .إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، وإستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة. فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير حتى القرن السادس الميلادي، حين إكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية .

حدود طريق الحرير :

يمتد طريق الحرير من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي, يمر الفرع الشمالي من منطقة بلغار-كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً للبندقية. أما الفرع الجنوبي فيمر من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول ومن ثم في أنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر بلاد الشام إلى مصر وشمال أفريقيا[2] .

[1] Joseph Y.Cheng , ''China-ASEAN Economic Co-operation And The Role Of Provinces'', **Journal of contemporary asia** , vol.2(perdue university,2013),p.322.

[2] **IBID**, p.324.

لذا فإن طريق الحرير ينطلق من الصين عبر تركستان وخراسان وكردستان وسوريا إلى مصر ودول شمال أفريقيا، مروراً بأوروبا، ويمتد الطريق من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي. يمر الفرع الشمالي من منطقة بلغار- كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً ,ويشق الفرع الجنوبي تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال أفريقيا .

يتكون طريق الحرير:

يتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية :

الخطّ الأول: يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الإتحادية وصولاً إلى أوروبا.

الخطّ الثاني: يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
الخطّ الثّالث: يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية وصولاً إلى المحيط الهندي[1] .

يتكون طريق الحرير البحري من خطين رئيسيين:

الخطّ الأول: يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ثم إلى سواحل أوروبا .

الخطّ الثاني: يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ .[2]

أطلقت الصين في 2013 مشروع الحزام والطريق (one belt one road)، وهو عبارة عن مشروع ضخم لربط 68 دولة في أسيا وأفريقيا وأوروبا، بطرق برية وسكك حديدية وخطوط ملاحة، والذي يهدف لربط الصين مع ثلثي سكان العالم بعيدا عن النفوذ الأمريكي، حيث قامت الصين بإطلاق أول قطار من شرق الصين إلى لندن في 2017، كما أعلنت الصين عن عدة مشاريع مكملة لطريق الحرير مثل:

– قناة نيكارجوا التي تربط المحيط الهادئ بالمحيط الأطلنطي وتعد بديلا عن قناة بنما التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، والتي بدأ العمل فيها من 2016، إلا أن المشروع تم تعليقه لأسباب تمويلية.

[1] Xue Gong, **IBID**,p.p.7.8.

[2] Joseph Y. Chang, **IBID**.

– الممر الشمالي الغربي وهو ممر موسمي بدأت الصين في الترويج له منذ 2016 كمنافس قوي لقناتي السويس وبنما، ويختصر الوقت والمسافة بين موانئ الصين وموانئ شمال أوروبا ويشهد زيادة مضطربة في عدد السفن المارة به.[1]

– قناة برزخ كرايسثموس في تايلاند (Thai Canal) والتي ستوفر 1200 كم من الملاحة وستعمل كممر بديل عن مضيق ملقا الذي يخضر عمليا للوصاية الأمريكية، إلا أن الانقلاب العسكري المدعوم أمريكيا في عام 2014، أتي بحكومة غير مرحبة بذلك المشروع، حيث أعلنت الحكومة التايلاندية في 2018 عن عدم تحمسها لذلك المشروع.

– ممر التنمية الباكستاني والذي أعلن عنه عام 2015 لربط غرب الصين بميناء "جوادر" المطل على بحر العرب، وتم بالفعل تشييد طرق وسكك حديدية، ويتيح ذلك الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج العربي حيث مصادر الطاقة، كما يسمح بتصدير البضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي حيث الأساطيل الأمريكية.[2]

–الأهداف الإستراتيجية للصين من مبادرة الحزام و الطريق:

- أن تحافظ الصين على علاقتها مع الجيران و حسن الجوار و ربح ثقتها و أن يروها كشريك لا كتهديد .
- تتمتع الصين بنفوذ إقتصادي في المنطقة إلى حد يمكنها لعب دور قيادي في الإقليم و إحتواء الصين لكل دول المنطقة , كنقطة إنطلاق لإستراتيجية تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأخرى مثل الترويج لعالم ذا تعددية قطبية و بناء القوة الناعمة الصينية لتعزيز صورة الصين الدولية .

إن سعي الصين لتحقيق كل الأهداف زاد من نفوذها في جنوب شرق أسيا , رغم أن العديد من دول المنطقة لها تبعية إقتصادية تجاه الصين , إلا أنها تقترب إستراتيجيا من الو.م.أ , حسب المحللين أن سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي و التنافس الإستراتيجي الصيني–الأمريكي , تهدد وحدة أسيان و مركزيتها لذلك العديد من المحللين لا يروا أن الصين أصبحت بالفعل القوة الأكثر نفوذا في جنوب شرق أسيا , لذا تواجه عراقيل منها :العديد من دول المنطقة تفضل الهيمنة الأمريكية , و تنافس اليابان و الهند.[3]

[1] Joseph Y.Chang, **IBID**, p 330.

[2] **LOC.CIT**.

[3] Xue Gong, **IBID**, p.10.

-تأثير مبادرة الحزام و الطريق على النظام الإقليمي لجنوب شرق أسيا :

هناك ثلاث مدارس فكرية تدرس حول تأثير مبادرة الحزام و الطريق على العالم , أنصار المدرسة الأولى تركز على الجانب الإقتصادي , تنظر هذه المبادرة كوسيلة لتعزيز النفوذ الإقتصادي للصين ,أما المدرسة الثانية يجادل المحللين أن هذه المبادرة ستعيد تشكيل النظام الإقليمي في أسيا بشكل فعال , و يروا أن إستراتيجية الصين في المبادرة هو إعادة تشكيل الحكم العالمي لصالح قيم الصين و مصالحها و مكانتها, و أنصار المدرسة الثالثة يرى بأن المبادرة سوف تجعل الصين القوة المهيمنة الإقتصادية و الإستراتيجية في جنوب شرق أسيا.[1]

المشاريع الرئيسية في جنوب شرق أسيا المرتبطة بمبادرة الحزام و الطريق :

- منطقة إقتصادية خاصة في ميانمار تم التوقيع عليها في 2009.
- الصين و لاووس سكة حديديةفي 2010.
- خطوط أنابيب النفط في ميانمار (بدا في البناء في 2010و بدأت العمليات في أفريل 2017 لسكة حديدية بين الصين و ميانمار في 2011.

المستفيدين الرئيسين من القروض المدعومة من الحكومة الصينية فيما يتعلق بمبادرة الطريق الحريري البحري: أندونسيا , باكستان ,الهند , سريلانكا, فيتنام,كمبوديا , ماليزيا أفضل المستفيدين , تستثمر الصين 46 مليار دولار أمريكي في باكستان لتطوير ممر الصين-باكستان الإقتصادي لربط الصين مباشرة إلى العالم الخارجي , و تعمل الصين على توسع ميناء في جوادارGwadar على الساحل الجنوبي الغربي لباكستان و أيضا ميناء في جنوب سريلانكا أين تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع البنية التحتية الرئيسية , و كذلك في المالديف.[2]

- رد فعل الهند من مبادرة الحزام و الطريق :

بإعتبار الهند أكبر دولة في جنوب أسيا , و من الواضح أنها ستقبل بمبادرة الحزام و الطريق , لكنها تعتبره غامض فمن جهة , تعرف الهند أن الإستثمار في البنية التحتية الناشئة عن هذه المبادرة سيساعدها على تعزيز نمو إقتصادها , و من جهة أخرى تعتقد الهند أن هذه المبادرة ستنتج للصين زيادة تأثير في منطقة المحيط الهندي على حساب الهند.

[1] Chien-peng Chung ,''What Are Strategic And Economic Implications For South Asia Of China's Maritime Silk Road Initiative ?'', **Gothenburg University Library**, september2017,p.3.

[2] **IBID**, p.10.

تقدم الصين دعما ماليا لجذب دول جنوب أسيا الأخرى التي لا تستطيع الهند منافستها و التي من شأنها أن تدعم الصين بدلا من الهند , فتخشى أن تسعى الصين لإحتواءها في المحيط الهندي , لاسيما مع صداقة الصين بباكستان , حيث يندد القادة السياسيين [1]الهنود أن شبه الجزيرة الهندية منطقتهم , لذلك يسعون لإستبعاد القوى الأخرى , كما تشعر الهند أن مبادرة طريق الحرير البحري MSR تؤدي بالصين إلى إحتواء الدول المحاطة بالهند, و يتساءل محللوا السياسة الخارجية في الهند حول مبادرة الصين , ما إذا تشكل تهديد إستراتيجي و إقتصادي لبلدهم أو فرصة, فالكثير منهم يرى أن الصين , تشكل تهديد إستراتيجي و إقتصادي لبلدهم أو فرصة , فكثير منهم يرى أن الصين تتعاون مع باكستان و بنغلاديش, نيبال , ميانمار , سريلانكا من أجل إحتواء الهند من خلال هذه المبادرة , خاصة مع العلاقات الجيدة بين الهند و الو.م.أ فلا ينبغي الإشتراك في مشروع بالنظر إليه على أنه معاد لأمريكا .

كما تتحذر الهند من مبادرة الحزام و الطريق OBOR و MSR لأنها لا تسمح للصين بأن تتقوى على الهند في منطقة المحيط الهندي , و يمكن للصين أن تقدم الدعم المالي للبلدان الصغرى في تلك المنطقة مثل سريلانكا و بنغلاديش كحافز لها لدعم الصين.[2]

- الموقف الأمريكي من مبادرة الحزام و الطريق :

بسبب التباطئ الإقتصادي الذي مرت به الصين و هيمنة الو.م.أ للنظام الإقليمي و الدولي , و إختلافات نموذج التنمية و الأنظمة السياسية , جعلت العلاقات الصينية الأمريكية أكثر تعقيدا , فمنذ قدوم الرئيس شي جين بينغ , حيث أحدث تعديلات في السياسة الخارجية الصينية , فمثلا مبادرة الحزام و الطريق هي إستجابة لسياسة الولايات المتحدة في أسيا , و تهدف إلى إبطاء الصعود الصيني , فهذه المبادرة , هي في الأساس مشروع تعاون إقتصادي دولي , لكنها ستقوم بالتأثير على النظام الإقليمي و العالمي ,و على المستوى الإستراتيجي , جادل صناع القرار و المحللون الصينيون بأن هذه المبادرة يمكن إستخدامها كأداة إستراتيجية لمواجهة محور أوباما في أسيا .[3]

على الرغم من التوصل إلى بعض الإتفاقيات حول التعاون في الإدارة الإقليمية و العالمية , خلال زيارة الرئيس الصيني لأمريكا في سبتمبر 2015, لكن لا يزال الموقف الأمريكي سلبي حول المبادرة , فلا يمكن لأمريكا أن تخاطر بمكانتها العسكرية الأولى في العالم , فهي تشعر بتخوف تجاه هذه المبادرة الإقتصادية التي

[1] Chien-Peng Chung,**IBID**, p.12.

[2] Xue Gong , **IBID**, p.15.

[3] Yong Wang , "Offensive For Defensive :The Belt And Road Initiative And China's New Grand Strategy", **RMIT University Library**,march2016,p.7.

يمكن أن تعطي للصين فرصة التفوق الإستراتيجي و العسكري في المنطقة , إطلاقا من التفوق الإقتصادي, و تظل الصين تصرح بأن تكون هذه الإستراتيجية دفاعية أكثر مما هي هجومية ,و بما أن الصين في خط تبني شكل من أشكال الليبرالية الإقتصادية , فالتجارة و الإستثمار سيقومان بتوليد الثقة السياسية و أيضا المساعدة في حل المعضلة الأمنية بين الأمم.[1]

-إستراتيجية خط اللؤلؤ:

يعتبر البحر المنفذ الإستراتيجي الوحيد الهام للصين من الناحية الأمنية الإستراتيجية ، لأنها تسعى للعب دور بحري يرتبط بشكل مباشر بتنمية إقتصادها الذي يعتمد على النقل البحري للموارد الطاقوية و السلع، لذا لابد عليها من تكوين قوة بحرية تعتمد على تطوير قدراتها العسكرية و البحرية بإقامة قواعد بحرية خارجية ، لذا لجأت إلى تبني الإستراتجية الصينية التي تعرف بـ ''خيط اللؤلؤ ''String of Pearls ''ففي إطار هذه الإستراتيجية قامت بشراء حاملة طائرات من روسيا لتتمكن من تطوير قدراتها، كما خاضت عدة إتفاقيات لبناء قواعد بحرية في المحيط الهندي بشكل يوازي خطوط نقل النفط من منطقة شبه الجزيرة العربية و الشرق الأوسط.[2]

فإستراتجية عقد الؤلؤ الصينية تقوم على خلق روابط دبلوماسية و بناء قواعد بحرية على طول الممرات البحرية إلى الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك فإن الصين تحسن قواتها البحرية في محاولة منها لمنع الوصول الأمريكي إلى المنطقة وكذا الحد من التأثير الأمريكي هناك.

فعلى العموم فإن إستراتجية عقد اللؤلؤ : (String of pearls strategy)هي عبارة عن وضع سلسلة من المنشئات البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند و المحيط الهندي و خليج البنغال. و كلمة الؤلؤ هي محور للتواجد العسكري الصيني، حيث تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مرورا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و عبر المحيط الهندي و بحر العرب و الخليج العربي ، حيث أقامت الصين علاقات إستراتيجية و طورت قدرتها من أجل تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط [3].

---

[1] Yong Wang,**IBID**, p.9.

[2] زكرياء بن إسماعيل ,**أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق أسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة**, مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,(جامعة الجزائر ,كلية العلوم السياسية,2013),ص-ص 163-164.

[3] **المرجع نفسه** , ص 166.

ففي ظل سعي الصين لتبني سياسة تضمن لها أمن الطاقة فإنها تتبنى هذه الإستراتجية بهدف تحقيق أمن بحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي إلى المحيط الهندي و مضيق ملقا فقد طورت الصين هذه الإستراتيجية حتى تكون القواعد العسكرية و الروابط الدبلوماسية بمثابة ضمان يحمي مصالحها النفطية والإستراتيجية و كذا لخدمة مصالح الأمن الأوسع من خلال إستراتجية خيط الؤلؤ التي تربط العلاقات عبر الدخول في إستثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء بشكل يسمح لها من تطبيق هذه الإستراتيجية و ذلك عبر[1]:

– إنشاء القاعدة البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي في جزيرة هاينان.

–إقامة الصين لقعدة جوية في جزيرة وودي.

– إقامة قاعدة للتنقيب عن النفط و مراقبته في بحر الصين الحنوبي .

– إستغلال الموانئ البحرية في خليج البنغال التي تشمل الإستثمارات الصينية في كل من : قناة كرا kar kanal و لاي مشابانغ بتايلندا و موانئ للتجارة البحرية في بورما (سيتوي كوكو , هيانغي, ميرغوي) كذا ميناء شيتاغونغ ببنغلاديش , إضافة غلى ميناء هامبانتوتا في سريلانكا الذي يتضمن ميناءا للحاويات و مصفاة لتكرار النفط.

– بناء قاعدة بحرية و تزويدها بفرقة للمراقبة البحرية في غوادار بباكستان.

فهذه القواعد ذات سمة إستراتجية كبيرة خاصة بالنسبة لإيران ، حيث قامت الصين بإستغلال مزايا موقع باكستان و عدائها التاريخي مع الهند لبناء ميناء غوادر على ساحل ماكران الذي يقع على بعد 70 كلم عن الحدود الإيرانية و 400 كلم عن مضيق هورمز بتكلفة قدرة ب1.6 مليار دولار تتحمل الصين النصيب الأكبر فيها (و قد تكفلت الصين بتميل 80% من المشروع) ، كما إستثمرت كذلك في الهياكل القاعدية المكملة للمشروع من خلال تمويلها لإنجاز طريق ربط بين ميناء غوادر ووسط مدينة ''بلوشستان'' مرورا بـ ''كراتشي'' و ''كيتا'' ، و سيكون هذا الميناء الذي لا يبعد عن مضيق هورمز (الذي تمر عبره حوالي 40%

[1] Christopher J.Pehrson, "String Of Pearld :Meeting The Challenge Of China's Rising Power Across The Asian Littoral", **Report Of The Strategic Studies Institute**, USA, july2006,p.3.

من طلبات النفط العالمي) بـ250 ميلا ، كما سيقدم هذا الميناء للصين معبرا نهائيا للنفط الخام القادم من الشرق الأوسط و يخدم هذا المشروع الصين من عدة نواحي من بينها[1]:

– سيتمكن الصين من ضمان امن الواردات الطاقوية الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر 60%من الحاجات الصينية .

– في حالة حصول أي مشكل يعرقل الامدادات النفطية عبر الخليج العربي سيكون مينار غوادار كطريق بديل ضمن الامدادات .

–يمكن ان يكون الميناء كممر احتياطي لكل الضاحنات الصينية عبر الخلج العربي و مضيق ملقا.

– سيسمح الممر للصين من الرد في حالة تعرض شاحناتها لاعاقة في أي مكان ,لكون الميناء مقابل لمضيق هورمز الذي تقع فيه اهم مصادر الطاقة العالمية .

– كما سيسمح الميناء للصين بتعميق نفوذها الاستراتيجي في بحر العرب و المحيط الهندي.

كما أن طريق ''قاراقورام'' السريع الذي تنجزه الصين في باكستان يعد أقصر و أمن طريق لميناء غوادار للمناطق الغربية للصين، و هو بمثابة بديل للطريق البحري في مضيق ملقا المعرض للقرصنة، فالصين اليوم تنقل عبره أغلب وارداتها من النفط الخام . بالإضافة إلى مناء ''سيتوي'' ميانمار التي تحظى باهتمام شديد من قبل الصين بسبب ممتلكاتها في سلسلة جزر ''كوكو'' الواقعة شمال جزر ''نيكوبار'' و ''أندامان'' الهندية و ايضا ساحلها الطويل على بحر أندامان، الذي يعد طريق المواصلات الرئيسي الذي يربط بين المحيط الهندي و المحيط الهادي عبر خليج البنغال و مضيق ملقا ، و بين مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط و إفريقيا و جنوب غرب آسيا.[2]

كما طورت الصين علاقات صداقة قوية مع سيريلانكا لما لها من وزن استراتيجي هام في المحيط الهندي الممتد من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا ، و من أهم ما تم الإتفاق عليه من مشروع بناء ميناء جديد و قد كان الهدف هو استغلال المنطقة بشكل (مشابه لدور الذي تلعبه غوادار في باكستان) يخدم المصالح الصينية

[1] Christopher J . Peheson,**IBID** , p.5.

[2] عبد القادر دندن , **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي :أسيا الوسطى –جنوب أسيا و حنوب شرق أسيا** , أطروحة لنيل شهادة دكتوراه,(جامعة باتنة الجزائر ,كلية الحقوق و العلوم السياسية, 2014),ص 113-114.

في نواحي إستراتجية عديدة منها توفير تسهيلات لسفن الصين التجارية و الناقلة للحاويات و سفن شحن النفط و الغاز, فالصين تدعم مركزها في شبه القارة الهندية و المحيط الهندي مع مصالح تمتد من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي، من خلال مساهمتها في بناء ميناء ''بندر عباس'' الإيراني، و بناء ميناء (غوادر) ببكاستان، و إحتواء موانئ في ''شيتا غونغ'' ببنغلادش و ''هامبانتوتا'' بسريلانكا، و تقديم عرض لبناء عبر ''إيسثموس'' لتجاوز مضيق ملقا بعرض قيمته 20 مليار دولار و بناء طرق و سكك حديدية تربط تلك الموانئ بالصين مثل ربط ميناء غوادر بـ ''كسينجيانغ'' و ربط ''زانغون'' في مينمار بـ ''كان مينغ'' عاصمة مقاطعة ''يونان'' الصينية و قد صممت الطرق من الصين نحو باكستان و ماينمار و صولا إلى موانئ هذين البلدين و حتى موانئ ببنغلادش و سريلانكا لمحاصرة الهند داخل حدودها الوطنية[1].

إن تبني إستراتجية خيط اللؤلؤ يعد بمثابة ضامن للمصالح الاقتصادية و التجارية للصين ، رغم أن الصين من خلال هذه الاستراتجية لا تتبنى نظرية القوة البحرية كأحد المرتكزات في غستراتجيتها البحرية ، بل هي تحاول ضمان قوة بحرية دفاعية تكفل لها استمرار مصالحها ، في حال ما إذا قام نزاع أمني سواء كانت الصين طرف فيه أو مس جوارها الإقليمي. فمن خلال إقامة علاقات متينة و إستثمارات هامة مع الدول المشكلة لهذه الحلقة ، يسهل على الصين حماية و مراقبة مصالحها الإقتصادية عن قرب إضافة لتسهيل الشحن و التفريغ من مضيقي هرمز و باب المندب وصولا إلى ملقا. لأن الصين ترى بأن تهديد لمصالحها لا ينحصر في الأشكال الغير تقليدية على غرار القرصنة البحرية و النشاطات الإرهابية فقط ، بل حتى التهديدات التقليدية تؤثر على مصالحها في جنوب شرق آسيا و المحيط الهندي ، لأن أي نزاع مع دولة مثل الهند سيعيق المصالح الصينية في ذاك الفضاء[2].

فعلى غرار الخطط التي تتبعها القوى العالمية فإن الصين من خلال هذه الإستراتجية تعمل على خطوة إستمرارية المصالح في المنطقة ،من خلال تحديث قواتها العسكرية و تبني إستراتجيات أمنية بحرية ليكون لها وظيفة حيوية تغنيها عن الإعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على المضايق البحرية في إطار سياساتها التحالفية مع منطقة شرق آسيا، و كذا تعد بمثابة خط موازي للحضور العسكري الأمريكي في المنطقة[3].

---

[1] عبد القادر دندن, **مرجع سابق** , ص131.

[2] Christopher J.Pehrson, **IBID** , p.10.15.

[3] **LOC.CIT**.

– تأمين واردات الغاز والنفط:

قامت الصين في عام 2009 بافتتاح خط لنقل الغاز من تركمنسان، كما قامت في نفس العام بافتتاح خط لنقل الغاز المسال من ساحل بورما إلى جنوب الصين، كما أعلنت روسيا عن بدء ضخ الغاز للصين أواخر عام 2019 ضمن مشروع لنقل خط الغاز الروسي للصين (قوة سيبريا) كما تم تمديد خط لنقل الغاز المسال من ميناء جوادر الباكستاني لغرب الصين، بالتزامن مع توقيع الصين مع قطر عقد لشراء الغاز المسال لمدة 22 عاما.[1]

– التعامل بالعملة المحلية

بعد تأمين إمدادات النفط والغاز، والبدء في إنشاء طرق تجارة بعيدة عن الأيادي الأمريكية، أعلنت الصين في 2018 عن إبرامها عقود لشراء النفط باليوان المغطى بالذهب، بالتوازي مع بدء التعامل بالعملية بين روسيا وكل من الصين تركيا والهند، في محاولة من عدة دول لكسر احتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة.

كانت أمريكا منذ فك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 قد دأبت على طباعة المليارات من الدولارات بدون أي رقابة عالمية مما أدي لتصدير التضخم إلى العالم، بعد أن نجحت الضغوط الأمريكية في تحويل العالم لنظام البترودولار، الذي يلزم دول العالم على شراء النفط بالدولار حصرا.

كما تدفع الإجراءات الصينية بالتوجه للتجارة باليوان المغطى بالذهب، إلى دخول المزيد من الدول إلى نادي اليوان الذهبي سعيا للخروج من هيمنة الدولار على التجارة العالمية، الأمر الذي ينذر بنهاية سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وحدوث موجة تضخم كبيرة في أمريكا حال العزوف عن الورقة الخضراء، وهو ما دفع إدارة ترامب مؤخرا لشن حرب تجارية عنيفة تلزم الصين بشراء الغاز الأمريكي المسال لتقليل العجز في الميزان التجاري، وإعادة هيبة الدولار مرة أخري.[2]

---

[1] علي معتز, "بحر الصين الجنوبي ..لغز الصراع بين أمريكا و الصين "
في: (**29-052020/11:24 am**) https://www.aljazeera.net/blogs/2019/6/3

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا المستجد.

تميزت العلاقات الأمريكية –الصينية بعدم اليقينية و الوضوح , فأحيانا تكون تعاونية و إجابية , و أخرى يميزها التنافس و التصادم بشدة حول مصالح كلا البلدين ,و السعي إلى تعزيزها بغض النظر عن ما تريده الأخرى, خاصة في السنوات الأخيرة حيث دخلت الدولتان في حرب تجارية شرسة , و التي بدأت فيها التحرشات الأمريكية المباشرة , و بالأخص بعد وصول ترامب للبيت الأبيض, و هذا ما لم تقابله الصين بالسكوت , و قابلتها بالكثير من الإعلان عن الذات و تحاشيها دائما للمواجهات الحادة و المباشرة مع الولايات المتحدة , و لكن بعد ظهور فيروس كورونا المستجد , الذي زاد من التعقيدات في هاته العلاقات الذي أصبح سببا جديدا للتوتر بين الدولتين.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا المستجد.

كانت العلاقات الأمريكية –الصينية سابقا تعاني من صعوبة و توتر واضح قبل أزمة كورونا , هذا الفيروس الذي ظهر لأول مرة في يناير من سنة 2020 , و التي جعلت من العلاقات الثنائية بين البلدين أكثر سوءا و بشكل واضح , حيث كشفت أزمة فيروس كورونا نقاط قوة و ضعف الصين ,و لكن هذه الأخيرة أبرزت بكل وضوح إنها نجحت في التعامل مع هذا الفيروس و إنها قادرة على التخلص منه و من أثاره.

يعد وباء الإلتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد، بإعتباره تهديدا أمنيا خطيرا غير تقليدي، أكبر أحداث "بجعة سوداء" تواجهها البشرية في السنوات الأخيرة، وتأثيراتها على وجه العالم تماثل ما أدت إليه أحداث "11 سبتمبر". ولم تتم السيطرة على هذا الوباء بشكل شامل على الصعيد العالمي حتى الآن، فتأثيراته لا تزال قائمة على العالم.

فقوة دولة ما تقاس على عدة مؤشرات، بما فيها القدرة على مواجهة الفيضانات والحرائق والزلازل والأمراض والأوبئة وغيرها من الكوارث. لكن أداء الولايات المتحدة في مكافحة فيروس كورونا كان مخيبا للآمال، إنها لم تصبح بؤرة تفشي الوباء فحسب، بل تقوم بإلقاء اللوم على الدول الأخرى، فمن المتوقع أن تنخفض قوة تأثيرها على العالم نسبيا, فحتى اليوم[1] ، تقدر عدد حالات الإصابة المؤكدة في الولايات المتحدة 9.455 مليون حالة، ووصل عدد الوفيات إلى 492 ألف حالة، وفقا لمركز علوم وهندسة النظم في جامعة جونز هوبكنز,وظهرت المشاكل العديدة في الحكم الوطني للولايات المتحدة خلال هذا الوباء من خلال :

[1] Orville Schell, "The Ugly End Of Chimerica :The Coronavirus Pandemic Has Turned A Conscious Uncoupling Into A Messy Breakup",**Foreign Policy** ,3 April 2020,p.p.5.6

أولا: إنها غير مسؤولة عن سلامة المواطنين، ولم تتخذ التدابير الصارمة للوقاية من الفيروس والسيطرة عليه في بداية تفشي الوباء،وإستهانة السياسيين الأمريكيين بخطورة الفيروس، ووضع المصالح السياسية قصيرة المدى والمستقبل السياسي الشخصي فوق مصالح المواطنين وفوق حق حياتهم وحقوقهم الإنسانية، وقلقهم الرئيسي تجاه الوباء هو أنه لا يؤثر على الاقتصاد وخاصة سوق الأسهم .

ثانيا: قامت بـ"إلقاء اللوم" على الصين وتشويه سمعتها مرارا وتكرارا من أجل تحويل الإهتمام الدولي وإخفاء الحقيقة, وقد إتهمت العديد من وسائل الإعلام الأمريكية الحكومة ببطئها في الإستجابة وخطئها في مواجهة الوباء وضعف الفعالية في الإجراءات الوقائية، أما القادة الأمريكيون، فلا يتوقفون عن "إلقاء اللوم" على[1] وسائل الإعلام والحكام والديمقراطيين والصين ومنظمة الصحة العالمية وحتى وصفوا فيروس كورونا الجديد بأنه "الفيروس الصيني" وطرحوا "نظرية التعويض" و"نظرية الإخفاء" وغيرها من النظريات السخيفة مما ترك تأثيرا سلبيا كبيرا على العلاقات الصينية الأمريكية .[2]

ثالثا: إنخفاض قدرتها على الإنتاج الصناعي ونقص الموارد الطبية فيها,فيمكن الملاحظة في هذا الوباء أن الدول الغربية عانت من نقص شديد من الموارد الطبية، ووجود مشاكل كثيرة في أنظمتها الطبية, كما أن قدرتها في مجالات الإنتاج الصناعي والإنترنت وتطبيق البيانات الضخمة وشبكات النقل لم تكن قوية كما متوقعا.

رابعا: عدم دعمها للتعاون الدولي, حيث أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستعلق التمويل لمنظمة الصحة العالمية, وفيما يخص المساعدة الدولية، و عجزها عن الوفاء بوعدها للآخرين، كما أنها تقوم "بسرقة" المواد الطبية من الدول الأخرى دائما .

في المقابل ، لم تقم الصين بـ"إلقاء اللوم" على الآخرين، بل إختارت مجابهته إيجابيا من خلال تنفيذ مزايا نظامها، حيث تتمسك بوضع سلامة حياة المواطنين وصحتهم في الرتبة الأولى,كما أن تقييم منظمة الصحة العالمية تجاه أداء الصين عال جدا، ويعتقد خبراء المنظمة بعد تفقدهم الصين أن النتائج تدل على صحة نهج الصين في مكافحة الفيروس والذي وفر شهرا على الأقل للعالم في السباق مع الزمن,و قد قامت المنظمة بالتقدير مرارا للتدابير الصارمة التي إتخذتها الصين للوقاية من الوباء والسيطرة عليه، بما فيها الحجر الصحي

---

[1] Orville Shell,**IBID**.

[2] "فيروس كورونا:أجواء "حرب باردة "بين أمريكا و الصين بسبب الوباء" في :(**30-05-2020/14:02 pm**) https://www.bbc.com/arabic/inthpress-52546412

وسياسات إستقبال جميع المرضى المصابين بالعدوى وتقديم الإختبارات الكافية لهم وعلاجهم على حدة حسب أعراضهم البسيطة أو الخطيرة مما وضع نموذجا دوليا جديدا للعالم .[1]

كما تقدم الصين المساعدة والدعم إلى الدول الأخرى بقدر إستطاعتها في حين تكافح الوباء داخل بلادها أيضا و قدمت الحكومة الصينية و تقدم مساعدة مادية لـ127 دولة وأربع منظمات دولية, مع أن الولايات المتحدة فرضت قيودا مختلفة على الصين، إلا أن الصين لا تزال توفر الإمدادات الطبية لها. فحتى 20 أبريل قدمت الصين أكثر من 2.46 مليار قناع إلى الولايات المتحدة، وهذا يعني أنه يمكن توزيع سبعة أقنعة لكل أمريكي، كما قدمت الصين ما يقرب من 5000 جهاز تنفس والعديد من المعدات الأخرى .

في هذه اللحظة الحاسمة في المعركة العالمية ضد الوباء، تبرعت الصين مرتين بما مجموعه 50 مليون دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية لدعم عملها الدولي في مكافحة الوباء، والتركيز على مساعدة البلدان النامية على تعزيز بناء نظم الصحة العامة مما يعزز قدرتها على مجابهة الوباء .[2]

كما و أتمت الصين السيطرة على الوباء بشكل أساسي،و ستركز على الحفاظ على إستقرار الإقتصاد في الوقت اللاحق, فمنذ أواخر مارس، تتسارع الصين في إنعاش أنظمة الإنتاج والحياة حيث بدأ الإقتصاد

بالتحسن, كما أن بيانات استهلاك الكهرباء تدل على حالة تشغيل الإقتصاد: كمية توليد الطاقة على الصعيد الوطني خلال النصف الأول لأبريل الماضي زادت بنسبة 1.2% على أساس سنوي,محققا نموا إيجابيا.

فنظرا لأن المدة المستمرة للوباء وتأثيراته على الإقتصاد غير محددة حتى الآن، إتخذت الحكومة الصينية سلسلة من القرارات المهمة بشأن الوقاية من الوباء والسيطرة عليه والتنمية الإجتماعية الإقتصادية بناء على آخر تطورات الوضع الوبائي في الداخل والخارج، حيث طلبت وضع الوقاية من الوباء والسيطرة عليه من الأولويات، بينما طلبت إيلاء إهتمام كبير في إستئناف العمل والإنتاج مما يدفع عملية إستئناف العمل والإنتاج بشكل دقيق ومنتظم من أجل تسريع عملية التخلص من الفقر بحزم أكبر وبشكل أقوى,كما و تعمل الصين على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية بنشاط في حين تولي اهتماما كبيرا في الوقاية من الوباء والسيطرة عليه لحماية سلامة حياة المواطنين وصحتهم، هذا يعد مساهمة كبيرة أخرى للعالم، سيساعد في تخفيف الصدمة الهائلة التي جلبها الوباء على الإقتصاد العالمي.[3]

---

[1] "فيروس كورونا: اجواء حرب باردة بين امريكا و الصين", **مرجع سابق**.

[2] جين تسان رونغ, "في ظل انتشار فيروس كورونا كيف يتغير وجه العالم؟ "في :https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-BEA-IA/DIdccA/index.html (30-05-2020/14:14 pm).

[3] جين تسانغ رونغ, **مرجع سابق**.

فما يلاحظ , إن أزمة فيروس كورونا المستجد قد شكل عنصرا إضافيا في تشكيل الصراع الدولي الدائر حول صنع نظام عالمي جديد مكان النظام الأحادي , الذي تولد بعد بعد الحرب الباردة و عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي في العشرية الأخيرة من القرن العشرين, و إن هذه الأزمة قد زادت من حدة التوتر بين الدولتين , و تبادل أصابع الإتهام فيما بينهما , فيما يخص من المتسبب الرئيسي في هذا الفيروس,ما تسبب في المزيد من التعقيدات على هذه العلاقات الثنائية .

المطلب الثاني :سيناريوهات العلاقات الأمريكية–الصينية بعد فيروس كورونا.

على مدى العقود السبعة الماضية , ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ممسكة بدفة القيادة العالمية و متأهبة للتدخل في الأزمات الكبرى , لتقديم العون و الدعم لحلفائها في أوقات الشدة و المحن , لكن ما يحدث اليوم العكس تماما ,فهي الأن منكفأة على نفسها , مغلقة أجوائها و حدودها , و تاركة حلفائها يخوضون وحدهم معركة غير متكافاة مع عدو غير تقليدي و غير مرئي أيضا ,هذا العدو أثاره بادية وواضحة , و لم تتوقف عند الخسائر في الأرواح ,بل تتعدى إلى التهديد بإنهيار الإقتصاد و تقويض أسس النظام العالمي , فهل يمكن لكورونا أن تطوي صفحة التفرد الأمريكي المطلق في قيادة العالم , و تحمل في ثناياها بذور نظام عالمي جديد تتحول فيه القيادة شرقا ؟

إن تاثير فيروس كورونا لم يقف عند أثاره الصحية , بل سيتجاوزها ليعيد تشكيل الإقتصاد و السياسة بطريقة قد تنتهي بتشكيل نظام عالمي جديد لم تظهر ملامحه بشكل واضح,لكن مجلة Foriegn Policy الأمريكية رسمت معالمه الرئيسية من خلال عدة مقالات نشرتها لعدة مفكرين و مختصين عالميين , فرغم تباين خلفياتهم الفكرية , فقد تقاطعت الخلاصات الرئيسية لمعظمهم أبرز النقاط التي تم تناولها في هذه المقالات مايلي :

- ✓ عالم أقل إنفتاحا و أقل حرية , و هيمنة الدولة الوطنية :أي تعزيز دور الدولة القومية التي ستشد قبضتها على نحو يصعب معه التخلي لاحقا عن الإجراءات الإستثنائية المتخذة للسيطرة على الوباء كما قد تكون تلك التدابير على حساب الحريات و الحقوق .
- ✓ تراجع فكرة العولمة لإنعدام فاعليتها في مواجهة كورونا : حيث ستهتز فكرة العولمة بعد إخفاقها في توفير البديل الفعال للدولة الوطنية خلال جائحة كورونا , و إن كان ثمة من صيغة لإستمرار تلك العولمة , وبإنتقال محورها من الولايات المتحدة إلى الصين , و هذا بالنسبة لعدد من المفكرين سيعني تسريع مركز الثقل الدولي من الغرب إلى الشرق , بعد أن اظهرت دول مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة كذلك والصين قدرة أفضل على إدارة الأزمة من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة .

- ✓ نظام عالمي جديد قائم على التعاون الفعال و إدارة الأزمات الدولية , فثمة من ذهب إلى حد القول بنظام عالمي جديد أقوى مصداقية للتعاون المشترك و أكثر قدرة على التكيف السريع مع الأزمات الطارئة.
- ✓ عدم قدرة أمريكا على قيادة العالم بسبب إخفاقها في تحمل مسؤولياتها : فلقد أخفقت واشنطن في إختبار القيادة في تصور ما أعتبر تخاذلا منها نحو أوروبا و العالم , وأن ميزان القوى بعد كورونا لن يقوم على التفوق العسكري , و سيتعزز هذا الإحتمال أكثر إذا ما أعيد انتخاب ترامب , لأن الولايات المتحدة ستكون قد عاشت عزلة 8 سنوات , و هي مدة كافية لتغيير النماذج على المستوى العالمي .
- ✓ عالم أقل إزدهارا إقتصاديا و تبدل نمط الإنتاج الصناعي :فإقتصاديا سوف تقوض جائحة كورونا المبادئ الأساسية للتصنيع العالمي , بتقليص سلاسل التوريد متعددة الأطراف و المراحل التي كانت تهيمن على الإنتاج .
- ✓ إضطرابات إجتماعيةبسبب تفشي البطالة في الدول النامية :ففي ظل الإنكفاء المتوقع , ستتقلص الوظائف و ترتفع نسبة البطالة ما قد يحدث قلاقل إجتماعية , لاسيما في البلدان النامية .
- ✓ إضعاف التكامل الأوروبي بعد فشل الإتحاد في مواجهة الوباء جماعيا : فمن المرجح أن تؤدي الأزمة إلى إضعاف التكامل الأوروبي بعد فشله في مواجهة الوباء بصفة جماعية.

فإذا كانت هذه السيناريوهات تبدو مجرد إحتمالات , فإن الوقائع التي يشهدها العالم هذه الأيام , تمنحها مصداقية أكثر, فالبورصات العالمية تتهاوى كما لم تتهاوى من قبل , و كذلك أسعار النفط و المعادن بسبب وقف الكثير من المصانع أنشطتها , و أيضا إنهيار القطاع السياحي , وذلك عبر توقيف الرحلات إلى جميع أنحاء العالم, و تدني التجارة الداخلية و المبادلات الدولية و البينية , فيما تعززت تدابير الحظر و العزل و إغلاق الحدود و تعطيل حركة الأسفار عبر العالم .

كما و أشار بعض المختصين و الباحثين في الشؤون العالمية أن جائحة كورونا , هي القشة التي قصمت العولمة الإقتصادية , و من الممكن أن تكون القشة التي تقصم ظهر الريادة الأمريكية في العالم , فمنذ بدأ هذه الأزمة , كانت هناك مجموعة من المؤشرات التي تفيد بأن العولمة في تراجع واضح , ففي العام 2019 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فصل إقتصادها عن الصين , ليس فقط بالنظر إلى القيود التي فرضت على التجارة لكن أيضا في مجال التكنولوجيا , و حاولت أيضا منع الشركات الصينية من الدخول إلى السوق الأمريكية لأن التكنولوجيا الأن باتت أحد مستويات المنافسة بينهما , و في المقابل هناك من يقول بأن هذه الأزمة تعد ضربة للعولمة و لكن ليس بالضرورة للولايات المتحدة , لأن الدول باتت مرتبطة ببعضها البعض , لكنها لم تعد ترى أي منفعة من الإعتماد الإقتصادي المتبادل في ظل هذه الأزمة , أو أي أزمة أخرى قد تضرب العالم فتلقي

بظلالها على الدول , وتظهر هشاشة الحكومات و الدول و إعتمادها الكبير على بعضها البعض, و أن الدول ستكون أكثر إستقلالية و ستسعى لتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي , و سيتم تعزيز إمكانيات المؤسسات الدولية , لكن هذه المؤسسات لن تحظى بنفس مستوى الثقة التي كانت تحظى به قبل أزمة فيروس كورونا لأن البنى التي حافظت على العولمة قد تتلاشى .

أيضا و أشارت بعض التقارير و الإستنتاجات لبعض الباحثين الدوليين أن هذه الأزمة هي بداية النهاية للريادة و القيادة الأمريكية للعالم , فيما تفند تقارير أخرى و مختصين سياسيين هذه الإستناجات , لأن هذه الأزمة مازالت في بدايتها , و أنها لم تضرب الولايات المتحدة فقط , و إنما جميع دول العالم على إختلافها فمن المبكر جدا الوصول إلى هذه الإستنتاجات , حيث أن الصين أيضا عانت في بداية هذه الأزمة و لكنها بدأت في التعافي تدريجيا منها .

فبالحديث عن تراجع الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة بعد أزمة كورونا , يتجه الحديث مباشرة إلى بروز الصين كقوة عظمى عالمية ناشئة , و الذي تنبأ بهذا هو السيناتور الجمهوري ميت رومني Mitt Romney و هو مرشح سابق للإنتخابات الرئاسية الأمريكية , حيث ألقى كلمة في 6 ديسمبر الماضي أمام الإتحاد الديمقراطي الدولي تحت عنوان :

هل ستصبح الصين القوة العظمى الوحيدة في العالم؟ و طرح فيها ثلاث سيناريوهات :

السيناريو الأول :

أن تصبح الصين القوة العظمى العالمية الوحيدة إقتصاديا , عسكريا , سياسيا و جيوسياسيا, بحلول منتصف القرن .

السيناريو الثاني :

أن يتوقف صعود الصين و تتعثر بسبب الإضطرابات الداخلية .

السيناريو الثالث :

قد تتوقف الصين عن السعي للهيمنة العالمية , و تصبح بدلا من ذلك عضوا مسؤولا في النظام لعالمي .

كما و قد رجح رومني السيناريو الأول قائلا :"أنه الأكثر إحتمالا بسبب إستراتيجية الصين الشاملة و الدقيقة لتحقيق الهيمنة العالمية و تقاعس الولايات المتحدة" , و أضاف أن :"الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لدولة نسبية مثل الولايات المتحدة أن تواجه دولة أكبر مثل الصين , هي التكاتف مع أصدقائها , لكنها بدلا من ذلك تصرخ أمريكا أولا ".

في المقابل هناك من يقول بأن الصين ستكون أحد القوى الدولية و ليست القوة الدولية الوحيدة , كما أن هناك دول أخرى حتى و لو كنت صغيرة لا تقبل على نفسها أن تكون تحت القيادة الصينية خلال السنوات القادمة و مادامت أمريكا تحافظ على قوتها بفضل إمكاناتها و مواردها الطبيعية و كذلك قوتها الإقتصادية فإن هذه الموارد ستضمن الإستمرار للولايات المتحدة , و كذلك لا يجب نسيان أن الهند أتية من بعيد , فقد يكون هناك في المستقبل نظام عالمي متوازن بقيادة الولايات المتحدة و لكن بتواجد و حضور قوي للصين , فحتى الأن الصين تدير ببراعة داخلها و سياستها الخارجية , و أنه بقدر ما يزداد نمو الصين بقدر ما يوجه بشكل أو بأخر ضغوطا على الديمقراطيات العالمية , و أن إحتمالية إنفجارها من الداخل مستبعدة كليا بسبب الثورات الداخلية .

فعندما يتم النظر بنظرة شمولية للإقتصاد العالمي , فإن الصين ستحاول الخروج من هذه الأزمة بقوة والشيء الأخر أن الولايات المتحدة مازالت في بداية الأزمة , ولا يمكن التكهن بأن هذا الوباء سيتفشى بشكل أكبر على نطاق أوسع فيها , كما أن معظم الأمركيين يعيشون تحت ضغوط مالية كبيرة , و لا يتوفرون على نفس المقومات و المقدرات الموجودة في الصين , كما لا يمكنهم الإعتماد على الشبكات الإجتماعية كما هو موجود في الصين , فيصعب التكهن بما سيحدث في المستقبل , و لكن من المؤكد أن كل دولة ستخرج بديون تثقل كاهلها بعد هذه الأزمة , ووجود قيود أكثر في المستقبل على الإقتصاديات , و قد تؤدي أيضا إلى إنغلاق الدول على نفسها على المستوى الإقتصادي , و عدم وجود إقتصاد عالمي شمال ,و في المقابل سيتم العودة إلى نظام الدول المنزوية على نفسها , و هو ما سيؤثر بالضرورة على التجارة العالمية , لكن هذا لايعني نهاية الإستثمار العالمي في مختلف مناطق العالم , و لكن سيكون هناك تراجع و إنكماش الدول على نفسها مستقبلا .

خلاصة الفصل :

حيث من خلال هذا الفصل , يعزى سبب إرتفاع حدة النزاع الأمريكي –الصيني حول بحر الصين الجنوبي إلى الصعود السريع للصين على حساب الولايات المتحدة , خاصة في المجال الإقتصادي , و هدف الصين للسيطرة الكلية على هذه المنطقة و إستغلال الثروات التي يزخر بها هذا البحر , و للوصول غلى هذا سعت الصين لتعزيز علاقاتها مع دول جنوب شرق أسيا من خلال الإستثمارات الإقتصادية و التي من أهمها مبادرة الحزام و الطريق التي تهدف إلى تسريع نقل البضائع من حيث تقليص المسافة و ربح الوقت , و كذلك تحويل جزر بحر الصين الجنوبي إلى جزر صناعية لأغراض عسكرية , و ذلك لحماية مصالحها في المنطقة , و أيضا أهم التغيرات التي طرأت على العلاقات الأمريكية–الصينية خاصة في ظل جائحة كورونا التي زادت من حدة التوترات بين القوتين , و ما إذا ستعرف هذه العلاقات نوعا من التعاون بعد هذه الأزمة في المستقبل القريب .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة , التي تناولت موضوع إستراتيجيةالولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الصين و الحد من توسع نفوذها في منطقة جنوب شرق أسيا عموما , و بحر الصين الجنوبي بالأخص حيث تمثل منطقة جنوب شرق أسيا رهانا إستراتيجيا في المنافسة بين القوتين , فإرتفاع حدة التوتر في النزاعات حول السيادة على جزر هذا البحر في الآونة الأخيرة , لا يعتبر مجرد صدفة مع التنافس الإقتصادي الأمريكي فتداخل الأحداث و تطورها , قد حتم أن أي خطوة تخطوها كل من الولايات المتحدة أو الصين تدخل ضمن الإستراتيجيات التي تنتهجها القوتين لتحقيق الهيمنة .

لذلك ينطلق التنين الصيني المتنامي القوة , عسكريا , إقتصاديا و كذلك سياسيا , و بخطوات ثابتة وواثقة نحو القمة في إطار سياسة شاملة على الصعيدين الداخلي و الخارجي , هدفه إعتلاء المكانة اللائقة به في صف القوى الكبرى , بعدما كانت الصين حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة , لكنها إصطدمت بالولايات المتحدة الأمريكية قي طريقها للهيمنة , فبعد هذا الصعود السريع و السعي لبسط نفوذها على قارة أسيا ثم العالم , جعل من الولايات المتحدة متخوفة من هذا الصعود , خاصة و أن الصين عززت علاقاتها الإقتصادية مع معظم دول العالم , حتى أنه أصبحت , ليس هناك دولة لا يوجد لها إرتباط إقتصادي مع الصين , و ما زاد من تخوف الولايات المتحدة تنامي القوة العسكرية للصين , و خاصة عسكرة منطقة بحر الصين الجنوبي , الذي توجد فيه المصالح الأمريكية و إستثماراتها الإقتصادية , ما أدى إلى تخوف الولايات المتحدة أكثر من تهديد الصين لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة في حال سيطرت الصين عليها سيطرة كلية فكان رد الفعل الأمريكي على هذا الصعود ,سعيها إلى ردع و تطويق الإستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق أسيا و ذلك بتعزيز علاقاتها أكثر مع دول المنطقة , و إنشاء تحالفات جديدة معها .

من الملاحظ من خلال أن لكل من القوتين دوافع و إهتمامات للسيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي حتى و لو إشتدت حدة التنافس بين الدولتين , فإن احتمال المواجهة العسكرية بينهما ضعيف لأن ذلك سيضعف الطرفين , بغض النظر عن إمتلاكهما لأسلحة الدمار الشامل .

من خلال هذه الدراسة , يتم إستنتاج , أن التنافس الأمريكي الصيني سيبقى قائما , فيأخذ الطابع التعاوني لما تتوافق معه مصالحهما و يأخذ الطابع التنافسي لما تتعارض و تتضارب معه مصالح القوتين , كما تعتبر دول جنوب شرق أسيا كوسيلة ضغط إقتصادية و عسكرية تستخدمها كل من الولايات المتحدة و الصين , و قد تبين ذلك من خلال فترتي حكم الرئيس السابق باراك أوباما (إستراتيجية إقتصادية)و الرئيس الحالي دونالد ترامب (إستراتيجية عسكرية).

كما و تُظهر الديناميات بشكل واضح أن الصراع الحقيقي على السلطة العالمية في القرن الحادي والعشرين سيكون التنافس الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري بين واشنطن وبكين، حيث لا خلاف على أن الشراكة الإقتصادية عبر المحيط الهادئ ترتب عنها مكاسب إقتصادية بين الدول الأعضاء، وستتفاوت هذه المكاسب بطبيعة الحال، ولكن يمكن القول أن أهداف الولايات المتحدة من الشراكة تذهب إلى أبعد من البعد الإقتصادي، إذ إن وجودها بالشراكة، يساعدها على مواجهة الإستراتيجية الصينية التوسعية بهذه المنطقة خاصة في بحر الصين الجنوبي , كما سيقطع الطريق أمام محاولات الصين لإعادة تشكيل قواعد النظام الإقتصاد العالمي عبر مؤسساتها التمويلية الجديدة ومشروعاتها العالمية الطموحة .

فبالمجمل , تتلخص السياسة الأمريكية تجاه الصين في العوامل التالية:

أولًا: تتسم السياسة الأمريكية تجاه الصين بالطابع العملي والبراجماتي، فلا يبدو التناقض الأيديولوجي معضلة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث نجح الجانبان في تغليب المصالح المشتركة، خاصة المصالح الإقتصادية ، بغض النظر عن الإعتبارات الأيديولوجية، لكن ذلك لا يقلل من تأثير الأفكار في السياسة الأمريكية تجاه الصين ، حيث تظهر بين الحين والآخر الأفكار الخاصة بإحتواء الصين، خاصة خلال الأزمات حيث تتزايد الدعوة لإحتواء القوة العسكرية الصينية المتصاعدة.

ثانيًا: يعد الإرتباط مع الصين هو الإتجاه الغالب في السياسة الأمريكية تجاهها، حيث يبدأ كل رئيس جديد للولايات المتحدة بتوجيه النقد للسياسة التي إتبعها الرئيس السابق، ويعد بإتباع سياسة أكثر تشددا تجاه الصين، أو مع ظهور بعض التوترات والأزمات بين البلدين، ثم سرعان ما يتجه نحو الحوار والتعاون مع الصين،

حفاظا على المصالح الأمريكية الحيوية معها.

ثالثًا: تلعب الإختلافات الحزبية دورا في التأثير في السياسة الأمريكية تجاه الصين، خاصة في حالة عدم حصول حزب الرئيس على الأغلبية في الكونجرس، وهو ما حدث مع "كلينتون"، عندما حصل الجمهوريون على الأغلبية في انتخابات 1995، ومارسوا ضغطا كبيرا عليه لإنتهاج سياسة متشددة تجاه الصين.

رابعًا: تلعب جماعات المصالح دورا كبيرا في التأثير في السياسة الأمريكية تجاه الصين، وقد إتضح دورها بشكل كبير بعد أحداث ميدان السلام السماوي عام 1979، ناهيك عن التأثير السياسي لما يمكن تسميته بالمجتمع المعرفي المؤثر في السياسة الأمريكية، سواء من خلال مراكز الفكر والرأي، أو في حالة تولي خبرائها مناصب تنفيذية في الإدارات الأمريكية.

فهذه العوامل كلها تساعد في فهم لماذا أصبح التركيز على الصين أولوية إستراتيجية بالنسبة إلى إدارة أوباما خاصة لأن منطق "الإستدارة" نحو منطقة آسيا الباسيفيك يقوم على إتباع سياسة مشاركة وإحتواء مع الصين تكون أكثر براعة وتطورًا، وهناك أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية حاسمة لهذا المحور، وستكون لدى أمريكا الموارد اللازمة لتحقيقه فقط إن نجحت في فك الإرتباط مع الشرق الأوسط .

قائمة المراجع

باللغة العربية :

الكتب:

1. الشهري عبد الرحمن حسن ,**تطور العقائد و الإستراتيجيات العسكرية** ,(الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية ,2004).
2. حقي سعد توفيق ,**مبادئ العلاقات الدولية** ,(عمان: دار وائل للنشر و الطباعة ,2000).
3. دياري مُحَّد صالح,**بحر الصين الجنوبي :تحليل جيوبوليتيكي**, (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات ,2018).
4. ديري أكرم , **أراء في الحرب: الإستراتيجية و طريقة القيادة**,(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر,1981).
5. زهيغيو كودج, **إنشاء البحرية الصينية** , ترجمة :نصر حليم ,(لبنان:الدار العربية للعلوم و النشرون,2017).
6. س.ناي جوزيف , **مفارقة القوة الأمريكية** , ترجمة :د.البجيرمي مُحَّد توفيق ,(الرياض : العبيكان,2003).
7. شامبو ديفيد ,في مايكل براون و أخرون,**في صعود الصين** , ترجمة:علي إبراهيم مُحَّد,(براغ:حقوق النشر منظمة ساندیكيت بروجيكت,2008).
8. طارق عزيزة ,**إستراتيجية الولايات المتحدة في أسيا في ظل النهوض الصيني** ,(مركز حرمون للدراسات المعاصرة ,2017).
9. فهمي عبد القادر مُحَّد,**المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**, (بغداد :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع, 2009).

فونتال جاك,**العولمة الإقتصادية و الأمن الدولي :مدخل إلى الجيوإقتصاد**, ترجمة:براهم محمود,(غرينوبل:جامعة بيار منداس,2009).

10. قنديل حنان ,**الصين وتايوان و العولمة**,في د.سليم مُحَمَّد السيد و عابدين السيد صدقي ,محرران, أسيا و العولمة,(القاهرة :مركزز الدراسات الأسيوية,2013).

11. مقلد صبري إسماعيل,**الإستراتيجية و السياسة الدولة**,(لبنان :مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م,1985).

12. ناردكاني فيديا , **الشراكات الإستراتيجية في أسيا :توازنات بلا تحالفات** ,(أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ,2014).

13. نمشي سجاد ,**الصعود السلمي للصين و قلق الولايات المتحدة الأمريكية** ,(مركز البيان للدراسات و التخطيط,2016).

14. هارت ليدل ,**نظرة جديدة إلى الحرب** , ترجمة :ديري أكرم,(القاهرة : القومية للطباعة و النشر,1967).

15. براون مايكل ,كويني أوين و ميلر ستيفي, **صعود الصين** , ترجمة : قاسم مصطفى , (القاهرة :المركز القومي للترجمة ,2010).

16. بوفر أدريه ,**مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**, ترجمة ديري أكرم و الأيوبي هيثم ,(بيروت:دار الطليعة ,ط 2, 1970).

17. حسين عبيد حسين خليل ,**الإستراتيجيا :التفكير و التخطيط الإستراتيجي**,(بيروت منشورات الحلبي الحقوقية,2013).

18. سان تزو ,**فن الحرب**,ترجمة رؤوف شبايك,(يناير ,2007).

19. سليمان داوود أحمد ,**نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة** ,(بغداد :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,1981).

20. كلاوزفتز كارل فون,**عن الحرب**,ترجمة:الإمامي سمير شاكر ,(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,1997).

21. ماوتسي تونغ,**ست مقلات عسكرية**,(بكين : دار النشر للشعب,1968).

22. نيوف صلاح ,**مدخل للفكر الإستراتيجي** ,(كوبنهاغن:الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك,2010).

الجرائد و المجلات :

1. جارش عادل ,"النظرية الواقعية : هل مازالت سيدا او لا لتفسير الظاهرة الدولية؟" ,**المركز الديمقراطي العربي** ,أكتوبر 2016.
2. الدسوقي أبو بكر ," الدور العالمي للصين رؤى مختلفة", في مجلة **السياسة الدولة** , العدد 173,القاهرة :مركز الاهرامات للدراسات السياسية و الاستراتيجية,2008.ص146.153.
3. دياب أحمد ," العلاقات الصينية –الأمريكية بين التعاون و الصراع",في مجلة **السياسة الدولية**,العدد173,القاهرة :مركز الاهرامات للدراسات السياسية و الإستراتيجية ,2008.ص122.127.
4. سعود عابد ,"الفرق بين الإستراتيجية و الجيوإستراتيجية",**في جريدة الرياض** , الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية ,العدد15249, مارس 2010.
5. السيد مُحَّد سليم ,"مستقبل التحالفات في اسيا ",في مجلة **السياسة الدولية**, العدد183, 2011.ص49.
6. عبد العاطي عمرو ," أمن الطاقة تكلفة عسكرية متصاعدة **"**في مجلة **السياسة الدولية** , العدد 180, ابريل 2010.ص55.60.
7. عبيد هناء ," العلاقات الأمريكية –الصينية بين موازين التجارة و حقوق الإنسان",في مجلة **السياسة الدولية**, العدد117 , يوليو 1994.ص252.253.
8. مُحَّد محمود و سيكدمور ديفيد,"العلاقات الأمريكية-الصينية جولات الحوار الإستراتيجي ",**مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية**, العدد1, 2012.ص28.
9. وصفي مُحَّد عقيل ,"التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدوليةالمعاصرة", **في جريدة العلوم الإجتماعية و الإنسانية** ,رقم42, 2015.ص106.

الرسائل الجامعية :

1. .د.عطوان خضر عباس ,**مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ,(جامعة النهرين ,كلية العلوم السياسية ,2004).
2. بن إسماعيل زكرياء ,**أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق أسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , (جامعة الجزائر ,كلية العلوم السياسية ,2013).
3. دندن عبد القادر ,**الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي :أسيا الوسطى –جنوب أسيا وجنوب شرق أسيا** ,أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه,(جامعة باتنة الجزائر ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2014).
4. ريحان مُحَمَّد عطية مُحَمَّد, **التجربة الإقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الإقتصادية , (جامعة الأزهر , كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ,2012).
5. الطحلاوي أحمد عبد الله محمود عطية , **مفهوم تحول القوة في نظرية العلاقات الدولية:دراسة حالة الصين** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , (القاهرة ,كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ,2009).
6. طه علي أميمة ,**العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة** ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , (جامعة الخرطوم, كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية ,2002).
7. مُحَمَّد هاني منى ,**القضايا الأمنية في العلاقات الدولية** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,(جامعة القاهرة :كلية الإقتصاد و العلوم السياسية,2017).

المواقع الإكترونية :

1-غودموا فرانسوا ,"العلاقات الامريكية-الصينية :الجذور التاريخية و المستقبل الغامض" في

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/2013102711238987.html

2-الإقتصادية من الرياض, "حجم التجارة بين أمريكا و الصين" في :

https://www.aleqt.com/2019/11/05/article_1707331.html

3-غروسمان ديفيد,"الحرب التجارية الأمريكية-الصينية : ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين ؟" في :

https://www.bbc.com/arabia/world-50349312

4-جودة حمد محمود خليفة,"أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته(1991-2010)" في :

https://democretic.de/?p-570.

5-جراح فايزة ,"ماهي أسباب أزمة بحر الصين الجنوبي؟و هل يمكن أن تؤدي إلى حرب؟" في :

https://arabic.euronews.com/2015/05/26/troubled-waters-the-south-china-sea-dispute

6-كاكوشي سوفيدريني, نمو موجة الإعتراض على القواعد الأمريكية", وكالة الأنباء العالمية, بريس سيرفيس,2019 في :

https://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?/Idnew-2744

7-معتز علي ,"بحر الصين الجنوبي...لغز الصراع بين أمريكا و الصين "في :

https://www.aljazeera.net/blogs/2019/06/03

8-فيروس كورونا , أجواء حرب باردة بين أمريكا و الصين بسبب الوباء "في :

https://www.bbc.com/arabic/inthpress-52546412

9-رونغ جين تسان, " في ظل إنتشار فيروس كورونا كيف يتغير العالم؟ في :

https://arabic.CGTM.com/n/BFJAA.BEA-LA/DIdccA/index-html.

المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب:

1. A-F-K Organski , **The Power Transition** , in:James N. Rosenau, ed, political foreign policy, (new York :the free press of glance,1961).
2. Aglietta Michel,Pscal Blanquè, Nicolas Bouzou, Jean.Luc Buchalet et BernardEesambert, **La Chinamèrique**,(saint germain :groupe Eyrolles,2010).
3. Allan Shepherd , **Maritime Tensitions The South China Sea andThe Neighborhood**:**Some Solutions**, (studies In conflict & terrorism,university of sussex library , 2009).
4. Bill Gertz,**The China Threat**:**How The People's Republic Of China Targets America**,(wachington DC:regneny publishing;2001).
5. Bill Hayton , **The South China Sea The Struggle For Power In Asia** , (new haven , ctmyale university press,2014).

6. Constantine C.Mengis,**China**:**The Guathering Threats** , (Nashville:Thomas nelson Tuc,2005).
7. David Shambaugh,**China Goes Global**:**The Partial Power**,(new York:oxforduniversity press, 2013).
8. Hillary Clinton, **Hard Choises**, (new York:simon and shuter,2014).
9. John Mercheimer,**Bening Hegemony**,(international studies review, 2016).
10. Marc Lanteigne , **Chinese Foreign Policy** :**An Introductions**,(new York :the taylor & francis E. library,2009).
11. Martin Griffths,**International Relations Theory For The Twenty–First–Centery**,(new york : the taylor & francis E.library,2007)
12. Richard Berustein And Ross H. Munro, **The Coming Conflict With China** , (new York :vintage books ,1997).
13. Robert G. Sutter , **U.S Chines Relations Perilous Past , Pragmatic Present**, (united kigdom :rowdom & littlfield publishers , Inc,2010).
14. Ronald .Tammen et All, **Power Transition**:**Strategies For The 21st Centery** , (new York :seven bridges press, 2001).
15. Sarah Kirchberger, **Assessing China's Nan–Val Power Technological Innovation**, **Economic Constraint And Strategic Implications**,(new York springer heidelgerg,2015).

16. Scott Buchil, Andrew Linklater, Ritchard Devetak, Jack Donnelly et All,**Theory Of International Relations**,3th ed,(new York:library of congress;2005).

17. Shaun Breslin ,**Handbook Of China's International Relations**,(London:albert house, 1-4 singer street , London Ec 2A 4BQ,2012).

18. Stanley B. Weeks And Charles A.Maconis , **The Armed Forces Of The USA In The Asia Pacific Region** ,(Australia:allen & unwin pty LTD,1999).

19. Xue Gong, **The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia**, (rajaratram school of international studies :nanyang technological,2018).

الجرائد و المجلات :

1. ''U.S Singapore Relations '', Congrational Research Service, Informing The Legislative Since 1914, may2019.
2. Alastair l. johnon, ''Is China A sStratus Quo Power?'', **the MITpress journal**.
3. Amer Rames, ''China , Vitnam And The South China Sea :Disputes And Dispute Management '', **institute for security & development policy**, January 21.p.21.29.33.
4. Andrew Moravecik , ''Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory Of International Politics'',**the IQfaoundation and the masachusetts institute of technology** , autaumn1997.**p.529**.

5. Bruno Philip, Premieres Monoevres Militaires Conjintes Des Etats-uUnis Avec Les Pays D'asie Du Sud-Est, **le monde**, 07 septembre.
6. Chien-Peng Ching , ''Whater Strategic An Economic Implication For South Asia Of China's Maritime Silk Road Initiative?'', **Gothenburg university library**, September 2017.p.3.10.12.
7. China's New Asia Policy,**china**: **an international journal**, vol.12,num.2,august 2014.p.21.22.23.24.
8. Christopher J. pPehenson , ''String Of Pearls:Meting The Challenge Of China's Rising Power Across The Asian Littoral'', **report of strategic studies institute** , usa, july 2006.p.3.5.10.13.
9. Fi-Ling Wang , ''The Incorporate China:A New Policy For New Era'', **the Washington quarterly**, vol.21,issue.1,1998.p32.36.
10. Hung Ming-Te And Tony Tai-Ting Lin , Sino U.S Strategic In Southeast Asia China's Rise And U.S Foreign Policy Transformations since9/11, **politics perspectives** 5,2011.p.98.107.110.113.118.
11. Jeffery D. Sachs, '' Will America Creates Cold War With China'', **horizons journal of international relations and sustainable development**, no.13,winter2019.p.28.30.32.39.

a. John Mearsheimer, ''The Gathering Storm :China's Challenge To Us Power In Asia'',**the chinise journal of international politics**,vol.3,December 2010.

12. Joseph Y. Cheng , '' China-ASEAN Economic Co-Operation And The Role Of Provinces'', **journal of contemporary asia**, vol.2,perdue university 2013.p.322.324.330.
13. Leszek Buszynskis,''The South China Sea : Oil , Maritime Claims And U.S China Starategic Rivalry'', **the Washington quarterly**, march 2012.
14. Orville Schell , '' The Ugly End Chinamerica: The Coronavirus Pandemic Has Turned A Conscions Uncompling Into A Messy Breakup'', **foreign policy**, april 2020.p.56.
15. Robert D. Black Will And Ashelly J.Tellis,''Revising U.S Grand Strategy Towards China'', **counsil on foreign relations**, council special report no.72,march 2015.p.20.
16. Ronald L .Tammer and Jacek Kugler, ''Power Transition And China-U.S Conflicts'', **Chinese journal of INTp**, vol.1,2006.p.47.48.49.50.51.
17. Weijian Shan , ''The Unwinnable Trade War: Everyon Loses In U.S-Chinese Clasch But Especially Americans'', **foreign affairs** , vol.38,num.6, November-december2019.p.99.102.103.104.105.

18. Wu Xindo, ''China And The United States :Core Interests, Common Interest And Partnership'', special report , **united states institute of peace**, june2011.p.35.40.

19. Yong Wang , ''Offensive For Deffesive:The Belt And Road Initiative And China's New Grand Strategy '', **RMIT university library**, march 2016.p.7.9.

المواقع الالكترونية :

-John Mearshiemer,''Why China's Rise Will Not Be Peacefull'',(sep.17.2004)in:https://mearshiemer.uchicago.edu/pdfs/a0034b-pdf-.

- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook .

- https://wwwglobalfirepower.com .

-Francois D'Alancon , Asie-Pasifique, Une Prèsonce Militaire Amèricaine Renforcèe,la croix , 15 avril 2016. Danc : https://la-croix.com/monde/asie-et-osianie/asiepasifique-militaire-amèricaine renforcèe-2016-04-15-1200753819 .

- United Nations Convenction On The Low Of The Sea , 1982

In: https://www.un.org/depts/log/convenction-agreements/text/unclos-e-pdf .

الملاحق

الملحق رقم01: خريطة الولايات المتحدة الأمريكية.

الملحق رقم 02:خريطة جمهورية الصين الشعبية.

الملحق رقم03: المقدرات العسكرية الصينية في عهد الرئيس تشي.

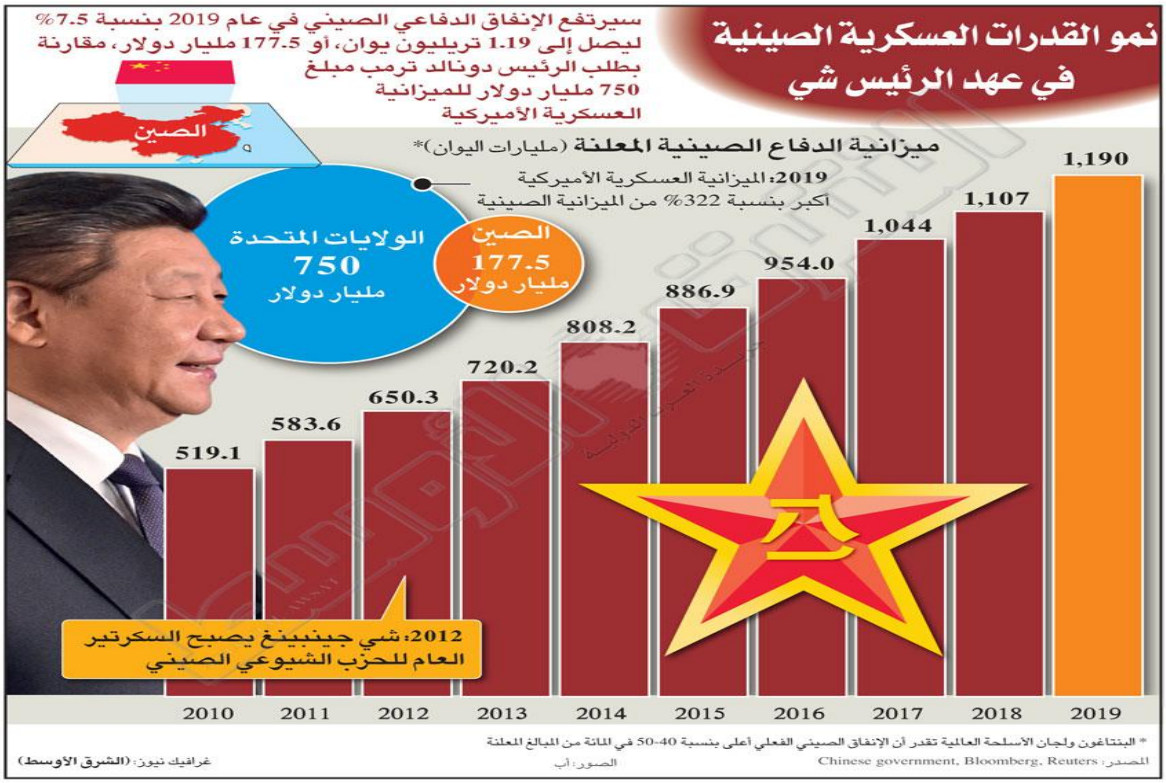

الملحق رقم 04: المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

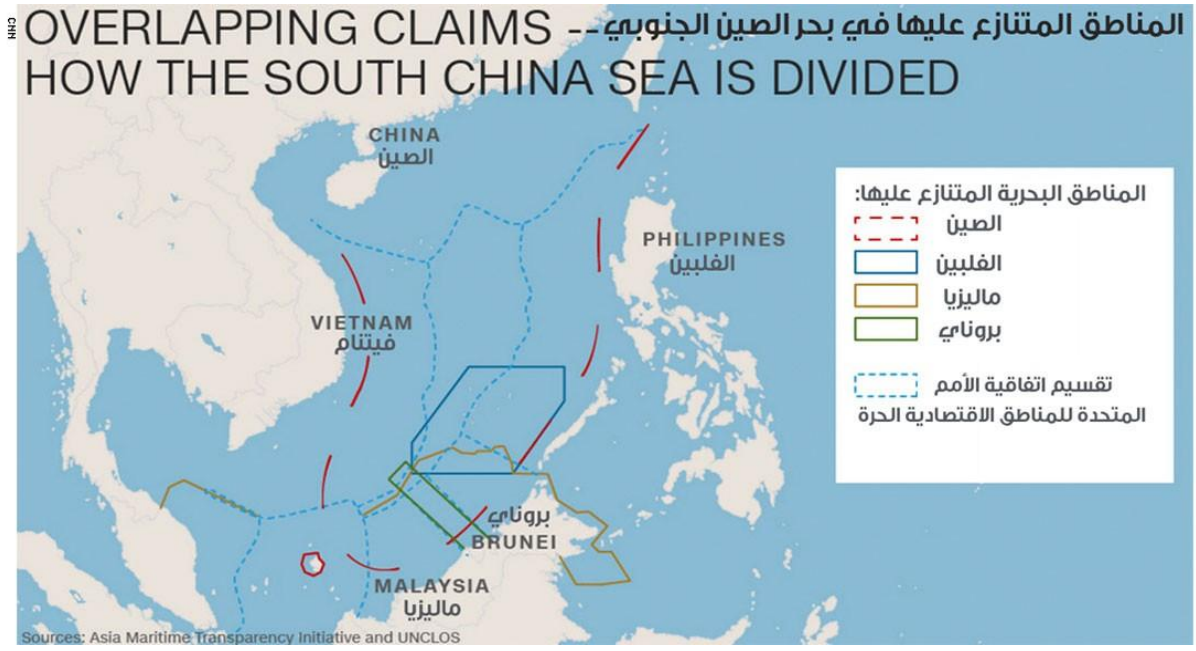

الملحق رقم 05:جدول يوضح الحقوق و المصالح الصينيةالبحرية في بحر الصين الجنوبي .

	بحر الصين الشرقي و الجنوبي
الحقوق و المصالح السياسية	مياه إقليمية , منطقة إقتصادية حصرية,جرف قاري
الحقوق و المصالح الاقتصادية	منطقة صيد الأسماك , تطوير حقول النفط ,بناء جزر إصطناعية
الحقوق و المصالح الأمنية	منع التعرض للغزو من طريق البحر بتعزيز القوة العسكرية ,إحباط إمكانية حصول منازعات بحرية

يبين الجدول , الحقوق و المصالح الصينية في بحر شرق و جنوب اسيا , التي تمثلالرهانات الاقتصادية , بما في ذلك الثروات الطبيعية و الموقع الاستراتيجي المهم للأمن و لإقتصاد الصين و الدول المجاورة و الو.م.أ, اليابان و الهند.

الملحق رقم 06:الخطوط التسعة Nine Dash Lineحسب الادعاءات الصينية.

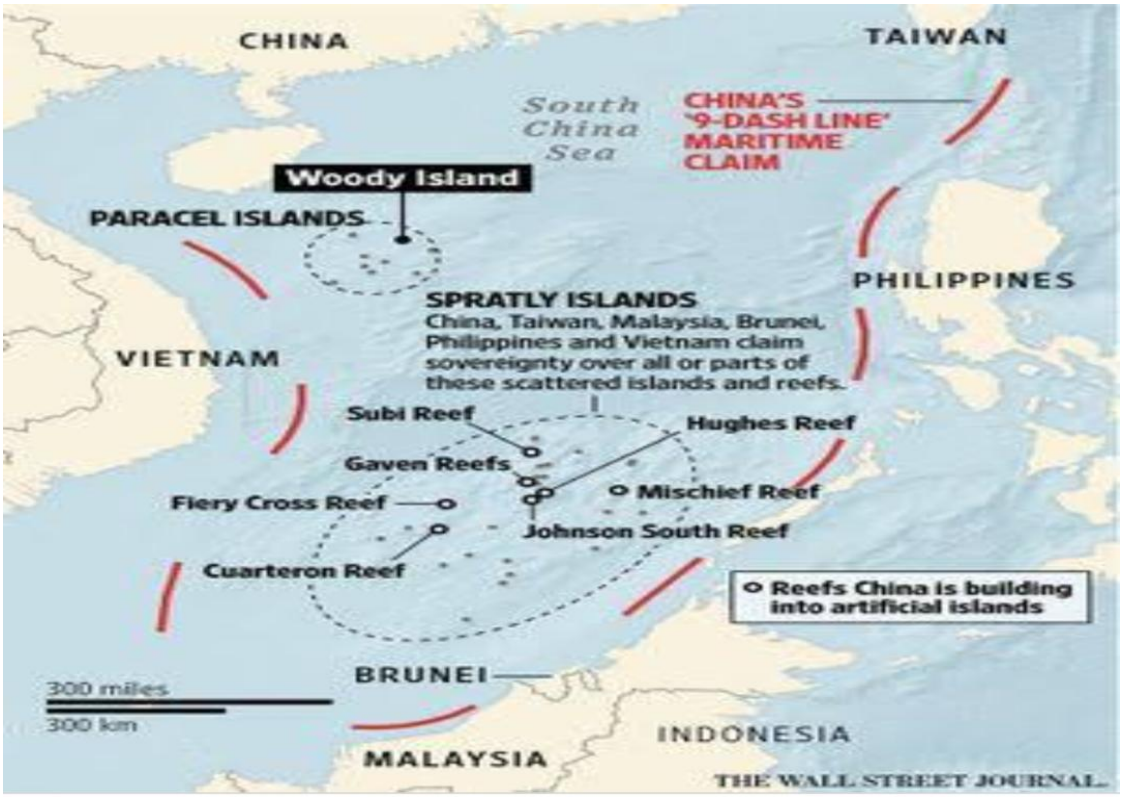

الملحق رقم 07:

الملحق رقم08:إستراتيجية خيط اللؤلؤ.

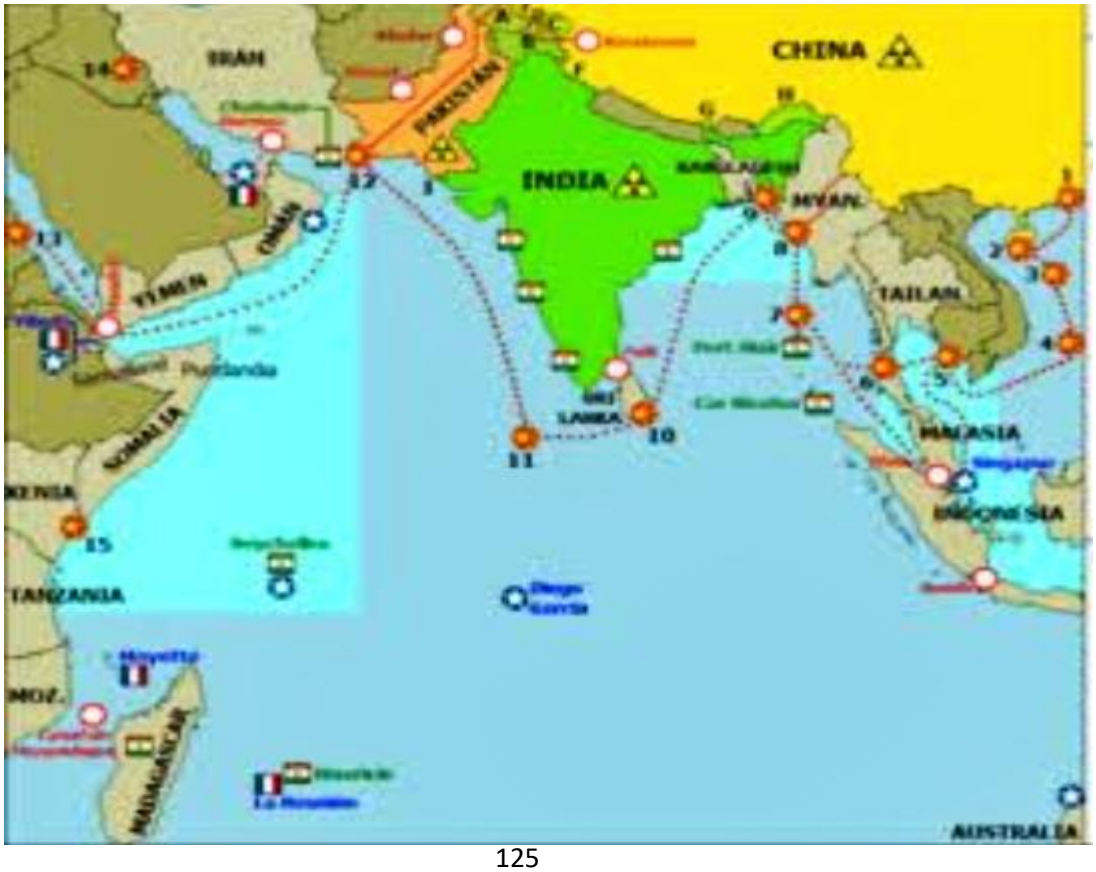

1
2
3

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول :التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة. 1

المبحث الأول :التأصيل المفاهيمي للإستراتيجية. 1

المطلب الأول :مفهوم الإستراتيجية 1

المطلب الثاني : نشأة و تطور مفهوم الإستراتيجية 5

المطلب الثالث : الإستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة 8

المبحث الثاني :أهداف و مبادئ الإستراتيجية. 10

المطلب الأول : مبادئ الإستراتيجية 10

المطلب الثاني : أنواع الإستراتيجيات 11

المطلب الثالث : مستويات ووسائل الإستراتيجية 14

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي –الصيني. 15

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنافس الاقتصادي. 15

المطلب الثاني :نظرية تحول القوة 24

خلاصة الفصل: 33

الفصل الثاني :العلاقات الأمريكية –الصينية. 35

المبحث الأول :طبيعة العلاقات الأمريكية –الصينية. 35

المطلب الأول :دراسة جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين. 35

المطلب الثاني : خصائص العلاقات الأمريكية –الصينية 39

المطلب الثالث :قضايا و إشكاليات العلاقات الأمريكية –الصينية 46

المبحث الثاني :أبعاد العلاقات الأمريكية –الصينية 55

المطلب الأول : البعد الإقتصادي 55
المطلب الثاني : البعد العسكري 60
خلاصة الفصل الثاني..... 63
الفصل الثالث :التنافس الأمريكي –الصيني على منطقة بحر الصين الجنوبي 64
المبحث الأول : أزمة منطقة بحر الصين الجنوبي 64
المطلب الأول : جيوبوليتيك منطقة بحر الصين الجنوبي 64
المطلب الثاني: الدول المتنازعة على منطقة بحر الصين الجنوبي. 66
المبحث الثاني :أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الأمريكي 68
المطلب الاول : جذور الإهتمام الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي 68
المطلب الثاني : دوافع الإهتمام الأمريكي بالمنطقة و أهم الإستثمارات فيها 70
المطلب الثالث:الإستراتيجية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي 76
المبحث الثاني :أهمية المنطقة في المنظور الإستراتيجي الصيني 80
المطلب الأول :الأهمية التاريخية و الثروات الطبيعية في المنطقة 80
المطلب الثاني :أهداف السياسة الخارجية الصينية في المنطقة 83
المطلب الثالث :الاستراتيجية الصينية لمواجهة التهديد الأمريكي 85
المبحث الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا المستجد..... 96
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية–الصينية في ظل فيروس كورونا المستجد. 96
المطلب الثاني :سيناريوهات العلاقات الأمريكية–الصينية بعد فيروس كورونا. 99
خلاصة الفصل الثالث..... 104
الخاتمة
قائمة المراجع –الملاحق